

ارفعوا السقف

نقوش في إفسيساء والعربية

عبد اللطيف المناوي

نقوش في إفسيساء والعربية



ارفعوا السقف

نقوش في الفسيفساء العربية

عبد اللطيف المناوي

أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي



رئيس مجلس الإدارة

عادل المصري

عضو مجلس الإدارة المنتدب

حسام حسين

مستشار النشر

أحمد جمال الدين

رقم الإيداع

٢٠٠٤/١٤٩٧٥

التقييم الدولي

٩٧٧-٦٠٨١-٧٩-٧

الطبعة الأولى

الجمع والإخراج الفني

"مكتبة ابن سينا"

ت: ٦٣٧٩٨٦٣ ف: ٦٣٨٠٤٨٣

مطابع العبور الحديثة

مطابع ابن سينا

الكتاب: أرفعوا السقف (نقوش في الفسيفساء العربية)

المؤلف: عبد اللطيف المنأوي

الغلاف: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي

الناشر: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي ش.م.م

٢٥ ش وادي النيل - المهندسين - القاهرة

e.mail: atlas@innovations-co.com

تليفون: ٣٠٢٧٩٦٥ - ٣٠٣٩٥٣٩ - ٣٤٦٥٨٥٠

فاكس: ٣٠٢٨٣٢٨

* * * *

عندما أفتح النافذة في الصباح وأرى قتيلا
وارى وردة ألا يصبح من المخجل أن أكتب
عن الوردة .

بابلو نيرودا

مقدمة

عندما يطرح مفهوم تجديد الخطاب يقفز إلى الذهن مباشرة أن المقصود هنا هو تجديد الخطاب الدينى ، وذلك تمشياً مع النهج العام ، والتيار السائد حالياً بالحوار والضغط والنقاش حول هذا الموضوع . ومع اتفاقى فيما يذهب إليه قطاع لا بأس به من المثقفين من أهمية تجديد الخطاب بمفهومه العام . الخطاب الدينى، والخطاب السياسى ، والخطاب الإعلامى . أتصور أنه حتى الخطاب الخاص بين الأفراد يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر .

عشنا لسنوات - بل لعقود طويلة - يحكمنا أسلوب فى التفكير وبالتالي أسلوب فى التعبير عن هذا التفكير، هذا الأسلوب اعتمد فى أساسه على التقسيم الحاد بين المواقف ،بات الأسود والأبيض هما السمة الغالبة هنا، واللونان الأسود والأبيض هنا لا يعبران عن الخير والشر ، ولكنهما يعبران عن المواقف المتضادة والمتعارضة حتى الانقسام أو الصدام .

غابت عنا مفاهيم الحوار ، وبات كل منا يعتقد أنه يمتلك مفاتيح الحقيقة المطلقة التى لا يمتلكها ولن يمتلكها سواه ، وبالتالي بات أسلوب الحوار والخطاب هو الأسلوب الذى يرفض

الآخر منا ، وينفى المختلف بيننا ، وباتت الاتهامات نتقاذفها ، وتتلون بالأبيض أو الأسود وفقا لقاذفها ، فهذا إسلامى وهذا فوضوى وهذا علمانى والآخر بعثى والثالث رجعى انتهازى ، هذه الحالة من التناذب خلقت مناخا ليس أقل ما يوصف به المناخ الفاسد ، وهو مناخ فيما يبدو اعتدناه على طول عشرتنا معه فلم نعد نتبين فساده إلا قليلا .

أذكر يوما جلست إلى د . أحمد الطيب فى نقاش فى مكتبه وقت كان مفتيا لمصر ، وكان من بين ما طرح من أفكار ورؤى فكرة حوار موسع بين كل أبناء هذا الوطن مسلميهم وأقباطهم ، أصحاب الفكر الإسلامى السياسى والعلمانيين من أبناء الوطن ، بعثيون ، ناصريون ، قوميون ، ليبراليون ، كل هؤلاء من حقهم ومن حق الوطن عليهم أن يجلسوا ويتحاوروا ، وكان من بين ما ذكر أن العلمانيين العرب لا يمكن اعتبارهم كالعلمانيين الأوروبيين ، حيث أنه لا يوجد علمانى عربى إلا وهو مؤمن بدينه أيا كانت ديانتة ، وهذا فى حد ذاته نقطة مهمة يمكن البدء والبناء عليها ، فلا نرفع راية التكفير والتشكيك قبل الحوار .

أظن ألا مخرج من الحالة التى نعانيها الآن - وأقصد بهذه الحالة ذلك التحفز المسيطر على مختلف الأطراف ، وبالتالى حالة الاضطراب والتخبط التى نعانيها ، كشعوب ومجتمعات - إلا ببدء حوار حقيقى بين أطراف الأمة باختلافاتها وتبايناتها ، دون أن تكون هناك أحكام مسبقة ، ولا مواقف مسبقة ، ودون أن

يدعى أى طرف أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ، الدنيا ليست أبيض وأسود ، وإنما هى مزيج من كل الألوان ، وجمال الدنيا وقوة المجتمعات تأتى من خلال هذا التباين والتداخل بين كل هذه الألوان ، وكل هذه المواقف التى حتى لو بدت متباينة ومتناقضة إلا أنها تظل جزءا من الصورة المهمة للأمة والمجتمع ، والتى بدونها لن تكون الصورة ذات الصورة .

نحن فى حاجة حقيقية إلى تجديد خطابنا ، ليس خطابنا الدينى فقط ، بل خطابنا التحوالى ، فى حاجة إلى استعادة القدرة على الحوار والإيمان بأن الاختلاف الذى يمكن أن يكون سببا لانتهيار مجتمعات ، هو ذاته الاختلاف الذى يمكن أن يكون أحد أهم عناصر قوة هذه المجتمعات ، لو فقط تعلمنا كيف نختلف دون أن ندمر .

ومن هنا فسأحاول أن أقدم فى هذا الكتاب بعض الرؤى والأفكار الخاصة بتجديد الخطاب بشتى أنواعه السياسى والثقافى والاجتماعى ، الخطاب الذى يساهم فى صناعة وطن تخلق أفكار أبنائه لا الأفكار المستوردة ، وجعله أجمل وأقيم وأروع ، سأقدم هنا خطابا لا أسعى إلى أن يتفق مع الأفكار المطروحة ولا أن يختلف معها بقدر ما أتمنى أن يكون لبنة فى جدار الإصلاح الذى نتمناه .

عبداللطيف المناوي

الفصل الأول

بر مصر

لماذا لا تعود العلاقات

بين مصر وإيران؟

ما لم أستطع فهمه هو ذلك التصريح الذي صدر عن احمد ماهر وزير الخارجية السابق، والذي قال فيه إن أي قرار يتعلق بمسألة عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران يجب أن يتم باتفاق من جانب الطرفين معا، وهو التصريح الذي أتى ردا على تصريحات نسبت إلى دبلوماسي إيراني رفيع المستوى قبلها بيومين، بأن طهران قررت بشكل نهائي إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، فقد بدا من تصريح السيد ماهر وكأنه مستاء من تلك التصريحات الإيرانية، وهو الأمر الذي لم أتمكن من فهمه. فمن الطبيعي أن العلاقات لا تعود بين بلدين بمبادرة منفردة من إحدى الدولتين، ولكن في ذات الوقت فإن مثل هذا الموقف أو التصريح من الجانب الإيراني هو موقف إيجابي صالح لأن يبنى عليه، وهو ما كنت أتوقعه من السيد ماهر في معرض تعليقه على هذه الإشارة الإيرانية الأخيرة.

وهذه الإشارة ليست الأولى بين البلدين، بل سبقها، خلال الأعوام الأخيرة، سيل من الإشارات الإيجابية التي لم تترجم حتى الآن، بالوصول إلى الإعادة الكاملة للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهي العلاقات التي شهدت توترا يعود إلى وقت قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، ثم قطعت العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٨٠. لكن مع مطلع التسعينيات شهدت العلاقات تحسنا تدريجيا ازدادت درجته مع وصول خاتمي للرئاسة عام ١٩٩٧، ومع هذا التاريخ بدأت التوقعات تزدهو وتخبو حول قرب عودة

العلاقات بين البلدين، وقد أفرزت هذه الوتيرة المتعددة حالة من الإحباط لدى الأطراف المتحمسة من الطرفين لعودة العلاقات إلى طبيعتها بين البلدين.

فبعد ان كانت النظرة أو الإدراك المصري لإيران طوال سنوات بعد الثورة الإسلامية متأثرا بالعلاقة المتوترة بين البلدين، مما أدى إلى تشويه متعمد لصورة كل طرف لدى الآخر، تزامن ذلك مع اتهامات مصر لإيران بدعم منظمات إرهابية في الداخل، بعد وفاة الخوميني وتوقف ما سمي بتصدير الثورة، إضافة إلى الموقف المتوازن لإيران في حرب الخليج الثانية، فإن ذلك ساهم بشكل كبير في تعديل الإدراك المصري لإيران ودورها الإقليمي في الفترة الأخيرة. فبعد ان كانت مصر- تطرح تصورا عربيا لأمن الخليج عندما كانت علاقاتها متوترة مع إيران، وبعد تحسن العلاقات مع إيران في السنوات العشر- الأخيرة، والتطورات الإيجابية الداخلية في إيران، بدأت الرؤية المصرية الرسمية وغير الرسمية عن إيران تتقارب وينظر لإيران كقوة إقليمية وإمكانية، يمكن أن تكون سندا للعرب في صراعهم التاريخي مع إسرائيل ، وكيف يجب أن تكون العلاقة بين مصر وإيران علاقة تكاملية وليست تنافسية.

هناك معوقات تقف في وجه تطوير العلاقات بين البلدين، وفي ما يبدو فإن موقف بعض المسؤولين المتباين من هذه المعوقات هو الذي يتسبب في تأخير عودة العلاقات إلى شكلها الطبيعي، فبينما يهتم البعض بالتركيز على التأثير السلبي لهذه المعوقات على العلاقات يركز البعض الآخر على أهمية الطموح إلى تطوير هذه العلاقات، وأكثر ميلا للتقليل من أولوية العقبات والعراقيل. وكان المأمول أن يبدو موقف السيد ماهر متوافقا مع ما عرف من

قبل من أن الخارجية المصرية تقف في صف الطرف الأكثر ميلا للتقليل من أولوية العقبات والعراقيل.

أظن أن الرؤية المصرية لتطوير العلاقات باتت واضحة لدى الطرف الإيراني، وهي تتلخص في رفض مصر التدخل في شؤونها الداخلية، وتحجيم النزعة الإيرانية للهيمنة والسيطرة، ويلاحظ أيضا أن هناك تفهما إيرانيا لطبيعة الالتزامات المصرية الدولية ومن بينها السلام مع إسرائيل .

الأمر الأكيد أن هناك اختلافا في الرؤى بين البلدين، لكن هذا الاختلاف ينبغي أن يتم القفز عليه - ليس بتجاهله ولكن بمنعه من أن يتحول عائقا - والوصول إلى مرحلة تغليب التوجه نحو المصلحة المشتركة للبلدين - بل للمنطقة بأسرها - والتي يؤمن الطرفان بأنها تأتي في إطار عودة العلاقات بين البلدين.

وعلى ذلك، فلا يمكن تجاهل وضع إيران الإقليمي في أية حسابات قادمة، خاصة في ظل التطورات الدولية الأخيرة، وفي ظل مشروع إعادة تقسيم العالم. ولذلك تظل العلاقة بين مصر وإيران - بما لهما من وزن إقليمي - هي إحدى العلاقات المهمة من كل الزوايا في إطار هذه المتغيرات، ولا يمكن أيضا قبول إجهاض الإشارات المتتالية لتطوير العلاقات بين البلدين وإعادتها إلى طبيعتها وفقا للمعطيات الجديدة، ووفقا لحسابات ومواقف كلا الطرفين.

* * * *

السيارات ذات الستائر السوداء

قد يبدو الموضوع الذي سأتناوله يتعلق بمصر، ولكنه في الواقع يصلح كنموذج للتدليل على مهارة استفزاز المواطنين - الذين أنا وأنت منهم - في معظم أو كل مجتمعاتنا العربية. ولندخل في الموضوع.

نشرت عدد من الصحف المصرية والعربية تصريحات نسبت إلى اللواء أحمد ضياء مساعد وزير الداخلية المصري نفى فيها بقطع إغلاق المرور عند سير مواكب المسؤولين، وأن الشرطة لا تقوم بأي تصرفات استفزازية، ويستطرد السيد اللواء قائلا «لكن إذا حدث سلوك شبيه فإنها تكون مجرد تصرفات فردية» ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يضيف أن المرور مشكلة سلوكية وكل منا يعد سببا مباشرا في هذه المشكلة.

ما سبق نموذج لتلك التصريحات أو لذلك الأسلوب في التعامل مع الجماهير - أو المواطنين - من قبل إداراتهم أو وزاراتهم أو نظمهم، وهو ذلك الأسلوب الذي لا يكتفي بمعاناة أولئك المواطنين من موقف أو وضع ما وتركهم في حالهم يعانون، بل يصل بهم إلى مستوى آخر هو نفي المعاناة، وتكذيب الحالة، وإلقاء التهم علينا - نحن المواطنين - بأننا لا ندرك ما نراه، وإن كان هناك خلل فنحن المسؤولون عنه. ويذكرني هذا بالمشهد الكوميدي الشهير - لا أذكر أين - أو تلك النكتة التي تنتهي باعتذار ركاب السيارة لسائقها الجاهل بأصول القيادة ولكنه يملك مقومات عضلية كافية لردعهم بأن العيب ليس فيه ولكنه فيهم لأنهم الذين لا يعرفون كيف يركبون السيارة.

أؤكد للسيد اللواء - وأظن أن معي كثيرين - بأن المرور يتوقف عند مرور مواكب السادة راكبي العربات ذات الستائر السوداء والمصحوبة

بسيارات الحراسة، وأن هذا واجهته بنفسه على الأقل في منطقة المهندسين حيث يسكن رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وجاردن سيتي، وسط القاهرة حيث يقطن رئيس مجلس الشعب ووزير شؤون مجلس الشعب ولا أدري من آخر، وأظن أيضا أن ممارسات وتجاوزات سيارات الحراسة المصاحبة لمواكب ذوي السيارات السوداء في حاجة إلى وقفة ومحاسبة.

قد يكون ذلك مفهوما بشكل نسبي - ولكن غير مقبول - تعطيل حركة المرور وقت مرور مواكب الرؤساء بشكل محدود ومدروس، ولكن ليس مفهوما - وبالطبع ولا مقبولا - أن تتجمد الحركة بشكل كلي وتعسفي لمواكب قد يتحرك الآن أو بعد ساعة.

المسألة هنا ليست متعلقة بهذا الخبر على وجه التحديد، ولكنه - كما قلت - نموذج لمهارة الاستفزاز التي أصبح قطاع لا بأس به من مسؤولينا العرب يتقنونها في تعاملهم معنا - نحن المواطنين - المتهمين دائما بعدم حسن السير والسلوك.

مرة أخرى ليست القضية هنا قضية تعطيل المرور، ولكنها أكبر من ذلك، أعتقد أن القضية هنا هي أسلوب التعاطي مع المشكلات التي تواجهها المجتمعات العربية كلها، وطريقة تعاطي المسؤولين عن هذه المشكلات - بالتسبب فيها أو حلها - وهي الطريقة التي تتسم بقدر واضح من غياب الحس السياسي.

حدثت من قبل عن الذكاء السياسي في التعامل مع مشكلات الوطن وهموم الناس، ولو لم يكن الذكاء سمة في التعامل فإن الهوة لا شك آخذة في الاتساع بين الناس وحكامهم.

* * * *

دماء جديدة

«أن تقوم بالعمل متأخرا خير من ألا تقوم به أبدا»، هكذا يقول التعبير الانجليزي الشهير، وفي مقابله يقول المثل المصري «كل تأخيرة وفيها خيرة» ولا أدري أي التعبيرين ينطبق أكثر على الموقف الذي اتخذه خالد محيي الدين. أحد أبرز الأسماء في عالم السياسة في مصر منذ أكثر من نصف قرن، وهو ذلك الموقف الذي أعلن فيه عن تركه رئاسة حزب التجمع اليساري المعارض، أحد الأحزاب الرئيسية في الحياة السياسية المصرية.

يسجل إعلان خالد محيي الدين لموقفه هذا بالفعل سابقة في تاريخ الأحزاب المصرية منذ بدء التعددية عام ١٩٧٦، عندما عادت بقرار السادات الشهير بإقامة ثلاثة منابر كان من بينها منبر اليسار بزعامة خالد محيي الدين، والذي تحول فيما بعد إلى حزب التجمع. وعلى الرغم من تقديري الشخصي لهذا الموقف إلا أنني أعتقد أنه جاء متأخرا ليس كموقف من خالد محيي الدين ولكن كسلوك سياسي، ومططور طبيعي في الحياة السياسية. فالملاحظ أن أحزاب المعارضة التي تتوجه بالنقد الدائم للحكومة ولنظام الدولة بأنه يمارس الحكم بأسلوب غير ديمقراطي بشكل كامل، هي الأحزاب ذاتها التي تفتقد في داخلها الممارسة الديمقراطية الحقيقية. فنجد أحد الأحزاب الرئيسية يعدل في نظامه الأساسي الذي كان يحدد مدة رئاسة الحزب بفترتين متتاليتين ليسمح بانتخاب رئيس الحزب دون حد أقصى، وأجد نفسي مضطرا لأن أضع علامة تعجب هنا! ونجد حزبا آخر يفشل رئيسه في تخطي الانتخابات البرلمانية، فلا يكون منه إلا الإصرار على الاستمرار في رئاسة الحزب برغم فشله في أن يحوز ثقة القاعدة الشعبية، وأضع علامة

تعجب أخرى! والغريب أن هذا السلوك يجد من أعضاء الأحزاب قدرا من التأييد. وتأتي التبريرات سريعة ومباغتة في الحديث عن القيادات التاريخية التي ينبغي الحفاظ عليها وعلى قيمتها. ومع تقديري الكامل لهذا المفهوم الذي هو مفهوم شرقي عربي، إلا أن القيادات التاريخية يمكن أن يكون مكانها استشاريا توجيهيا ولكن في إطار ديمقراطي صحيح وصحي يسمح بتجديد دماء الحياة السياسية بشكل دائم.

خالد محيي الدين الذي جاوز الثمانين - أطل الله عمره - والذي كانت له مواقف مشهودة عام ١٩٥٤ أثناء أزمة مارس الشهيرة، والتي انحاز فيها للخيار الديمقراطي وقتها ضد رغبة الأغلبية من أعضاء مجلس قيادة الثورة، سجل موقفا آخر، قد يكون الوقت متأخرا أعواما طويلة، ولكن على الأقل يبقى للحاج خالد - كما يطلق عليه أبناء دائرته الريفية - أنه أول رئيس حزب يتخلى عن الكرسي - حتى لو كان كرسي حزيا صغيرا - برغبته.

أحد الصحفيين المصريين توقف متعجبا عندما شاهد شابا ألمانيا في منتصف الثلاثينيات يتحدث في مؤتمر عقد لمنصرة الشعب العراقي متسلحا بالوثائق والأرقام والأسلوب العلمي في الطرح. كان سبب دهشة الصحفي صغر سن المتحدث، فتوجه إليه ليسأله «ألا تعتقد أن سنك صغيرة بعض الشيء على ماتقوم به؟» لم يجد الشاب إلا أن يرد بسؤال وهو ينظر إلى المتحدثين العرب حوله «ألا تعتقد أنت أنهم في عمر أكبر كثيرا على مايقومون به؟»!

* * * *

(١)

البابا شنودة ..
وممارسة الحقوق السياسية

في الثاني عشر من مايو (أيار) عام ١٩٢٢ نشرت الصحف المصرية برقية من محام قبطي من مدينة المنصورة في دلتا مصر- اسمه وديع صليب، يعلن فيها معارضة الأقباط - قبل المسلمين - لمبدأ التمثيل النسبي للأقليات في المجالس النيابية، ورفضهم ما يزيد على الضمانات الشعبية العامة، «ولن يخرج قبطي على الأمة بتقدمه للانتخابات لتمثيل الأقليات»، كما جاء في نص البرقية. كان ذلك ردا على الاتجاه الذي بدأ يظهر بتمثيل الأقباط على أساس ديني ومذهبي أثناء وضع لجنة الدستور لدستور ١٩٢٣ وسقطت الفكرة بعد النقاش حولها للرفض الجماهيري الواسع على نطاق المصريين، والأقباط منهم بصفة خاصة.

وبعد ثمانين عاما - وفي احتفال لأحد نوادي الليونز - التي انتشرت بكثرة في مصر- هذه الأيام - أدلى البابا شنودة الثالث، بابا الكنيسة، بتصريحات حملت معنى البحث عن نظام يكفل تمثيلا مناسباً للأقباط في مجلس الشعب، وسبق أن نسب له تصريح منذ أعوام جاء فيه «ان الدولة قادرة على وضع النظم الديمقراطية التي ينجح فيها الأقباط، كما وضعت من قبل نظاما ينجح من خلاله العمال والفلاحون». ورغم أن التصريح المثير للجدل يمكن أن يفهم منه أن المطلوب نظام انتخابي يمكن من خلاله ان تمثل كافة فئات

المجتمع، كالانتخابات القائمة مثلا، إلا أن البابا شنودة في تصريحات تالية له - تعقيا على الضجة التي أثارها تصريحاته الأولى - لم يرد أن يحسم وجهة نظره، مما أعطى انطباعا بأنه يفضل التمثيل النسبي للأقباط وإغلاق دوائر بعينها للنواب الأقباط، وهو أمر نتوقف أمامه كثيرا عندما يصدر عن البابا شنودة الذي هو بحق في نظر المسلمين، قبل الأقباط، يمثل أحد الأسس المهمة في وحدة الأمة.

الأكد أن هذا الطرح يأتي تعبيرا عن حالة إحباط يستشعرها الأقباط في مصر، خاصة إذا ما علمنا أن الأحزاب المصرية في انتخابات ١٩٩٥ لم ترشح سوى ثلاثة عشر، ولم يرشح الحزب الوطني قبطيا واحدا، ولم ينجح منهم أحد، وفي الانتخابات الأخيرة نجح ثلاثة فقط فصل أحدهم. ولكن السؤال هو: هل الحل هو التمثيل النسبي الذي لا يؤدي إلا إلى تكريس مفهوم «الأقلية»، وهو المفهوم الذي يرفضه المصريون أقباطا ومسلمين؟ أليس هذا الواقع هو جزء من مشكلة أكبر يعاني منها العمل السياسي في مصر؟ ألا يعاني المصريون في عمومهم، بلا تفرقة، من قصور الأحزاب السياسية القائمة - عددها بلغ ١٦ حتى الآن - عن الحضور والعجز، وسد الفراغ الذي تعاني منه الحياة السياسية؟ أليس من الأجدى طرح المشكلة برمتها وإدارة النقاش حولها كمسألة مصرية تبحث عن حل لكل المصريين وليس لفئة أو قطاع بعينه؟ ويمكن في إطار هذا الحوار الوطني طرح كافة الأفكار دون مصادرة، ولكن الهدف الذي ينبغي أن يجتمع عليه الباحثون عن الطريق هو مصلحة المجموع، وليس مصلحة قطاع معين من الشعب يريد أن ينال «حقوقه»، كما صرح البابا شنودة الذي أكن له شخصيا كل تقدير.

في ٣٠ مايو ١٩٢٢ اجتمع خمسة آلاف قبطي، هم أعضاء جمعية قبطية يرأسها عزيز ميرهم، أحد القيادات القبطية في ذلك الوقت، وقرروا في نهاية اجتماعهم «اعتبار القومية المصرية أساسا لتقرير حقوق المصريين».

(٢)

النافخون في الجمر

لم أكن أعرف أن الفنان المصري المنتصر بالله مسيحي، وبقيت أعواما طويلة قبل أن أعرف أن سناء جميل مسيحية، وحتى الآن لا أستطيع أن أحدد ديانة كاتب أو فنان، ولم أسع يوما لمحاولة معرفة الهوية الدينية، وأظنني لست غريبا في هذا الأمر، وأظن أن كثيرين مثلي لم يشغلهم هذا الموضوع، فكل هؤلاء على مر تاريخ الفن والأدب والسياسة هم مبدعون ساهموا في رسم وجه هذه الأمة.

هذا لا يعني أن المجتمع عاش ويعيش في حالة مناعة مستمرة من الانحدار إلى ما يتناقض مع مفاهيم التعايش والامتزاج، بل إن أزمات عديدة مر بها المجتمع ودفع الثمن غالبا في بعض المراحل، وكان صمام الأمان دائما أن طبيعة هذا المجتمع لا تقبل الوصول إلى مرحلة الصدام الكبير، أو مرحلة نفي الآخر ومحاولة القضاء عليه، أيضا ظلت النخبة المثقفة أكثر وعيا وإدراكا لمخاطر الانزلاق إلى حدود الصدام أو الانزلاق إلى مرحلة النفخ في خلافت قابلة لأن تستعر لو لم يتم التعامل معها بشكل يمتلك وعيا بأهمية استمرار هذا المجتمع قويا متماسكا، هذه الصورة أخشى- أن البعض يحاول أن يغير منها الآن، وللأسف يساهم في هذه المحاولة جزء من النخبة، وأسوق اليوم مثلا لما أعني عندما استخدم تعبير «تدين» عناصر المجتمع، فقد قرأت وقرأ معي كثيرون عن ذلك المهرجان السينمائي الذي أقامته إحدى الجمعيات الأهلية المسيحية بمدينة الإسكندرية «للفيلم المسيحي»، وفي هذا المهرجان الذي خصص لعرض الأفلام المسيحية، تم تكريم عدد من الفنانين

مثل سناء جميل والمنتصر بالله ويوسف داود، والغريب أن يتم هذا التكريم لصفته الدينية، ومشاركتهم في الأفلام المسيحية.

لم تمر مياه كثيرة في النهر قبل أن يخرج علينا طرف آخر بخبر مفاده أن مهرجانا غنائيا للأغنية الدينية الإسلامية في طريقه قريبا للنور (هكذا؟).

إذن مهرجان للفيلم المسيحي يكرم فنانين مسيحيين، بعده بأسابيع مهرجان للأغنية الدينية الإسلامية، وبالطبع سوف يكرم فنانين مسلمين. أي عبث هذا؟ الخطورة ان القائمين بهذا العبث محسوبون على النخبة التي كانت دائما هي صمام الأمان في وجه محاولات «تدين» المجتمع في شكل صدامي، الآن يقوم جزء من هذه النخبة بعملية فرز للمجتمع على أسس دينية، والخطورة هنا أن عملية الفرز هذه تخطت الحدود لتصل إلى منطقة تتعامل بشكل مباشر مع القطاع الأكبر من المجتمع وتساهم في تشكيل وعيه وإدراكه، وبالتالي ردود فعله تجاه ما يواجهه، وهذه المنطقة هي الفنون.

لا أميل إلى توجيه الاتهامات، ولا إلى إساءة النوايا، ولكن أظن أن هؤلاء القائمين على مثل هذه الأمور يقومون بوضع قنابل موقوتة ستنفجر في وجوههم، وسيدفع المجتمع كله ثمنها لها، ولا يكفي هنا النوايا الحسنة التي هي في أحيان كثيرة ترسم حدود الطريق إلى جهنم. كل المبدعين هم أبناء هذا الوطن، أضافوا بإبداعاتهم، وحفظهم الوطن في ذاكرته لإضافاتهم وإبداعاتهم، وليس لديانتهم، ولا أظن أن هذا التوجه الديني الذي يتبناه جزء من المحسوبين على النخبة في تدين المجتمع، ليس سوى نفخ جمرات لو استمروا فيها فإن اشتعالها سوف يكون أمرا جديدا خطيرا.

سوف أستمع أستمع إلى أم كلثوم، وأستمع بيوسف وهبي، وأضحك مع المنتصر- بالله، ونجيب الريحاني وعلي الكسار، وأنقد يوسف شاهين، وأشهد أعمال داود عبد السيد وخيري بشارة ومحمد خان وعلي بدرخان، وسوف أظل أقرأ لطفه حسين والعقاد ولويس عوض وطارق البشري، من دون أن أتوقف لحظة لأبحث عن خانة الدين في بطاقات هويتهم.

(٣)

برقع الحساسية

كان الحوار يدور والأوراق تقدم حول مدى تمتع المرأة بحقوقها في المواطنة، واتفق الجميع على أن هناك مشكلة، وأن المرأة تعاني من نقص واضح في تمتعها وممارستها حقوقها الكاملة كمواطنة، ويظل الوضع والاتفاق بين الأطراف المختلفة على هذه الحقيقة حتى يصل الأمر إلى رؤية الدين لهذه القضية، فيتبدل الحال ويقف كل طرف مسلم أو مسيحي ليقدم أدلة وإثباتات على أن دينه قد قدم للمرأة كل شيء وأعطاهم الحقوق، وبدأ الأمر في مرحلة ما وكأنه مذكرات دفاع تنفي أي تقصير في وجه الطرف الآخر. كان هذا هو المشهد العام في المؤتمر - أو «ورشة العمل» - الذي شهدته مدينة الإسكندرية في شهر مايو عام ٢٠٠٣، وذلك في إطار التجربة المهمة التي تقوم بها الهيئة القبطية الإنجيلية بالاشتراك مع وزارة الأوقاف المصرية فيما يسمى بمنتدى الحوار، والذي يشارك فيه شباب الوعاظ من الدين الاسلامي والدين المسيحي بالعمل معا في مجموعات بحث، وتقديم أوراق أو أبحاث مشتركة حول موضوعات مرتبطة بالشأن العام.

ورغم شجاعة التجربة ورغم أهميتها، إلا أنني من خلال مشاركتي في ورشتين، وجدت أنه على الرغم من اتفاق الطرفين في الكثير من الأمور إلا أن مناخا من الحساسية يسود المكان والحوار عندما يقترب النقاش أو الحوار من موضوع يمس أيا من الطرفين، وتتحول القاعة في هذه اللحظة من جمع واحد إلى جمعين، وتسود الحساسية والتوجس في بعض الأحيان. ويتحول الأمر كالنموذج الذي طرحته في البداية، يقف كل طرف موقف المدافع في

موضوع لا يحتاج إلى الدفاع ولكن إلى النقاش.

هذا النموذج ليس فقط نموذجاً مصرياً، ولكنه نموذج عربي، فما أن نقترّب كأطراف مختلفة دينياً أو مذهبياً أو عرقياً من أمر يقترب مما نعتقد تنفذ اشواكنا وتتلبّسنا حالة من «التقنّف» للدفاع عن النفس، ويسود جو من الحساسية النقاش والحوار، وفي بعض المستويات الأقل إدراكاً يتجاوز الأمر هذا المستوى إلى مستويات أكثر خطورة. وهذا الوضع هو أكثر الأوضاع مناسبة لاي تدخل خارجي لدق إسفين بين أطراف المجتمع الواحد أو أطراف الأمة الواحدة.

من بين ما طرح في الحوار تعبير يصلح لأن يكون حقيقة نؤمن بها، هذا التعبير يقول إن المسيحي المصري أقرب للمسلم المصري من المسلم في باكستان أو أفغانستان، وأن المسلم المصري أقرب للمسيحي المصري من أي مسيحي آخر في العالم. هذا التعبير يصلح لأن ينطبق على كل الأعراق والأديان والمذاهب المشكلة للكيانات العربية منفصلة والكيان العربي ككل، وعدم إدراك هذا الوضع هو الذي يخلق التربة المناسبة للعبث بمستقبل واستقرار مجتمعاتنا. ولكن الإدراك وحده ليس هو نهاية المطاف، بل ينبغي أن يتبع هذا الإدراك سلوك يتخلص من «برقع» الحساسية في التعامل مع المشكلات الناجمة عن الاختلاف الديني أو المذهبي أو العرقي داخل المجتمعات العربية المختلفة.. أن يسود مناخ المصارحة والحوار المفتوح، وأن يتلبس الجميع حالة من حالات الشجاعة في مواجهة الخلل الناجم عن الحساسية المفرطة لعقود أو قرون سادت بين مكونات المجتمع المختلفة. هذا في رأيي هو الطريق الصحيح الوحيد لتجنب تمزيق أوصال هذه المجتمعات وهذه الأمة.

مشهد أخير: من شرفة الفندق شاهدت مياه البحر وهي تجمع بين بعض من شباب الشيوخ والقساوسة بعد نهاية يوم عمل، لم أتمكن من أن أتعرف من منهم الشيخ محمد ومن هو القس مايكل.. كلهم مصريون.

ارفعوا السقف

اجتمعت العمامات السوداء مع العمامات البيضاء مع من لا يرتدون العمامات من أمثالي على شاطئ الاسكندرية ، وكانت المناسبة اللقاء الذي نظمته الهيئة القبطية الإنجيلية لمناقشة موضوع «المواطنة في الإعلام». الموضوع غير جديد وبحث مرارا من قبل، ولكن الجديد هذه المرة أن الباحثين عبارة عن فرق عمل من شباب الوعاظ المسيحيين وصغار الشيوخ وجميعهم من قرى صعيد مصر.

اجتمع هؤلاء جميعا في فرق عمل مختلطة تجمع بين القساوسة والشيوخ، وتكفلت كل مجموعة بدراسة المواطنة في إحدى الصحف أو المجلات، وذلك بإشراف الزميلة المخضمة أمينة شفيق.

تقدم «الباحثون» بأوراقهم وعرضوها على جموع الحاضرين، الذين كان من بينهم أساتذة في المجالات المختلفة في كل مرة يتقاسم عرض الورقة شيخ وقس. لن أتوقف طويلا أمام الانتقادات العلمية التي وجهت إلى هؤلاء الوعاظ، فهم بالتأكيد ليسوا باحثين بحق ولكنهم مجتهدون، والأكثر أهمية أنهم أكثر من يشكلون الرأي العام احتكاكا بالجماهير الحقيقية صاحبة الحق الأول في الحياة، وبالتالي فإنهم عندما تعرضوا لمفهوم المواطنة حملوا فهمهم النابع من احتكاكهم الأصل بمجتمعهم، وما خرجوا به هو عبارة عن صورة تصلح لأن تكون مادة لدراسة، أي أنهم قدموا رؤيتهم لما تقدمه الصحف من خلال فهمهم لما تعني «أن تكون مواطنا». باختصار ماذا تعني المواطنة لهؤلاء البسطاء، جمهور هؤلاء الوعاظ الحقيقي الذين يكونون العمود الفقري للمجتمع.

توقفت طويلا أمام ملاحظة ذكرها أحد المعلقين منتقدا ما طرحه شباب الوعاظ من أن سقف أحلامهم شديد الانخفاض، إذ أنه يقف عند حدود تحسين الوحدة الصحية في القرية، أو ظلم وقع في تصحيح امتحانات النقل في إحدى المدارس، أو عجز المواطنين عن التقدم بشكواهم إلى المسؤول في المحافظة. ويستمر المنتقد متساءلا أين الحديث عن المشاركة السياسية؟ أين المعاناة من غياب الديمقراطية؟ أين المشاركة في الأحزاب وتزوير الانتخابات؟ وقتها شعرت بالتعبير الذي يتردد أحيانا ليصف مثل هذا المنتقد، وهو التعبير الذي يقول «مثقفو المدن»! والذي لا أنكر أنني أضبط نفسي- بينهم أحيانا، هؤلاء المثقفون الذين ينزلون عن الجماهير الحقيقية - إن المواطنة - كما تعلمتها هذين اليومين تعني لدى هؤلاء الجماهير الحق في الحياة الطبيعية والأمانة بدون تمييز، وهذه هي في الحقيقة أعلى درجات المواطنة - حق الإنسان في أن يعيش آمنا اقتصاديا واجتماعيا، إحساسه بالحق في الحياة هو الطريق الوحيد الموصل للمشاركة السياسية.

المسؤول عن هذا السقف المنخفض لأحلام هؤلاء هو تلك الأنظمة التي تتخلى عن جماهيرها وأحلامهم، وأولئك المثقفون الذين انحصرت مفاهيمهم عند حدود المدينة المرفهة ولم يعملوا من أجل تطوير هذه المفاهيم حتى تكون مفاهيم جماهيرية حقيقية، هؤلاء وأولئك هم المسؤولون عن انخفاض سقف أحلام البسطاء ولا تملك إلا أن نطالبهم «ارفعوا السقف».

* * * *

في مسألة الحجاب

(١)

البحث عن معارك خارج الحدود

البحث عن المعارك خارج الحدود، حدود الذات وحدود المجتمع وحدود الممكن، يبدو أنها باتت صفة تتسم بها ممارستنا وممارسة جماعاتنا السياسية والدينية والثقافية في المجتمع العربي.

وقبل أن أفسر فأنا هنا أتحدث عن الهجوم الذي تعرض ويتعرض له شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي نتيجة موقفه الذي أعلنه عقب اجتماعه بوزير الداخلية الفرنسي وأعلن فيه تأييده أو عدم ممانعته أو تفهمه - أيا ما كان التعبير - للموقف الفرنسي بمنع ارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية. شيخ الأزهر - الذي اختلف شخصيا معه في مواقف أخرى عديدة - أتفق معه في موقفه هذه المرة، أيا ما كان التبرير الذي يسوقه المعارضون له، فلغير المسلمين أن يتدخلوا في شؤون المسلمين إذا كانوا يعيشون ضمن هذا المجتمع. والمنطق يقول إن المجتمع الفرنسي - هو مجتمع اختار العلمانية له طريقا، يطبقها على الجميع داخله مسلمين أو مسيحيين أو لا دينيين، وهي - أي العلمانية - كما يقولون، تقليد فرنسي - وأحد الخيارات الأساسية لفرنسا، وبالتالي لها الحق، كدولة ومجتمع، أن تختار الطريق الذي تحدده. والقرار الفرنسي الأخير لم يوجه ضد المسلمين، ولكنه قرار يحظر وضع أي علامات تعبر عن الانتماء الديني أيا كانت الديانة.

أظن أن ما ذكرته مسبقا سوف يثير غضبا وتساؤلات عصبية وعاطفية، ولعل أهمها: وماذا عن المسلمين هناك؟ هل نتركهم يواجهون هذا العنف والاضطهاد؟ والإجابة البسيطة المباشرة هي أن هذه القضية هي قضية مسلمي فرنسا سواء فرنسيين أو مقيمين وليست قضية أي أحد آخر، أشخاص أو منظمات أو دول، وأسس ومبادئ هذا المجتمع تتيح لهم أن يجدوا لأنفسهم وسيلة للضغط والتعبير، وليس هذا من شأن أي فرد من المسلمين خارج فرنسا، ببساطة لسنا مدعويين للتدخل في مثل هذا الشأن، فهو ليس شأننا بل شأنهم.

أظن أن الانتفاضة التي شهدتها الساحتان الدينية والسياسية في مختلف دول العالم العربي والإسلامي حول هذه القضية إنما تنطلق من المبدأ الذي ذكرته في البداية، وهو حالة البحث عن معارك خارج الحدود، وخارج الاهتمام المباشر لنا، وقد تكون الدوافع هي الإحساس بالعجز عن التأثير في الداخل وبالتالي اختلاق معركة نفس فيها، أو نبض من خلالها عن دور مسلوب منا.

أذكر عندما زرت البوسنة أثناء الحرب هناك، وكانت وسائل الإعلام العربية جميعها تتحدث عن «إخوتنا المسلمين» المضطهدين الذين يعانون ويواجهون وحدهم قوى الغرب الذي يخشى انتشار الإسلام فيه، ووجدت هذه الآراء صدى إيجابيا في الشارع.

وامتلأت أرض البوسنة بمجاهدين عرب وجمعيات إغاثة إسلامية، نتيجة هذه الحالة كنت أتصور أنني سوف أجد بالفعل مجتمعا من المسلمين المضطهدين، ولكنني اكتشفت أن من في البوسنة هم أوروبيون يدينون بالإسلام وفقا لطبيعة مجتمعهم، ولمست منذ البداية أن التدخل السافر في شؤونهم، والتعامل معهم بمنطق الوصاية هما أمران مرفوضان لديهم ويسببان درجة

واضحة من الحساسية لديهم، وكأن لسان حالهم يقول «نعم لدينا مشكلة، ونواجه حربا لكنها ليست مشكلتكم وليست حربكم. نحتاج دعمكم وفقا لاحتياجاتنا دون وصايتكم، ودون تدخلكم» لم يفهم هذه الحقيقة وقتها كثيرون، وتعاملوا مع قضية البوسنة على أنها قضية إسلامية تستدعي الاستنفار والجهاد، ولم يستوعب هؤلاء الدرس إلا عندما أخرجوا طردا من البوسنة على أيدي مسلميها. عندما طرحت وجهة نظري حول موقف فرنسا من قضية الحجاب طرح أحد الجالسين سؤالا، وماذا عن الثلاثين مليون مسلم في أوروبا؟ ووجدتني أجيب هم ثلاثون مليون أوروبي دينهم الإسلام، لهم دولهم ولهم نظمهم وثقافة مجتمعاتهم، وإذا كان لهم مشكلة فهم الأقدر على فهمها وحلها في إطار مجتمعاتهم. إلى المتباكين على مسلمي فرنسا وحجابهم المنزوع، إلى الغاضبين من الفرنسيين والأوروبيين الذين يتخذون موقفا يعتقدون أنه مناسب لمجتمعاتهم، إلى هؤلاء أقول دعوكم من البحث عن معارك خارج الحدود والطاقة، دعوا الأوروبيين والآسيويين والأمريكيين مسلمين أو غير مسلمين يحلون مشاكلهم وتفرغوا أنتم للبحث في الداخل للإجابة عن السؤال الكبير.. لماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه، وماهي حدود مسؤوليتكم عما نحن فيه؟

* * * *

(٢)

الحجاب بين الوضع والخلع

ظهر موضوع الحجاب مرة أخرى على السطح خلال الفترة الماضية من منطلقين مختلفين، معركة الفنانات ووضع الحجاب أو خلعها في مصر، ومعركة الحجاب في تركيا، والبون شاسع بين مغزى وهدف ودوافع كل من المعركتين.

مصر من بين الدول الإسلامية التي حسمت هويتها الإسلامية - ليس بالمفهوم السياسي الديني - ولكن بالمفهوم الاجتماعي والثقافي، أما في تركيا فهي تعيش منذ سقوط إمبراطوريتها - المتمثلة في الدولة العثمانية - واتجاهها السافر نحو العلمانية على يد كمال أتاتورك، منذ ذلك الوقت تعيش معركة تتصاعد نبرتها وتخفت، ويمكن وصف هذه المعركة بمعركة تنازع الهوية.

لذلك فإن المتابع للمعركة «السياسية» الدائرة الآن في تركيا حول الحجاب يستطيع أن يتفهم أبعاد هذه المعركة، وذلك بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، وارتدت ١٦ من زوجات الوزراء الخمس والعشرين الحجاب من بينهن زوجة رئيس الوزراء عبد الله جول.

كذلك يمكن فهم تطورات المعركة هناك، وحالة الانزعاج التي تصيب أنصار العلمانية، ومعهم قطاع كبير من مؤسسات الدولة على رأسه الجيش الذي يلعب الدور الرئيسي في حماية المبادئ العلمانية. ومن ملامح ذلك

الصراع الدائر أيضا تلك الحالة من الانزعاج التي أصيب بها أنصار العلمانية، عندما رافقت زوجة رئيس البرلمان التركي الجديد بولند أرينتش في احتفال رسمي غداة انتخابه وهي محجبة، وهو الأمر الذي دفع بصحيفة «حرييت» الواسعة الانتشار إلى التعليق بانزعاج واضح بعنوان يقول «الحجاب يغطي رأس الدولة التركية»، وفي ذات السياق يأتي حكم المحكمة العليا التركية ليدافع عن قرار حظر ارتداء الحجاب في الإدارات العامة والجامعات. إذن هي معركة ذات طابع سياسي مختلف تماما، ويخرج فيه مسألة ارتداء الحجاب عن حدود مفهوم الحرية الشخصية إلى حدود مختلفة تصل إلى حدود وأبعاد سياسية وثقافية وتحديد هوية.

على الطرف الآخر يختلف الوضع، فموضوع الحجاب في مصر وغيرها من العديد من الدول التي حسمت هويتها يظل - في اعتقادي - في حدود مفهوم الحرية الشخصية، لذلك توقفت متعجبا عندما احتل تراجع فنانة شابة عن ارتداء الحجاب هذه المساحة من الاهتمام والانشغال على المستوى الإعلامي، بل على مستوى الحوارات الاجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية.

لن أدخل في تفاصيل المعركة حول مسألة الحجاب الدائرة بين مؤيديه ومعارضيه، أو تلك الأخرى التي تدور حول ما اصطلح على تسميته بظاهرة «حجاب الفنانات» والتي وصل الأمر ببعض إلى الحديث عن «مؤامرة» - كما هي عادتنا دائما - سواء لإقناع الفنانات بالحجاب أو بالتخلي عنه. لن أدخل في هذا المنزلق الذي يدفع بنا بعيدا عن موضوعات أظن - ويظن غيري كثيرون - أنها أجدي كثيرا بالتوقف أمامها ومناقشتها في حياتنا في هذه المرحلة التي هي مرحلة حسم يتحدد فيها موقعنا على خارطة العالم.

لذلك أعتقد أن حالة الاحتفاء التي تصل إلى حد الهوس بانضمام فنانة ما أو شخصية ما إلى قافلة المحجبات هي حالة تستدعي إعادة النظر تماما، بل إن التعامل مع مسألة الحجاب على أنها معركة مصيرية وحياتية لنفر من الدعاة وقطاع من المجتمع هي أيضا في حاجة إلى مراجعة، تماما كما أن حالة الاحتفاء على الطرف الآخر من الذين يرون في تراجع فنانة أو أكثر عن ارتداء الحجاب هو انتصار وتنوير للعقل. كلا الأمرين لا يستحقان الاحتفاء، الوصول إلى الدرجة التي نتعامل فيها مع مسألة الحجاب في حدود اعتبارها تقع في دائرة الحرية الشخصية، الوصول إلى هذه الدرجة هي إحدى علامات صحة المجتمع، الانشغال في هذه المرحلة بما يواجه الأمة من تحديات سياسية وعلمية وحضارية لن يحلها النزاع الموهوس حول «الحجاب» احتفاء بوضعه أو احتفاء بخلعه .

* * * *

(١)

صورتان من الذاكرة

تعلق بذهني صورتان من أيام الطفولة المبكرة، الأولى صورة باهتة لجهاز تلفزيون أبيض وأسود تهتز صورته تتعلق عيون الكبار من العائلة عليه دون أن أفهم لماذا، وطلب عصبي بالصمت من كل الصغار، ثم صرخات وبكاء لم أفهم أيضا لماذا، وطرقات على باب البيت لأحد الأقارب اتى أيضا باكيا صارخا «عبد الناصر اتنحى»، أيضا لم أفهم ماذا حدث ولماذا يبكون ويصرخون.

الصورة الثانية بعدها بسنوات، طفل أكثر فهما عما قبل، يسير مع تلاميذ المدرسة الابتدائية في وسط جموع - أيضا باكية - تحمل صورا لعبد الناصر، ويتردد هتاف حزين لم أنسه منذ تلك الأيام يقول «الوداع يا جمال». كان يوم جنازة عبد الناصر.

حاولت - كما حاول الكثيرون - أن أفهم سر ما لم أفهمه تلك الأيام، قرأت عن الثورة، عن عبد الناصر، عن الضباط الأحرار، وكان ذلك في موسم الهجوم على الثورة وعبد الناصر في السبعينيات، كان الهجوم الضاري

دافعا لمحاولة الفهم المختلف ورؤية الوجه الآخر للعملة، ووجدت نفسي- في صف الثورة ومنجزاتها ضد كل التيار السائد.

الهجوم الضاري والقوي وغير الموضوعي ضد الثورة دفعني - كما دفع كثيرين - مثلي لأن يتخذوا موقفا متعصبا مع الثورة ومع جمال عبد الناصر ضد من يهاجموه.

مارست - كما مارس الكثيرون - السياسة في الجامعة، وبحثت - كما بحث كثيرون - عن التنظيمات الناصرية في الجامعة لننضم إليها. كنا متعصبين، لا نرى للثورة أخطاء، ولا لعبد الناصر غير المزايا، ولم أر - كما لم ير كثيرون - في أنور السادات في تلك الفترة سوى أنه مرتد عن إنجازات الثورة، وكاره لعبد الناصر. ووصل الإحساس بي في مرحلة ما إلى أنه - أي السادات - إنما يحمل عدااء لي أنا شخصا في كل ما يقوم به من مواقف وتصرفات.

مرت السنون، وأعدت النظر والقراءة والدراسة - كما فعل كثيرون - وباتت الرؤية أكثر اتزاناً وأكثر موضوعية، ورأيت - كما رأى كثيرون - في الثورة وعبد الناصر من الاخطاء الكثير، ومن الإنجازات والمزايا أكثر، وأعدت تقييم السادات بشكل مختلف، وتمكنت من أن أرى فيه زوايا لم أتمكن من ادراكها في تلك الفترة، التعصب للموقف والرأي يعمي العيون عن إدراك الصورة كلها، يدفع فقط إلى الحكم المتعسف ضد الآخر، الذي يمكن أن يصل إلى نفي الآخر واغتياله معنويا وحتى جسديا إن أمكن، وذات التعصب هو الذي يجعلنا لا نرى فيمن نتعصب لهم إلا المزايا والصفات الإيجابية التي تصل إلى حدود تتنافى مع العقل والمنطق.

اليوم، بعد مرور خمسين عاما على ثورة يوليو، ما زلنا بحاجة لأن نقيم بدون تعصب، ونرى دون غشاوة، ونستخدم المعايير الصحيحة في الحكم على المواقف والأشياء، فلا يعقل أن نقيم موقفا ما وقع منذ سنوات في ظل ظروف سياسية واجتماعية وعالمية مختلفة، ونأتي اليوم لنقيمه بمعايير الحاضر، هذا لا يؤدي إلا إلى نتائج خاطئة.

حان الوقت لنظرة موضوعية خالية من تصفية الحسابات او العداءات مع الحقب أو الأشخاص. الثورة التي بدأت «حركة مباركة» أو «انقلابا» كما يحلو للبعض حتى الآن ان يطلقوا عليها، مر عليها أكثر من خمسين عاما لتثبت انها ثورة بما فعلت وأحدثت، وكما وصفها بعد قيامها بعام د. طه حسين في مقال له، ولم يطلق عليها وصف «ثورة» دون وعي، ولكنه أدرك مبكرا أن الثورة تعني التمرد على المجتمع الفاسد والوعي بمتطلبات التغيير الاجتماعي.

أثبتت الثورة - بحلوها ومرها - أنها أهم حدث سياسي واجتماعي وقع في مصر - ولا مبالغة لو قلنا في العالم العربي.

واليوم نقدم ملامح مختلفة للثورة وزعيمها، حرصنا أن تكون موضوعية قدر المستطاع وبدون تعصب.

* * * *

(٢)

السادات ما بين التخوين ورد الاعتبار

في تلك اللحظة شعرت أن أنور السادات عدوي الشخصي، كان ذلك في السابع عشر- من نوفمبر عام ١٩٧٣ إذ كنت طالبا في المدرسة الثانوية، متحمسا مشبعا بأفكار وقناعات كانت كالإيمان بالنسبة لي، إحساس القهر الممزوج بالدموع كان شعور تلك اللحظة التي فتح فيها باب الطائرة المصرية ليخرج منها رئيس مصر لتطأ قدمه أرض مطار العدو، ظللت طويلا أذكر تلك اللحظات وما تلاها، وترسخت في داخلي القناعة بأن السادات ما هو إلا خائن، هكذا وباختصار.

مرت السنون، وشهد العالم العربي ما شهد من سنين مليئة بالتجارب لا نذكر منها إلا الكثير من الإحباطات والانكسارات وقليلًا من الإنجازات، هذه الحالة إضافة إلى خبرة السنين ودراسة المرحلة بعيون وذهنية جديدة دفعتني كما دفعت الكثيرين غيري إلى إعادة النظر في تقييم السادات، ليس فقط في مبادرته التي سأتوقف عندها اليوم بمناسبة مرور ربع قرن عليها ولكن في كل ما وقع في عهده ونسب إليه. النتيجة الأكيدة التي وصلت إليها أن السادات لم يكن خائنا يوما ما، قد يكون أخطأ الحسابات ولكن التجاوز بعينه هو اتهامه بالخيانة.

لقد كان السادات صادقا في كل ما يفعله، يؤمن به ويرى ما لا يراه غيره من المحيطين، وكلما تعمقت في دراسة شخصيته ومرحلته تأكدت لي هذه الحقيقة.

في المقابل فإن عددا آخر من الأطروحات التي لم تحسم بعد، من بينها أن السادات كان محقا في صلحه مع إسرائيل، وأنه كان سابقا لعصره، وأن

العرب كانوا مخطئين لإضاعة كل هذه السنوات دون طائل.

الأمر الأكيد أنه ليس من المنطقي تقييم حدث تاريخي وقع في سبعينيات القرن الماضي بكل الظروف المحيطة به بمقاييس اليوم التي اختلفت بالتأكيد، قد اتفق مع وجهة النظر القائلة بأن السادات أخطأ بتحركه المنفرد، ولكن في ذات الوقت فليس وحده المسؤول، قد يكون هو الفاعل الرئيسي ولكن أطرافاً عديدة ؟ من بينها أطراف عربية تتحمل نصيباً وافراً لدفعه لهذا التحرك.

وقد يكون هذا التحرك المنفرد والمشارك في المسؤولية هو أحد الأسباب التي أدت إلى ما نحن فيه الآن، ولكن أيضاً ليس السبب الوحيد، لعل ردود فعلنا العربية التي وصلت إلى حد التخوين والعزل والطمع - وهي خصال أصيلة في سلوكنا السياسي والاجتماعي والفكري العربي - هي التي دفعت بنا إلى ما نحن فيه.

و عندما مرت الذكرى الخامسة والعشرون على الزيارة التاريخية المثيرة للجدل، كان الاحتفال بها في أدنى صورته، ولكنها كانت مناسبة لطرح التساؤلات حول حسابات المكسب والخسارة طوال الأعوام - بل العقود الماضية - حسابات الفرص الضائعة، والحسابات الخاطئة في التحالفات المحلية والإقليمية والدولية.

طرحنا منذ أعوام طويلة موقفنا من أن السلام «خيارنا الاستراتيجي»، ولم يسمح لنا لا الظرف الخاص ولا العام بالوصول إلى هذا السلام.

قدما قال الحكيم المصري لفرعون خلاصة تجربته الطويلة، وكان من بينها مقولة شهيرة عاشت حتى الآن، هذه المقولة هي «لا فائدة من البكاء على اللبن المسكوب»، وتنطبق هذه المقولة علينا في هذه المرحلة، قد يكون السادات أخطأ، ولكن أخطأ معه كل العرب، الجميع يتحمل مسؤولية ما وصلنا إليه الآن، وفي هذه المناسبة بدلاً من البحث عن رقبة لنعلق الجرس فيها، جدير بنا أن نحاول الإبقاء على ما بقي في إنائنا من لبن لم يسكب بعد.

(٣)

ربع قرن من السلام

أذكر ذلك الإحساس القاتل بالغصة والحزن يوم وطأت قدم الرئيس السادات القدس في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٧، فيما أطلق عليه مبادرة السلام. وأذكر أيضا ذلك الإحساس بالأسى القاتل يوم وقف مناحم بيجين والسادات وبينهما كارتر يتصافحون ضاحكين وهم يوقعون على تلك الاتفاقيات التي صارت الأشهر في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، أو لنقل الصراع الذي تحول إلى مسارات، وكان المسار المصري الإسرائيلي هو بداية هذه المسارات.

ومنذ تلك الأيام والجدل لم يتوقف حول مدى مسؤولية السادات عن كل ما جرى منذ تلك الأيام وحتى الآن، وهل كان السادات سابقا عصره عندما بادر بالسلام مع إسرائيل، وذلك لقدرته على رؤية القادم من المستقبل، وهو الواقع الذي نعيشه الآن والذي لا يتمكن فيه العرب من الحصول على ما حصل عليه السادات وقتها، أم أنه كان هو شخصيا بما فعل مسؤولا عما وصلت إليه الحالة العربية الإسرائيلية اليوم؟ وبعد مرور أكثر من ٢٥ عاما على هذه الاتفاقيات التي وقعت يوم ١٧ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٧٨، وتم التوقيع على اتفاقيتين، الأولى إطار للسلام في الشرق الأوسط، والثانية إطار للتوقيع على معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر. وكان مهما لمصر تكوين صلة بين الاتفاقيات التي تتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة وبين المسيرة السلمية بينها وبين إسرائيل، وذلك من أجل تجنب توجيه اتهام لها بأنها تقيم سلاما منفردا وتهمل القضية

الفلسطينية، وإن كان الواقع العملي فيما بعد كان عكس ذلك، وهنا أيضا يطرح سؤال يحتاج إلى نقاش حول مدى صحة الموقف الذي اتخذته القمة العربية التي عقدت في بغداد في ذات عام كامب ديفيد في الثاني من نوفمبر وقررت مقاطعة مصر- وتعليق عضويتها ونقل مقر الجامعة العربية منها. هل كان هذا الموقف هو الموقف الصحيح المفترض؟ وهل هذا الموقف كان سببا في ما عشناه خلال ربع القرن الأخير وما نواجهه اليوم؟ هل كان القرار انفعاليا أو مصلحيا؟

أظن أن هذه الحالة جديرة اليوم بالتوقف أمامها لدراستها وتقييم التصرف العربي في مواجهة ما نعتبره أخطاء أو تجاوزات من أطراف داخل النظام العربي - إن كان ما زال هناك ما يمكن تسميته بالنظام العربي أساسا.

ربع قرن وماذا كانت النتيجة، سبعة سفراء والثامن في الطريق لإسرائيل في مصر، جميعهم تقريبا عانوا من العزلة والرفض، سلام لم يختلف طرف على وصفه بالبارد، رفض شعبي مصري، والتزام رسمي فاطر بالعلاقات، أرض مصرية عادت كاملة، فيما يمكن أن يطلق عليه «نصر بلا حرب»، كما سمى نيكسون كتابه حول السياسة الأميركية، وتراجع في سقف الطموحات والأحلام الفلسطينية، حتى بدا الوضع وكأن ما تم طرحه في اتفاقيات كامب ديفيد حول الضفة والقطاع حلم لن يتحقق، وباتت حدود الحلم الآن عدم طرد عرفات. ومرة أخرى أذكر بالسؤال هل ضيع الفلسطينيون الفرصة، أم أضاعها عليهم السادات؟

ربع قرن منذ الابتسامة العريضة والمصافحة الحارة، واليوم لا ابتسامات ولا مصافحات، بل سلام بارد برود الموتى، وتعسف وعنف إسرائيلي، وحيرة وتخبط عربي، وحالة من التساؤلات الحائرة يعيشها كل مواطن بسيط عاش هذه الأيام وتلك، ولا يعرف كيف ستكون أيام أبنائه

(١)

النقابات المحتلة

أصبحت هناك قناعة أنه لا تطور حقيقي في مجتمعاتنا دون تنشيط مؤسسات المجتمع المدني ونفض الغبار عنها، وتظل النقابات المهنية والعمالية أحد أهم العناصر الفاعلة المفترضة في هذا التطور المأمول. وما أقصده بالتطور هنا هو ذلك التطور بمفهومه الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولكن نظرة سريعة على أوضاع النقابات المهنية والعمالية الموجودة في العالم العربي، تكشف لنا أنها تعاني من أمراض أساسية تعوق دورها المفترض، وتحولها إلى أداة تكريس لوضع سيئ قائم أو أداة في صراع سياسي بين قوى سياسية تقف اهتمامات الشارع الحقيقية أبعد ما تكون عنها.

النموذج المصري يصلح للتطبيق عليه. فالنقابات المهنية المصرية تم احتلال بعضها من قبل قوى سياسية بعينها فحولتها إلى أداة لإثبات حضورها، وفي بعض الحالات إلى مقار غير رسمية لهذه الجماعات، واستغلت ميزانيات وإمكانات ومقار هذه النقابات لمصلحة هذه القوى وحدها كجماعة سياسية وليس كنقابة مهنية. بعض النقابات المهنية الأخرى تم تجميدها بشكل شبه كامل ووضعت تحت الحراسة القضائية. كان بعض ذلك

في إطار الصراع بين الدولة وبين بعض التيارات السياسية والإسلامية تحديداً، والبعض الآخر في إطار اختلافات أو خلافات بين قوى داخل هذه النقابات، والنتيجة النهائية كانت تجميدها وتغييبها. أما النقابات العمالية فقد تمت مصادرتها بالكامل تقريباً لصالح الحكومة، وتحولت إلى أداة من الأدوات بدلاً من أن تكون ممثلة لعنصر-التوازن في العلاقة بين قوى المجتمع العاملة وبين الإدارة الحاكمة.

نتيجة هذا الوضع المختل تحولت بعض النقابات إلى أبواق سياسية، ومن يمر على بعض مقارها في وسط القاهرة يجد شعارات سياسية هي وطنية في الأساس وتعتبر عن توجه ومشاعر قطاع عريض من الشارع، لكن هل هي بالضرورة تؤدي الدور المهني المفترض منها وهل هي - أي هذه النقابات - تمثل بالفعل أصحاب المهنة الذين ينتمون لها في الشعارات السياسية التي يرفعونها؟ وهل هذه الأدوار السياسية في هذا الاتجاه بالذات هي الأدوار التي يتوقعها المنتمون اسماً إلى هذه النقابات بالفعل؟

عندما يقرر مثلاً مجلس إحدى هذه النقابات أو بعضها أن يحول مقاره إلى مراكز تطوع للحرب في العراق، هل عاد هذا المجلس ليسأل قواعده أو يستشيرهم حول موقفهم من هذا السلوك ويناقشه معهم؟

وعلى الطرف الآخر تقف النقابات الأخرى الموضوعة تحت الحراسة لأسباب حكومية سياسية أو قانونية، تقف مشلولة عاجزة، تاركة فراغاً يؤثر سلباً في تطور العمل النقابي. من يتحمل مسؤولية هذا الخلل في العمل النقابي؟ بالأساس هم الأعضاء المنتمون إلى هذه النقابات ذاتها الذين

تركوا الساحة لقوى سياسية منظمة لتتمكن من السيطرة عليها، باعتبارها القوى المنظمة الوحيدة. وبهذا القدر من التنظيم مع سلبية المشاركة من قبل المنتمين لهذه النقابات، إضافة إلى عجز القوى السياسية الأخرى عن الحضور الإيجابي يصل الأمر إلى ما وصلنا إليه الآن.

ليست هذه دعوة للتضييق على تيار سياسي بعينه، ولكنها دعوة لتحرير النقابات المحتلة وإحياء النقابات المهمشة بشكل إيجابي يسمح للقوى المختلفة بالحضور والتأثير، ويدفع هذه النقابات للقيام بدورها المهني والسياسي الذي يرضى عنه أعضاؤها. كما أنها دعوة لأن ترفع الدولة قيودها عن العمل النقابي لتسمح بتطور إيجابي يصب في النهاية في صالح تطوير مؤسسات المجتمع المدني والذي بدوره لن نشهد تطورا حقيقيا من داخلنا وليس من خارجنا.

* * * *

(٢)

الرهان على نقابة الصحفيين

إنذار بالخطر، هذه هي دلالة ما يحدث في نقابة الصحفيين المصريين في هذه الفترة، حالة السيولة التي تمر بها النقابة في هذه الفترة تكتسب خطورتها من أنها تصيب الكيان النقابي، الذي ظل بعيدا نسبيا عن تنامي هذه الحالة في العديد من المؤسسات السياسية والنقابية. المتابع لحركة نقابة الصحفيين خلال العقود الأخيرة سوف يكتشف أنها تمكنت من تخطي العديد من الأزمات، وظلت محصنة ضد الهجمات والغزوات التي تعرض لها العديد من المؤسسات النقابية الأخرى من قبل قوى سياسية ودينية وحكومية. فيما يبدو ظلت نزعة الحرية في تكوين شخصية الصحفي حائلا دون الاستسلام، وظل ذلك الاعتداد بالنفس سدا ضد الانسياق وراء مؤثرات أو مغريات مؤسساتية أو حزبية أو دينية. ظل التأكيد على نقاء جداول القيد الخاص بالصحفيين، واعتبار عضوية النقابة بمثابة الجنسية تكتسب بالحق ولا تنتزع تحت أي ضغوط، حائلا دون اختراق النقابة رغم كل الاختلافات التي سادت وتسود بين الصحفيين، رغم الغيرة المهنية التي قد تمنع صحفيا من الاعتراف بإجادة زميل آخر، رغم كل السلبيات التي قد نتفق عليها أو نختلف على وجودها، رغم كل ذلك، ظلت النقابة بتلك النزعة نحو الاستقلال والحفاظ على الحد الأدنى للحرية، هي الحائل والسد أمام أية محاولات للسيطرة أو التهميش أو الاستغلال، وفي كل هذا لم يكن النجاح مطلقا، لكنه كان دائما ملموسا.

عانت النقابات الأخرى من سيطرة قوى سياسية ودينية، وعانت من

تدخلات حكومية سافرة، وانتهى الأمر بمعظم هذه النقابات أما إلى احتلال لها من قبل قوى سياسية أو دينية أو حكومية، أو تجميدها ووضعها تحت الحراسة، وفقدت مصر أحد أهم عناصر التطور والدفع السياسي في العمل النقابي الأصيل القادر على تفعيل وتحريك المجتمع.

اليوم يأتي الدور على نقابة الصحفيين، حيث تتحول إلى ساحة للنزاع المؤسسي والشخصي، ويصل الأمر إلى حد التهديد بدخول النقابة إلى ذلك النفق المظلم الذي لن يعني إلا احتلالها أو تجميدها، والخاسرون في هذه الحالة كثيرون، ليس أولهم الصحفيين، بل إن قائمة الخاسرين سوف تضم أطرافاً عدة، وتأثيرها سوف يؤكد ويدعم حالة السيولة التي تعاني منها الحياة السياسية والنقابية في مصر.

العجز عن تقديم بدائل داخل هذه النقابة سوف يرسخ فكرة غياب البديل الذي بات ظاهرة - أشك في حقيقتها - في الحياة السياسية المصرية، القبول بتحول النقابة إلى ساحة صراع شخصي- أو مؤسسي لا يمكن اعتباره إلا جريمة في حق - ليس الصحفيين فقط - بل المجتمع بأسره، البحث عن تيار ثالث يقود العمل النقابي، تيار صحفي مهني مستقل هو المخرج الوحيد من تلك الأزمة التي تعانيها مصر لا نقابة الصحفيين.

تجمع مئات الصحفيين في مبنى النقابة في وسط البلد عقب أحكام إلغاء الانتخابات فيها، وعلت الأصوات والمشاحنات، ولكن العلامة الإيجابية التي أراهن عليها أن الطريقة الوحيدة التي كانت تفض هذه المشاحنات والحناجر المتحاربة أنه عندما كان يعلو هتاف «عاشت وحدة واستقلال الصحفيين» ينخرط الجميع في ذات الهتاف وتراجع الاختلافات والمشاحنات. إنها نزعة الاستقلال التي باتت الرهان الأخير من أجل إنقاذ نقابة الصحفيين

(٣)

دلالات انتخابية

فهم دلالات الأحداث في بعض الأحيان يكون أهم من الحدث نفسه، ولكن هذا لمن يملك تلك القدرة على تفسير الدلالات. وانتخابات نقابة الصحفيين المصريين في عام ٢٠٠٣ هي حدث - بل أحداث - مليئة بالدلالات التي تتخطى حدود الساحة الصحفية، وتتجاوزها إلى المساحات الأرحب، أو المشكلات الأوسع، في المجتمع المصري ككل.

انتهت الانتخابات - كما نعلم جميعاً - بفوز المرشح «الاحكومي» - إذا صح التعبير - وفشل المرشح الحكومي رغم تسلحه بوعود بزيادة متواضعة في مرتبات الصحفيين، ووعود أخرى مغلفة في صناديق ملونة كهدايا الكريسماس لا تفصح عن نفسها إلا يوم الكريسماس.

وكما يبدو، فإن معظم الصحفيين اختاروا أن يلحقوا بها لوح به مرشح الدولة - كما اصطلح على تسميته - جانبا واختاروا مرشح الاحتجاج.

ليس هذا تقليدا من قدر قيمة أي من الزميلين المرشحين صلاح منتصر - الذي لم يوفق، أو جلال عارف الذي حالفه التوفيق، ولكنهما عبّرا عن موقفين اختار بينهما الصحفيون.

نجاح عارف في الانتخابات كان جزءاً مهماً منه تصويت ضد إدارة الدولة «لحالة» نقابة الصحفيين في الفترة الأخيرة، والتي سبق أن تناولناها من قبل، فاعتقادي أن الخطأ بدأ من البداية مع الإصرار على إقحام إبراهيم نافع في الانتخابات بدون الوضع في الاعتبار للقانون الذي يحول دون إعطائه الحق في الترشيح مرة ثالثة، وبدأت معركة الطعون والمضادة، وبدأ أن النقابة في

طريقها إلى النفق المظلم الذي لم يكن لينتهي إلا بمصير لنقابة الصحفيين كمصير
سابقاتها من نقابات المهندسين والتجارين وغيرها، عندما سقطت في حبال المشاكل
وعاشت مجمدة أو محتلة منذ زمن. وكان إعلان إبراهيم نافع بالاعتذار عن عدم
الترشيح - وهو أمر يحسب له بحق - مخرجاً من ذلك النفق. ولكن حالة الوصاية
التي تلبست البعض بين من يديرون الشأن النقابي في الدولة أوحث لهم بطرح
مرشح جديد يحسب على الدولة، وكان بالضرورة اختيار مرشح يعبر عن الاحتجاج.
وكانت النتيجة أن اختار الصحفيون الاحتجاج. هذا الاختيار أيضاً لا يقف فقط عند
حدود التعبير عن الاحتجاج أو التصويت ضد أسلوب تعامل الدولة أو جزء منها مع
أمر النقابة، ولكنه أيضاً تعبير عن رغبة في التغيير، وهو أكثر التعبيرات استخداماً في
مصر خلال الأعوام الأخيرة. وينبغي التعامل مع هذه الحالة في هذا الإطار.

الأمر الآخر المهم في انتخابات النقابة هو ذلك الاستقطاب السياسي الذي ساد
الانتخابات وانعكس على نتيجتها، وهو أمر في كل الأحوال يعد غير صحي، فهذا
الاستقطاب على أسس سياسية لن يؤدي إلا إلى تراجع في الاهتمام بالجانب المهني
للقابة، ويلاحظ أيضاً التحالفات التي اعتبرها قصيرة النظر بين قوى سياسية
مختلفة للحصول على مقاعد مجلس النقابة، وهو الأمر الذي أدى إلى وصول أكبر
عدد من التيار الإسلامي إلى مقاعد النقابة لأول مرة في تاريخها، ونتمنى أن يكون
الفيصل هو الأداء على أسس مهنية تتراجع أمامها الالتزامات السياسية لأي من
المنتخبين إلى الإسلاميين أو القوميين أو الحكوميين

* * * *

(مصر الأم) ..

ابنة الحضارة الفرعونية القبطية العربية الإسلامية

في وقت المحن والأزمات تنمو العديد من الظواهر، معظمها سلبي، وبعضها إيجابي. واليوم ونحن نمر بوقت محنة حيث تواجهنا يومياً العديد من الظواهر السلبية، أو لنقل الإفرازات السلبية، ومن بين ما نشهده اليوم هو تلك الدعوة الجديدة القديمة التي خرجت في مصر هذه الأيام تدعو للقومية المصرية، وتهاجم أي انتماء عربي، وهذا من خلال حزب جديد تحت التأسيس تقدم إلى لجنة الأحزاب في مصر تحت اسم حزب «مصر الأم». ويكتسب هذا الحزب الجدل المثار حوله لسببين، الأول هو الفكرة التي نشأ عليها وهي الهجوم على الثقافة السائدة في المجتمع باعتبارها معادية للقومية المصرية، حيث يناهز بمقاطعة فكرة القومية العربية، وكذلك الإسلامية والتمسك فقط بالشخصية المصرية، والسبب الثاني أن وكيل المؤسسين هو ابن شقيق أحمد لطفي السيد استاذ الأجيال كما يطلق عليه، وأحد الرموز الفكرية المهمة في مصر في النصف الأول من القرن الماضي.

ويشن أصحاب هذا الحزب هجوماً ساحقاً على كل ما ينتمي إلى القومية العربية، ويشككون في أساس الفكرة، بل يعتقدون أن فكرة القومية العربية هي في الأساس فكرة استعمارية، ويدللون على ذلك بأن الجامعة العربية أنشئت بدعم بريطاني، وأن إذاعة «صوت العرب» أنشئت بدعم وتمويل أميركي، وبالتالي فإن كل ما ارتبط

بفكرة القومية العربية هو مجرد نتاج لمشروع

استعماري ومؤامرة كبرى على كل شعوب المنطقة لا ندركها نحن، وإنما

يدركها فقط أصحاب تلك الفكرة الضيقة الأفق والتي يتبناها أصحاب هذا الفكر. الغريب أن تظهر مثل هذه الأفكار في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو التكتل، فلم يعد هناك مكان في عالم اليوم للدول التي ترى في نفسها كيانا متكاملًا في غنى عن الآخرين، وهي في الحقيقة غير ذلك، إذ أصبح عالم اليوم هو عالم التكتلات الدولية بين الدول صاحبة المصلحة المشتركة، ومن باب التكرار والتذكير بالسوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الأوروبي، ولكنه يظل مثالًا صالحًا للتذكير به في كل مرة تظهر فيه مثل هذه الأفكار.

أُتفق مع ما ذكره الدكتور يونان لبيب رزق المؤرخ المهم والمعروف في أنه لا ينبغي الالتفات إلى مثل هذه الأحزاب أو الأفكار وعدم إضاعة الوقت والجهد في مناقشتها، وهذا الرأي صحيح، ويدل على ذلك أن كما من الأفكار المشابهة مرت على الفكر المصري طوال العقود الماضية، ولكن مثل تلك الأفكار لم تصمد أمام الحقيقة الراسخة حول انتماء مصر العربي والإسلامي والقبطي، الشخصية المصرية هي نتاج لهذا التراكم الحضاري بين الثقافات والحضارات المختلفة التي مرت على مصر. وغنى هذه الشخصية إنما يأتي من ذلك التراكم والتفاعل بين الحضارات والثقافات التي احتكت بها وعاشت فيها على مر العصور. الخطأ الكبير يكمن في طرح الهوية المصرية في مواجهة الهوية العربية أو الإسلامية أو القبطية، لا مجال هنا لمواجهة أو تناقض، وإنما هي علاقة تكامل وتجانس وتفاعل. ولكن كما ذكرت في البداية فإن الأزمات تفرز أحيانًا أسوأ ما فينا، كما أنها يمكن أن تظهر أحسن ما فينا إذا ما فهمنا بحق حقيقة وواقع حالنا، وامتلكنا مع ذلك إرادة حقيقية في الفهم وامتلكنا أدوات الخروج من الأزمة.

مفاهيم القومية العربية والمصير المشترك والإرادة الواحدة وغيرها من المفاهيم المشابهة التي عشنا عليها لعقود، في حاجة إلى مراجعة، ليس لنا نفيها أو ألغاؤها، ولكن لاختبارها ومحاولة اكتشاف مكامن الخلل فيها أو فهمنا لها، والبحث عن تعريفات وتطبيقات أكثر واقعية لها حتى يمكن أن تتحول إلى تطبيقات تمس حياة المواطن في كل مجتمع. البعد عن عاطفية المفهوم والأساس الجديد الذي يصلح لمثل هذه المرحلة التي نعيشها، ليس الغناء للقومية، ولا التغني بعلاقة الأخوة والمصير المشترك هو الطريق الذي يصلح في هذه المرحلة، لكن الارتباط المصلحي هو السبيل.

في وقت الأزمة تخرج علينا أمثال تلك الأفكار الانعزالية، وأيضا في الأزمة يمكن أن تنجلي أماننا الرؤية، ويمكن لنا أن نستخرج ما غاب عنا طويلا في ممارساتنا طوال العقود الماضية، ألا وهو المنطق والواقعية في التعامل مع واقعنا. يدعو أصحاب الحزب الانعزالي الجديد إلى تدريس تاريخ مصر- الفرعونية واللغة الهيروغليفية في كل مراحل التعليم، ولعل هذا أكثر ما أتفق فيه معهم، نختلف في الهدف النهائي ولكن نتفق في الأسلوب، فهم يريدون ذلك تأكيدا لعدم عروبة مصر- ولكنني أطالب بذلك لتأكيد الشخصية المصرية متعددة الحضارات، فمصر اليوم هي بنت الحضارة الفرعونية والقبطية والإسلامية والعربية، ونتاج هذا التفاعل هو «مصر الأم» الحقيقية لا التي يدعون إليها.

* * * *

لن يعود ذات الشاب

«لماذا يكرهوننا؟». هذا السؤال البسيط المباشر طرحه الأميركيون على أنفسهم بعدما لاحظوا المزاج العالمي العام نحوهم ونحو ثقافتهم، عندما بدا أنهم في مواجهة أزمة علاقة مع شعوب العالم - مازالت ممتدة - طرحوا السؤال، وبدأوا رحلة لم تنته للوصول إلى إجابة.

للوهلة الأولى، قد لا تبدو هناك علاقة واضحة بين ما ذكرت سابقا وبين ما سأذكره الآن، ولكن قد نتوصل إلى تلك العلاقة في النهاية.

في أحد أيام الأسبوع الماضي، بحث طالب في الجامعة الأميركية في القاهرة عن مكان يضع فيه سيارته، وقاده حظه العاثر إلى أحد شوارع جاردن سيتي ليجد فيه ضالته، ليسرع ويضع سيارته فيه. وكما يقول الأدباء في رواياتهم «لم يكن يدري ما تخبئه له الأقدار»، وفي قول آخر «تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن». فقد ترك الشاب سيارته التي وصفتها الصحف بأنها «فارهة» في منطقة يسكن بالقرب منها مسؤول كبير، ليس هذا فقط، بل إن المسؤول الكبير في طريقه للتحرك والمرور في الشارع، وبالتالي تحرك نحوه أفراد الحراسات الخاصة طالبين منه سرعة مغادرة المكان وإخلائه، فالمسؤول الكبير في طريقه للمرور في الشارع، فرفض الشاب بشدة، وهمهم بكلمات غير مفهومة من بينها «أن الشارع ملك للدولة، ومن حق أي مواطن الوقوف فيه». هذا وفقا لما ذكرته الصحف نقلا عن مصادرها في النيابة، وكان

الإجراء «الطبيعي» - فيما أظن - أن تقرر وضع الشاب تحت الملاحظة بمستشفى الأمراض العقلية للكشف على مدى سلامة قواه العقلية. انتهت الحكاية ولم تنته توابعها، فيما يبدو، فإن من يفكر بمثل هذه الطريقة في حقوق الملكية العامة وحقوق المواطنين في منطقة مرور أو احتمال مرور مسؤول كبير ليس له مكان إلا مستشفى الأمراض العقلية، حتى تختبر قواه العقلية التي هي بالتأكيد قاصرة على فهم حدوده، ولهذا وصفت الإجراء بأنه «طبيعي».

عندما قرأت هذا الخبر بالتفاصيل التي ذكرتها شعرت بما شعرتم أنتم، شعرت بمزيج من الغضب والدهشة والحسرة والألم، وطلبت من الزملاء السؤال حول أبعاد هذه القصة المحزنة، وعلمت أن الشاب الذي يوشك أن ينهي دراسته في الجامعة الأميركية لم يفعل أكثر من الإصرار على حقه في أن يضع سيارته في مكان مسموح فيه بذلك، وأعتقد أن هذا حقه حتى لو كان أحد راكبي السيارات «ذات الستائر السوداء» سوف يمر في الطريق، وكانت النتيجة أن اقتاده الحراس إلى قسم الشرطة متهمينه باعتراض موكب المسؤول الكبير، وحاول الشاب أن يدافع عن نفسه ويشرح وجهة نظره وأنه لم يعترض موكب أحد، ولم يسمع له أحد ووضعه في الحجز طيلة النهار، وفي نهايته تقرر عرضه على مفتش الصحة لبيان حالته النفسية، ويبكي الشاب وهو يعود إلى الحجز ليبيت فيه ليلته ليقتاد في الصباح إلى مفتش الصحة الذي يقرر بأنه «مختل عقليا»، ويقرر إيداعه ٤٥ يوما تحت الملاحظة. المصادفة وحدها هي التي توقف هذا المسلسل الأليم الكئيب، إذ يعرف المسؤول الكبير بما حدث عن طريق شخص آخر يعرف الشاب المنكوب ويملك قدرة الاتصال بالمسؤول الكبير الذي يقرر وقف كافة الإجراءات ويعود الشاب إلى منزله.

عاد الشاب إلى منزله لكنه لن يكون أبداً ذلك الشاب الذي خرج في صباح أحد الأيام مقبلاً متفائلاً، ليواجه واقعا صادما، من عاد بعد هذه التجربة لن يكون أبداً الشاب الذي كان المجتمع يأمل أن يكونه.

ليست الحكاية تجربة تعرض لها شخص واحد، لكنها تصلح كدلالة على كم الأخطاء التي تدير به مؤسسات الدولة - أي دولة - علاقاتها مع أفرادها، ونموذج لكيفية توسيع الهوة بين المسؤولين والقيادات وبين الجماهير، أسلوب مثالي لتأكيد العزلة بين الطرفين، الدولة وقياداتها ومسؤوليها من جهة، والناس في الجهة الأخرى، التي يمكن أن تتحول إلى جهة مقابلة.

عودة مرة أخرى إلى السؤال الأميركي الشهير «لماذا يكرهوننا؟»، هو سؤال طرح في وقت أزمة، ولست أدري هل بدت العلاقة بين هذا السؤال وبين القصة المؤلمة التي ذكرت؟

* * * *

الفصل الثاني

العرب .. أزمة أمة

ماذا فعلنا بحضارتنا ؟!

أسجل في البداية الرفض والاستنكار لتلك الحملة التي بدأت في بعض المحطات الغربية ضد الحضارة العربية والإسلامية، وذلك من موقعي كمنتقم لهذه الحضارة. ولكن هذا الرفض والاستنكار لم يمنعني أن أطرح هذا التساؤل الذي قد يكون صادما لنا في هذه المرحلة، والذي قد لا يتفق مع أسلوب طرحه، أو حتى مجرد طرحه : ماذا فعلنا بحضارتنا وماذا فعلت بنا؟

الأمر المتيقن أن العالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لم يعد هو العالم نفسه الذي عرفناه من قبل، والمرحلة التي نعيشها الآن هي مرحلة إعادة رسم لملامح هذا العالم ، وهو الأمر الذي يحدو بنا لكي نتوقف نحن أيضا ونطرح الأسئلة الصعبة حتى نتمكن من تجاوز هذه المرحلة.

في البداية أفضل استخدام تعبير «الحضارة العربية الاسلامية»، الذي يعد في نظري مفهوما أكثر تكاملا وتفاعلا من تعبير «الحضارة الاسلامية»، ذلك أن هذه الحضارة - أي الإسلامية - هي العمود الفقري الذي ينشئ مكونات أخرى مكمله ومدعمة للحضارة العربية الإسلامية.

وأعود لأتساءل: ماذا فعلنا بحضارتنا؟ إن مقومات وأسس هذه الحضارة كفيلة بخلق أمة رائدة ومؤثرة في العالم، ولكن النتيجة التي وصلنا إليها الآن ان المليار انسان المنتميين إلى هذه الحضارة هم من أكثر سكان الأرض شقاء وتخلفا. ان العيب ليس في انتماء هذا المليار لهذه الحضارة، ولكن العيب هو

في أولئك الذين ضيعوا الموروث والأسس والمقومات التي تكفل لهذه الحضارة أن تسود.

حضارتنا اعترفت بالآخر وحضت على التعامل معه، لكننا نحن - أو من ولوا علينا لمئات السنين - رحنا نرفض الآخر، داخل مجتمع هو خارجه، وأصبحنا أحاديي النظرة والرؤية.

حضارتنا حثت على الاجتهاد والاختلاف، ولكن واقعنا بات عدوا للاختلاف، نابذا له، واستخدمنا تعبيرا ليس غريبا عما استخدمه بوش «من ليس معنا فهو ضدنا»، هذا النفى للآخر، وإنكار الحق في الاختلاف، مارسناه جميعا داخل بيوتنا ومع أفراد أسرنا الصغيرة، حتى على مستوى الدول والمجتمعات الاسلامية والعربية، مرورا بكافة مستويات التجمعات والعلاقات الانسانية، وبات الآخر «خارجا» و«مارقا» و«خائنا» في بعض الأحيان.

حثت حضارتنا على الشورى، ولكن ماحدث وتعيش اننا زيفنا الشورى وتجاوزنا الديمقراطية وغاب الناس - أو غيبوا - عن التأثير الحقيقي في اختيار أساليب حياتهم.. دين وحضارة يحثان على الحفاظ على حقوق الانسان وتكريمه أيا كان جنسه أو لونه أو عقيدته، ولكن ما فعلناه أننا ضيعنا هذه الحقوق أو ضيعت منا، ووقفنا ندافع، أو بعض منا، من منطلق أن هذا الضياع أو التضییع ليس حقيقيا، بل هو عدم الفهم من الآخر لحضارتنا، والحقيقة عكس ذلك.

حضارة تحت على البحث والعلم والاجتهاد، وانتهى بنا الحال أن أصبحنا مستهلكين للتكنولوجيا، وفي بعض الأحيان بعد جهد للاقتناع بفائدة هذه التكنولوجيا.

المطلوب الآن استغلال هذه اللحظة لتكون لحظة مواجهة وتساؤل، ماذا فعلنا بحضارتنا التي بسببنا نحن أصبحنا في موقعنا وموقفنا الذي نراه؟

لا أعتقد أن مهاجمة الحضارات الأخرى واتهامها بأنها تنظر لنا بقدر من الفوقية ومن عدم الفهم هو أمر كاف. قد يكون هذا صحيحا ولكن ما أعتقد أنه ينبغي أن نبدأ نقدا ذاتيا من منطلق الحرص على وجودنا كقيمة في هذا العالم .

إن الاكتفاء باجتار الماضي هو شكل من أشكال التغييب. وللعلمة وجهان، أحدهما يتمثل في التأكيد على مقومات وأسس وتاريخ حضارتنا، والثاني همه تفعيل هذه الحضارة، وإلا باتت كبطة عرجاء وسط عالم يعيد تشكيل نفسه ولم يعد يكتفي بالركض وإنما تجاوز ذلك بكثير.

وأذكر هنا بما طرحه الدكتور زكي نجيب محمود من أن العقل هو طريق من عدة طرق، انه طريق يتميز بتسلسل خطواته المؤدية إلى الهدف المقصود، إذ تتميز الوقفة العقلية بأنها مقيدة بالروابط السببية، أما الوقفة العاطفية فتختار ما هو محبب إلى النفس. إن ما نحتاجه الآن هو وقفة العقل التي نستحضر- فيها كل ما أضعناه أو فقدناه من مقومات وأسس لهذه الحضارة، وفي مقدمتها حق الحوار، والاختلاف، والمشاركة في صنع القرار، والحفاظ على حقوق الإنسان، دون أن يخيفنا هاجس أن هذه الممارسة سوف تعود علينا بخوف أو حزن .

على هامش ماجرى :

البحث عن الغول والعنقاء واتفاقية الدفاع العربي المشترك

كلما تأزم الموقف بحث الناس عما يعينهم على الخروج من الأزمة، استحضروا أبطالاً من التاريخ حاملين بعودتهم، أو باحثين عن أمل أي أمل في واقعهم يتصورون أنه المخرج . ينطبق هذا على الوضع الذي نعيشه الآن، تلك الحالة التي انفردت فيها إسرائيل بالفلسطينيين ، مارست معهم كل أنواع الجرائم، وقتها شعر الناس في الشارع بالعجز والغضب، في مثل هذه الأجواء تضاربت المشاعر، فمن باحث عن صلاح الدين، ومن ساخط على الواقع مستحضراً صفحات من تاريخ العرب، بينما آخرون يتنادون بأهمية التضامن العربي مطالبين بإحياء المهجور من الاتفاقيات العربية وعلى رأسها اتفاقية الدفاع العربي المشترك.

اعتقد المنادون بإحياء هذه الاتفاقية أنها الطريق الوحيد للخروج من المأزق وكأنها الوصفة السحرية التي لو طبقت لخرج العرب من المأزق منتصرين.

لعله من المناسب بعد أن هدأت الأمور قليلاً ، وبدأ غبار الانفعال في الانقشاع أن نتوقف ليس للحظة ولكن لفترات طويلة لتناقش وندرس كل

ماحدث خلال السنوات الماضية، وكل الدعوات والالتهامات والأحلام والخرافات والحقائق التي أفرزتها تلك الحالة المتمثلة في المواجهة بين التجاوز الإسرائيلي في مواجهة العجز العربي.

البدء في مناقشة كل إفرازات هذه المرحلة التي لم تنته بعد هي من الهموم - أو هكذا أنصور - التي ينبغي أن تشغل عقول الأمة ومفكرها. التوقف لدراسة ما حدث وآثاره، وأيا كانت قسوة النتائج فإن مواجهتها هي الخطوة الأولى التي لا يمكن أن يبدأ أي تطور إيجابي إلا بها.

مواجهة الواقع تستلزم منا قراءة واقعية للخرافات والحقائق والأوهام والوقائع التي نعيشها.

من بين هذه الخرافات التي ظهرت على سطح الأزمة الدائمة كانت اتفاقية الدفاع العربي المشترك ، وهي الاتفاقية التي تنادى بها المتظاهرون في العواصم العربية، والمتصارخون عبر القنوات الفضائية، وخرج من يتهم الأنظمة العربية بتقاعسها عن تطبيق وأحياء هذه الاتفاقية، ووصل الأمر إلى مستوى مسؤولين رفيعي المستوى على الصعيد العربي يتحدثون عن احياء هذه الاتفاقية. والحقيقة أن اتهامات عدة يمكن أن توجه إلى الأنظمة العربية في الأزمة الأخيرة، ولكن ليس من بينها بالتأكيد التقاعس عن تطبيق اتفاقية الدفاع العربي المشترك، التي هي في الواقع لا تمثل أكثر من وثيقة كادت تكتسب صفة الأثر، ولم تمثل في أية مرحلة أكثر من تكتة لفعل ما، أو مزايدة كلامية في مواقف لا تحتمل المزايدات . وآخر هذه المزايدات الاتهامات التي وجهت لأنظمة دول عربية على رأسها مصر لتقاعسها عن إعمال اتفاقية

الدفاع المشترك، والدخول في حرب ضد إسرائيل لإنقاذ الفلسطينيين، وتجاوزا لمناقشة مسألة الحرب مع إسرائيل وإمكانيتها وهو الأمر الذي خاض فيه العديد، أود أن أتوقف أمام مسألة اتفاقية الدفاع العربي المشترك.

لا أظن أن الكثيرين توقف قليلا أو كثيرا في محاولة لقراءة نصوص هذه الاتفاقية، ولا أعتقد أيضا أن كثيرين يعرفون أن اسم هذه الاتفاقية هو «معاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي».

جاء ميثاق جامعة الدول العربية خاليا من أية نصوص حول التدابير المسموح باتخاذها لحماية الأمن القومي للدول العربية، ولم تحدد أجهزة أو آلية أو مهام في حال تعرض النظام العربي أو إحدى دوله لأية مخاطر عسكرية. وهو الأمر الذي يختلف بالتأكيد عن الوضع فيما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة الذي جاء تاليا في الصدور لميثاق الجامعة العربية. هذا النقص المبدئي في الميثاق ظهر رغم الشواهد العديدة في ذلك الوقت حول تعاظم الخطر الصهيوني الذي كان في تلك الفترة باديا أنه يتكون ليشكل الخطر الأساسي على النظام العربي بأسره.

ووقعت نكبة ٤٨، ومني العرب بالهزيمة الكبيرة الأولى في مسلسل الصراع العربي الاسرائيلي، وكان أهم دروس هذه النكبة أدراك القيادات السياسية العربية لمدى أهمية التعاون والتنسيق العسكري بين الدول العربية تجاه الخطر المشترك المتمثل في إسرائيل. وكان نتاج هذا الادراك معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية. وهكذا ولدت الاتفاقية مثار الجدل في يونيو ١٩٥٠ من رحم نكبة ١٩٤٨. ولكنها في ما يبدو كانت صحوه أشبه

بنبضة من بين نبضات متقطعة شهدها تاريخنا المعاصر يفصل في ما بينها فترات طويلة من الجمود.

تضمنت المعاهدة بعض النقاط المهمة التي كانت تصلح لأن تكون أساسا للبناء الذي لم يتم أبدا، تضمنت المعاهدة إقرار مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية، واعتبار أي اعتداء مسلح يقع على أي دولة عربية اعتداء على كل الدول المتعاقدة وعليها أن تبادر إعمالا لحق الدفاع الشرعي أي تقديم العون للدولة المعتدى عليها، وأشارت الاتفاقية إلى أهمية التعاون العسكري بين الدول العربية من أجل تعزيز مقوماتها العسكرية، الشق الإيجابي الآخر من الاتفاقية يتناول ترتيبات اقتصادية للنهوض باقتصاديات البلدان العربية.

وكأما ولدت الاتفاقية لتحمل في طياتها أسباب تعطيلها، فمن السلبات المهمة في الاتفاقية عدم إلزام الدول الأعضاء باستخدام قواتها المسلحة للدفاع عن أي بلد عربي آخر يتعرض للعدوان من الخارج ، ترك حرية ونوعية التصرف في تقديم العون للدولة المعتدى عليها لكل دولة دون تحديد واضح لأسلوب التدخل، ولم تتعرض الاتفاقية لموضوع التكامل العسكري بين الدول العربية وضرورته، بل وحيويته كأساس للأمن الجماعي العربي، وغاب التأكيد على وجود تخطيط محدد للقوات المسلحة العربية.

احتوت الاتفاقية على تشكيل مجموعة أشكال تنظيمية للعمل العربي العسكري المشترك مجلس دفاع مشترك له سلطة قرار ملزمة يضم وزراء الخارجية والدفاع، هيئة استشارية عسكرية تضم رؤساء أركان الجيوش العربية

للدول المتعاقدة ولجنة عسكرية دائمة، وقيادة عسكرية موحدة ترأسها الدولة التي تشارك في مسرح العمليات بقوات وعتاد أكثر.

من القراءة الأولية لنصوص معاهدة الدفاع العربي المشترك ومقارنتها سواء باتفاقية حلف الأطلسي أو حلف وارسو من قبل لاكتشفنا أن الروح واحدة، أي أن هذه المعاهدة كان يمكن أن تكون صالحة للبناء عليها، والوصول في مرحلة تالية ، إلى حلف، ولكن هذا الحديث النظري يتضاءل بل ويتلاشى أمام الواقع العملي. الفارق الرئيسي بين حالة معاهدة الدفاع العربي والأحلاف الجادة الأخرى أن أصحاب هذه الأحلاف عنوا ماقالوا ونفذوا ماتعاقدوا عليه، وطوروا مفاهيم التعاون العسكري والدفاع المشترك بينما ظلت المعاهدة العربية نصا بلا روح وأجهزة بلا محتوى، فقد ترافق مع هذه المعاهدة كما غيرها من المعاهدات والالتزامات حالة غياب كاملة للإرادة السياسية العربية في تفعيل أي من هذه الأشكال الوجدانية أو التعاونية أو التضامنية، أو أي مسمى آخر يمكن أن يقبل به أي تيار أو فصيل سياسي عربي. فمن الواضح أن المنظومة العربية تعاني ليس فقط من ضعف في بنيتها وجوانبها التنظيمية، وإنما كذلك من عدم قدرة الدول العربية منفردة أو عدم رغبتها في أن تعمل في دأب لتنفيذ برامج تستهدف الصالح المشترك، بل وتغلب المصلحة القطرية الضيقة على المصلحة القومية العامة.

تناغم مع غياب الإرادة السياسية حالة الشك العربي - العربي المتبادل بين الدول العربية، ولعل تجربة «القيادة العربية الموحدة» التي أقرت في القمة العربية في سبتمبر ١٩٦٤ في إطار ميثاق التضامن العربي.. لعل هذه التجربة،

أو أسباب فشلها هي خير دليل على إبراز هذه الميزة الواضحة في العلاقات العربية - العربية وهي الشك وعدم الثقة.

فقد تشكلت تلك القيادة لمواجهة الخطر الإسرائيلي - مرة أخرى - ومن اختصاصاتها تنظيم عمليات مشتركة، ولكنها لم تكن مسؤولة عن التنظيم الشامل للدفاع عن الدول العربية، أو عن نظم التسليح للجيش العربي، وتركت هذه المسؤوليات الحيوية للقيادات القطرية، وهذا الأمر وحده كان كفيلاً بولادة «قيادة عربية موحدة» عاجزة ومعوقة، فعليا ليس لها اختصاصات لتمارسها، والأنكى من ذلك امتناع الدول العربية عن سداد حصتها المالية - كما هي العادة - للقيادة الموحدة، ورفضت الحكومات العربية الموافقة على مبدأ انتقال القوات العربية من دولة إلى أخرى أو دخول أراضيها أو حتى عبورها.

حتى البدائل الثنائية والثلاثية في تشكيل قيادات عسكرية موحدة أو تنسيق على مستوى عال بين دولتين أو أكثر مني دائما بالفشل، وولد مقرونا بأزمات الشك والترقب، وغياب الإرادة الحقيقية .

التوقف أمام العديد من المواقف التي واجهت الدول العربية منفردة أو جماعة منذ عام ١٩٥٠ - عام توقيع الاتفاقية - وحتى الآن تبين لنا أن هذه الاتفاقية المزعومة ما هي إلا قطعة من الورق لم تستخدم إلا لتبرير تدخل أو تمرير قوات أو تدمير أخرى، وهي ذات الاتفاقية أيضا التي تأمر الجميع على نسيانها في أوقات الضرورة - والضرورة هنا هي البناء عليها وخلق آلية لها - وذلك لوجود تناقضات أساسية في اهتمامات وأولويات الدول العربية

منفصلة. لو تذكرنا فقط ما مر بالعالم العربي خلال تلك الفترة واستحضار ما جرى فإن هذا سوف يؤكد - من وجهة نظري على الأقل- النظرة الواقعية والتي قد تبدو قائمة حول حقيقة هذه الاتفاقية. هذه الأحداث التي بدأت منذ الاعتداءات الإسرائيلية في مطلع الخمسينات وحتى ضرب الفلسطينيين المستمر حتى الآن ، مروراً بحروب ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٣ وأزمة حنيش، والجزر الثلاث، وغزو الكويت وحرب تحريرها والحرب العراقية الإيرانية وحروب الانفصال والتوحد، وكل المناوشات الحدودية خلال أكثر من نصف قرن بين مختلف الدول العربية.

الواقع يقول إنه لا توجد من اتفاقية الدفاع المشترك سوى نصوص أفقدتها السياسات العربية على مدى أكثر من نصف قرن مضامينها، حتى الاتفاقات الثنائية والثلاثية خارج إطار الجامعة أصيبت بذات الداء، الواقع يقول إنه لا توجد شفافية عربية - عربية في المسائل العسكرية، وفي ما عدا المعلومات المخبرانية التي تنشط الدول العربية في جمعها عن بقية الدول الأخرى فلا يوجد شكل من أشكال تبادل المعلومات عن القدرات العسكرية للدول الأخرى، وهذا يقودنا إلى حالة الشك المتبادل.

الواقع يقول إنه لا يوجد تكامل عسكري عربي، ولا محاولة جادة من أجل نهضة حقيقية في مجال التصنيع العربي المشترك، ارجعوا إلى تجربة الهيئة العربية للتصنيع التي ولدت بحلم وأغتيلت بخنجر الخلافات السياسية.

العرض المختصر السابق للواقع يبين أن الدعاوى التي خرج بها المنادون بإحياء اتفاقيات الدفاع المشترك لا تستند إلى أساس واقعي، وهي دعوات

لأشخاص منفعلين أو غير مدركين لحقيقة الأمر. إن الباحثين عن تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك إنما هم كالباحثين عن المستحيلات، الغول والعنقاء والخل الوفي ويستمر البحث عن الغول والعنقاء واتفاقية الدفاع العربي المشترك.

ملحوظة أخيرة ليست بريئة إطلاقاً، ففي الوقت الذي يحرص مجلس وزراء الداخلية العرب على الانعقاد بشكل دوري سنوي، وتحرص كافة القيادات الأمنية العربية على حضوره للتنسيق بين إدارات الأمن الداخلي المختلفة في الدول العربية جميعها، فإن مجلس الدفاع العربي المكون من وزراء الدفاع العرب ووزراء الخارجية معهم لم يجتمع أو يدع لاجتماع منذ سنوات لا أظن أن أيا منا يذكرها .

* * * *

ممتطو الأحصنة الخشبية

وثقافة (التوكيل)

قد يبدو الصوت الذي سوف اطرحه غريبا في ظل أمواج الأصوات الهادرة هذه الأيام، لائمة، صارخة، متألمة، غاضبة، والحق كل الحق لهذه المشاعر التي تسيطر على الشارع العربي كله بسبب الجرائم التي يواجها وحيدا شعبنا العربي في فلسطين.

لكن التوقف للحظة لمواجهة الحقيقة العارية هو أكثر ما نحتاجه الآن. هذه الحقيقة التي قد تكون مؤلمة أو هي بالفعل مؤلمة، لكنها الواقع، أو الحقيقة المرة التي نعيشها، وبناء على معرفة هذا الواقع يمكننا أن نرسم صورة المستقبل.

أشبه بمن التف حول جسد عليل يصرخ أو يشجع أو يولول أو يغذي.. هذا هو حالنا، ولا يتمكن أو لا يريد العارفون بحقيقة مرض هذا الجسد أو هذه الأمة من التصريح بحقيقة المرض العضال الذي يعانيه البعض.. لا يتمكن لأنه سوف يبدو صوتا نشازا في اطار الصراخ الذي سيطر على الموقف نتيجة الالم، والآخر لا يريد لأنه قرر أن يركب حصانا خشبيا يحارب في معركة يعلن أنه لن يخسرها. يحمل سيفاً خشبيا ويخرج منها - بطلا - قوميا أو إقليميا أو حتى محليا، وهذه هي العادة العربية القومية منذ عشرات السنين.

الجسد العليل والمزايدة عليه لن تفعل شيئا إلا القضاء عليه. لن يستطيع هذا الجسد أن يحارب، أو يقاطع مقاطعة حقيقية ومؤثرة، أو يتمكن من تنفيذ ما يطلبه منه الملتفون حول سريره، (أقصد المتظاهرين في شوارعهم).. «واحد أثنين الجيش العربي فين» لم يكن هذا مجرد هتاف في الشوارع العربية، ولكنه كان أيضا الشعار الصريح أو الخفي لدى العديد ممن يفهمون الحالة الحقيقية للجسد المريض. وإذا كان الشارع تحكمه العاطفة فإن الفاهم والمدرّك تحكمه حسابات أخرى، أما إذا كانت العاطفة هي الحاكمة له أيضا فنحن هنا أمام مشكلة حقيقية، فلا الوقت وقت تحكيم العاطفة وحدها، ولا الوقت وقت امتطاء الحصنة الخشبية وامتشاق السيوف الخشبية والاعلان عن معركة لن تزيد الجسد المثنى الا جروحا جديدة. الوقت الآن هو فقط وقت مواجهة الحقيقة التي درج المؤلفون على وصفها بالعارية، ليس لأسباب تتعلق بفتنة أو إثارة، ولكن وصفوها بذلك لينكشف مدى الصدمة وحيانا الألم عند مواجهة هذه الحقيقة.

أولى خطوات هذه المواجهة هي الاجابة عن السؤال المهم: ما الذي تهدف إليه إسرائيل من جرائمها؟ هل حقا تريد التخلص من عرفات الشخص؟ أم تريد التخلص من عرفات بالموصفات الحالية والحصول على قيادة بمواصفات جديدة سواء كانت هذه القيادة عرفات أم شخصا آخر.. أم تريد تدمير البنية التحتية للتنظيمات الفلسطينية المسلحة، ونزع السلاح المتواضع من أيدي قوات الأمن الفلسطينية؟ وهل ما تقوم به إسرائيل هو المرحلة الثانية من الحرب ضد الارهاب؟ وهل معنى هذا ان الجنوب اللبناني هو الهدف القادم؟ وما معنى الإشارة إلى إيران وسورية، ناهيك عن العراق؟ وماذا يستطيع العرب فعلا أن يفعلوا إزاء ذلك؟ هل تملك البلاد العربية - أي بلد

- القدرة الآن على الدخول في مواجهة مباشرة مع إسرائيل؟ هل يسمح شكل العلاقة ومستواها (!!) لأي دولة عربية أن تقف في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى أي مدى؟! ما هي حقيقة الامكانيات العربية الحقيقية القابلة للاستخدام لمواجهة ما يحدث؟ وكيف يمكن أن نجني ثمار هذا الغليان الشعبي الهادر ايجابيا لدعم الأشقاء في فلسطين؟

لعل السؤال الاخير يطرح جملة إعتراضية جديدة إضافة إلى كل التساؤلات السابقة، وهي ترتبط بثقافة «التوكيل» التي سادت العلاقة بين الشعوب العربية وإداراتها أو حكوماتها طيلة عشرات السنين، فقد وقعت الشعوب العربية، بعلمها أو بدون علمها، على توكيل قياداتها، تتصرف نيابة عنها وتقرر لها، وتحارب بها دون سؤالها وتوقع أو تبادر دون علمها. وبناء على هذا التوكيل «الرسمي» ألتزمت دول وبادرت أخرى وعاهدت ثالثة، دون ان يدري كل هؤلاء، أن ذلك تم بالتوكيل الذي حصلت عليه القيادات، ونسيت الشعوب أنها أعطت هذا «التوكيل» أو لم تعلم أصلا بوجوده، ولكنه فعل فعله، وباتت الالتزامات والمبادرات والمعاهدات دولية وملزمة.

أظن أن الدور الجديد المطلوب من الصامتين، وراكبي الأحصنة الخشبية اضافة إلى الإجابة عن الأسئلة التي سقنا بعضها، عليهم أن يكشفوا حقيقة «التوكيلات» ويفحصوا مدى قانونيتها وشعبيتها.

* * * *

من يجرؤ على الكلام؟!

إحدى مشكلاتنا الأساسية في ثقافتنا الاجتماعية السياسية العربية هي عدم قبول الاختلاف الذي وصل في أحيان كثيرة إلى حد التكفير والتخوين على مدى قرون من تاريخنا، حيث مررنا بموجات من التكفير والتخوين في مراحلنا التاريخية، وما أكثر ما يمر عالمنا العربي بمثل تلك المراحل.

إن طرح وجهة نظر مخالفة في قضية ما للتيار العام السائد حول تلك القضية سوف يؤدي بالضرورة إلى اتهام صاحب ذلك الطرح باتهامات تبدأ من عدم الفهم وتصل إلى حد التخوين. ذلك أن نفي الآخر - وأقصد بالآخر هنا من داخلنا - وتخوينه ونبذه أصبحت كلها ملمحا رئيسيا لثقافتنا الحوارية. فنحن - غالبا - لا نقبل التوقف للحظة لنكتشف أبعادا إيجابية للطرح المخالف لرأينا، والذي ربما يحمل أبعادا قد تكون جديدة أو مكملية للصورة، وإنما نصر على أن نتسمر في زاوية محددة من هذه الصورة، زاوية حددناها نحن أو حددها موروثنا الثقافي أو الديني أو السياسي، نتسمر في تلك الزاوية نحدق في الصورة أو الموقف، رافضين أن نسمح لأي منا أن يكون له الحق في أن يختلف أو يجرؤ على أن يتخذ لنفسه زاوية أخرى ينظر إلى الصورة من خلالها.

هذه الحالة السابق وصفها أدت وتؤدي إلى دفع من يملك وجهة نظر مخالفة لأن يلتزم الصمت، أو يقنع بطرحها في حدود متواضعة، وفي بعض الحالات لا يتمكن البعض إلا من ممارسة النفاق الشعبي، فيخرج على الجماهير بآراء تتفق مع التوجه العام حتى لو كانت مغايرة لموقفه الحقيقي.

وحتى نضع ما طرحناه على محك الواقع نتساءل: من يجرؤ اليوم على أن يناقش حدود مسؤولية النظام العراقي السابق عن الوضع الراهن الذي وضع فيه العرب جميعاً؟ من يجرؤ على أن يتساءل عن غياب استراتيجية تحكم الانتفاضة الفلسطينية، أو يناقش حدود مسؤولية عرفات شخصياً عن الوضع الذي يعيشه شعبه، أو يجادل في الطرح الذي تتبناه حماس والجهاد الإسلامي في العمل النضالي؟ من يجرؤ على مخالفة الطرح القائل بعداء الغرب المطلق للإسلام؟ من يجرؤ على مناقشة مفاهيم علاقة الدين بالمجتمع، المقاطعة، تداول السلطة وحدود دور رجال الدين؟ من يجرؤ اليوم على اتخاذ موقف ضد السائد من مواقف الجموع؟ الدعوة هنا ليست لمجرد الاختلاف، ولكنها دعوة للقبول بالاختلاف طالما هو واقعي وموضوعي.

إن قبول الآخر منا والتريث في الأحكام هو المطلوب كمبدأ يحكم حياتنا وعلاقاتنا. لقد نظر البعض منا طويلاً إلى عزمي بشارة باعتباره «جاسوساً» إسرائيلياً بدرجة نائب في الكنيست. واكتشفنا فيه في ما بعد مناضلاً قوياً لكنه نموذج مختلف. وهوجم مروان البرغوثي من قبل باعتباره داعياً للتطبيع ومحسوباً على مجموعة كوبنهاجن، وتحول إلى بطل بعد اعتقاله.

لا يندرج مافات تحت عنوان «جلد الذات»، لكنه يأتي بدافع مصارحة الذات، والدعوة إلى إعادة النظر ومناقشة الكثير مما نعتقد أنه ثابت وهو ليس كذلك.

* * * *

(١)

العرب بين خيار التمزق

والحفاظ على الهوية

ظل حلم المثلث الذهبي (مصر - ليبيا - السودان) حلما يراودنا منذ بدأنا نفهم أبجديات السياسة، ذلك المثلث الذي لو تحول إلى واقع - كما كنا نأمن - لأصبح قوة إقليمية - بل عالمية - اقتصاديا وسياسيا، ولكن لم يكن يسمح أبدا لذلك المثلث أن تتكامل أضلاعه، وإنما كان هناك دائما ضلع من الأضلاع الثلاثة على خلاف مع طرف أو الطرفين الآخرين، أو كان الثلاثة في خلاف.

اليوم تغير الحال في العالم، ولعل التغيرات التي بدأت مع مقدمات انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، ثم انهياره وتفتت أوصاله، وما تبع ذلك من تكون دول أو أشباه دول قائمة على أسس عرقية، كان ذلك بداية التحول الكبير. توازى مع هذا التحول أو قبله بقليل بداية التكتلات الجغرافية، وفي الفترة التالية، ومع ما تشهده العديد من مناطق العالم من صراعات على أسس عرقية ودينية بدأت تستقر فكرة العلاقات على أسس مصلحة.

هذه العلاقات المصلحية تعتمد بالدرجة الأساسية على إمكانية التكامل المصلحي، ومعظم هذه العمليات التكاملية تلعب الجغرافيا دورا أساسيا فيها

وأصبحت دول الجوار هي الامتداد الطبيعي والتربة الخصبة لهذا الارتباط المصلحي. ونظرة حولنا يمكن أن تؤكد هذه الحقيقة فهذه أوروبا تقترب من أن تكون موحدة، والولايات المتحدة الأميركية تتكامل - بالمفهوم الاقتصادي - مع دول أميركا اللاتينية، وتحاول الهند في آسيا أن تخلق لنفسها فضاءها. وفي أفريقيا بدأت محاولات تبدو جادة في محاولة التوصل إلى كيان قادر على الحضور في مواجهة الواقع الجديد.

في ظل هذا الوضع القائم يظل بالحاح التساؤل المهم، أين العرب من كل هذا؟ بل وهل حلم المثلث الذهبي حتى لو أصبح حقيقة يمكن أن يكون هو الجواب الشافي في ظل معطيات الواقع؟ أظن الإجابة بالنفي، مثل هذا الكيان كان يمكن أن يكون قويا وقادرا على مواجهة الدول الأخرى منفصلة، ولكن وهي تدور في فضاءات أرحب وكيانات أكبر وأكثر تكاملا فإن هذا النموذج يكون قد تجاوزه الزمن، وإن صلح فلا يصلح كحل نهائي ولكن كخطوة في طريق هذا الحل.

عرب اليوم مقسمون أو مرشحون للتقسيم - أو التشتت بين الكيانات القائمة اليوم، جزء وجد امتداده في أفريقيا ورأى أن ذلك امتداد طبيعي حيث هم أفارقة منذ ألف عام، وجزء آخر وجد في برشلونة مستقبلة، وجزء ثالث في آسيا لن يجد أمامه سوى محاولة التنسيق والتكامل، ولكن ظروف الجغرافيا سوف تدفعه إلى الفضاء الآسيوي في ما بعد. أي أن التشرذم هو الخيار المطروح.

المشكلة مع برشلونة تكمن في نظرة أوروبا الموحدة إلى جيران الجنوب، والرغبة في الوصول إلى تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة أوروبية هادئة، وتؤمن أوروبا الموحدة حدودها الجنوبية - الدول العربية على المتوسط - وهذا الوضع يمكن أن يعني في النهاية تحول هذه الدول إلى ما يمكن اعتباره حديقة خلفية لأوروبا، وتكون العلاقة بين الجنوب العربي والشمال الأوروبي علاقة تبعية يكون العرب فيها أقلية ضائعة تسمح للآخر بالتدخل في أدق شؤونه، ويتحلل العرب كهوية وتبرز محلها ثقافة الأقليات والديانات والأعراف بديلا عن هوية عربية واحدة.

ضياح الهوية هو أيضا الخطورة الحقيقية التي تواجه العرب الذين قد لا يجدون خيارا غير الذوبان في الفضاء الهندي أو الآسيوي بشكل عام.

تبقى أفريقيا التي تعاني هي الأخرى من مشكلات سياسية واقتصادية في الوقت الراهن، ولكنها تمتلك مجموعة من العناصر الإيجابية على الطرف الآخر، من أهمها المياه والمواد الخام التي هي كلمة السر إلى المستقبل فما زالت هذه القارة قابلة لأن يطلق عليها بكر، تمتلك غير المواد الخام المعروفة ما يزيد عن ٢٢ ألف كيلومتر من الأنهار، وبحيرات في ضخامة فيكتوريا وتشاد والبحيرات العظمى، هذه العناصر وغيرها تجعلها مطمعا لتكالب عالمي عليها، من الغرب واليابان وأميركا وأيضا إسرائيل .

وإذا ما وضعنا عناصر التاريخ والجغرافيا والتواصل المكاني فإن أكثر الكيانات التي يمكن للعرب أن يتعاملوا معها ككتلة واحدة ومؤثرة بل وقائدة هي الكيان الأفريقي حيث سيكون لهم ثقل حضاري واقتصادي، حيث يملك

العرب في هذا إمكانات تؤهلهم لأن يكونوا مهيمنين لا تابعين . قد يقول قائل ان أفريقيا هي أضعف الكيانات المطروحة على الساحة اليوم، وتعج بالمشاكل التي تعصف بالعديد من الدول فيها. والرد على ذلك يتلخص في كلمة تعبر عن أحد جذور هذه المشكلات وهي الفراغ، فأفريقيا تعاني من فراغ اقتصادي ، العرب قادرون على ملئه وفراغ سياسي نازع عن واقع قبلي حله يكمن في الارتباط المصالحى بين دول القارة ودول الكيان العربي. وما قد يعطي إحساسا بالأمل في المستقبل أن قطاعا كبيرا من الأفارقة بدأ الإحساس بأهمية التكامل، وبدأ الأفارقة يتعاملون بجدية ملموسة مقارنة بالماضي ويبحثون عن صيغة للعلاقة الجديدة للكيان الأفريقي في قمة سرت ثم قمة لومي ، ولعل قدرتهم على عقد أكثر من قمة في العام الواحد هو دليل مهم على هذه الجدية.

الأکید أن العرب يمرون هذه الأيام بمرحلة مفصلية في تاريخهم، والطريق للوصول إلى الخيار الصحيح هو دراسة هذه الخيارات المطروحة بعلمية وجدية وروح المسؤولية عن أجيال قادمة.

* * * *

(٢)

مصر والسودان

في عام ١٩٨٥ كانت أول زيارة لي إلى السودان. كانت الانتفاضة في أسبوعها الثالث تقريباً، وكان كل سوداني يسير مزهوا وكأنه يريد أن يؤكد أنه كان جزءاً من تلك الانتفاضة التي تظل جزءاً مضيئاً في تاريخ السودان مهما كانت السلبات المصاحبة أو التالية لها. في تلك الزيارة وضعت يدي للمرة الأولى على سلبات وحساسيات العلاقة المصرية - السودانية، وأذكر وقتها لقاء جمعني والدكتور محمد بشير حامد، الأستاذ في الجامعة الأميركية ووزير الإعلام السوداني في تلك الفترة، ورغم التفتح الواضح في طروحات وأفكار الدكتور بشير حامد إلا أننا عندما وصلنا في نقاشنا إلى العلاقات المصرية - السودانية، احتد الوزير وقال ما خلاصته «إننا في السودان نعرف لاعبي كرة القدم المصريين بالاسم وفرقهم، نعرف مطربكم وفنانكم، فما بالك بالسياسيين والمفكرين، بينما أنتم في مصر- تخطئون حتى في أسماء الوزراء والسياسيين والفنانين السودانيين في وسائل إعلامكم».

أصاب وزير الإعلام السوداني الأسبق الذي لم يبق في منصبه سوى حوالي العام، ولا أعرف أين هو الآن، فقد وضع يده على نقطة مهمة من سلبات العلاقة المصرية - السودانية.

المرّة الثانية التي زرت فيها السودان كانت بعد ٢٤ ساعة من انقلاب ١٩٨٩. وجوه السودانيين في تلك الفترة كانت تعبيراتها مختلفة. كان الإنهاك والارتباك وعدم اليقين في القادم هي السمة السائدة في تلك الفترة. التقيت

خلال هذه الزيارة معظم قادة الانقلاب وعلى رأسهم الفريق - وقتها - عمر البشير.
وعندما عدت إلى القاهرة والتقيت بعدها مسؤولا مصرية عندما علم أنني عدت
لتوي من الخرطوم سألني مفاخرا دون أن ينتظر إجابة.. «هل رأيت كيف هم - أي
قادة الانقلاب - مصريون «قوي»؟!». ولم تمر سوى أسابيع قليلة ليكتشف الجميع أنهم كانوا أبعد ما يكونون عن
الارتباط بمصر.

الموقفان أظهراني - مع استمرار متابعتي للشأن السوداني - أن مصر - لم تتمكن
طيلة عقود ممتدة منذ استقلال السودان من أن توجد لنفسها امتدادا حقيقيا ومؤثرا
داخل الشارع السوداني السياسي وقواه السياسية المختلفة، وأن التعامل أو التعاطي
مع المسألة السودانية ظل قاصرا على مؤسسات بعينها ولم يتجاوز ذلك، ولم يرق
الاهتمام بالعلاقة المصرية - السودانية إلى مناطق أخرى مهمة تتجاوز الجانب
«المؤسساتي» إلى المسائل الشعبية والحزبية والإعلامية والسياسية.

أظن أن الإدراك الآن يأتي مختلفا بعد فترات صعبة شهدتها العلاقة المصرية -
السودانية، فقد بات الإدراك الآن بأهمية بناء هذه العلاقة على أسس جديدة، وبأن
كلا البلدين عمق استراتيجي للآخر في مواجهة القادم المجهول. ولعل الزيارة الأولى
التي قام بها الرئيس مبارك إلى السودان ، وهي الأولى منذ ما يقرب من ١٥ عاما -
هي المؤشر لذلك الإدراك الجديد.

* * * *

(٣)

حتة واحدة

«حتة واحدة» كان هذا هو عنوان الرسالة التي تلقيتها على بريدي الإلكتروني تعليقا على مقال سابق حول مصر والسودان، وهذا التعبير هو تعبير مصري سوداني يتحدث عن العلاقة بين البلدين ويصفهما بأنهما - أي مصر- والسودان - «حتة واحدة»، بل وتطور الأمر إلى أن وصل هذا التعبير في النكات التي تتناول العلاقة بين البلدين لتحمل المعنى العكسي عندما يتعرض سوداني أو مصري لموقف يسيئه فيصرخ قائلا «ليس حتة واحدة، بل مليون حتة». الرسالة وقعها سوداني مقيم في أوروبا كنيته «أبو محمد» يقول فيها «عندما رأيت جواز سفري الذي امتلأ بتأشيرات الدخول لمطارات العالم بحثت لأرى أين ختم مطار القاهرة». ويروي كيف انتظر ساعتين ليأتيه ضابط الجوازات معذرا عن التأخير بابتسامة قائلا «معلش نحن إخوة». «أنا زول مغمور» يقول أبو محمد الذي يضيف «يعاودني الحنين لزيارة مصر، ولكن التأشيرة أصبحت أصعب على السوداني من الحصول على تأشيرة لأميركا». وأنا في المقابل أقول إن السودان بالنسبة للمصريين أصبح صعب الوصول إليه، بسبب الطرق أو بسبب الحصول على تأشيرة. أبناء وادي النيل الواحد فرقت بينهم السياسة والواقع على الأرض، ولم تعد مصر والسودان «حتة واحدة»، وليس أيضا «مليون حتة» بعد ولكن ما زالت الفرصة سانحة لإنقاذ

ذلك. زميلي الصحفي السوداني زين أسأله عن الطرق البرية بين مصر والسودان ليؤكد لي ما أعرفه من أنه ليس هناك طريق بري يربط البلدين، ليس هناك خط سكك حديدية، ليس هناك سوى عبارتين عبر نهر النيل تحمل فقراء البلدين في رحلة صعبة بين أسوان ووادي حلفا، وهي تصل أسوان مرة كل اسبوع غير كاملة العدد بعد فرض تأشيرة الدخول بين البلدين عام ١٩٩٥، وليس هناك طريق بري سوى ذلك الطريق عبر حلايب وشلاتين، وهو طريق وعر وصعب يحتاج إلى دليل من خبراء المناطق المعنية وعبره تتم عمليات تهريب السلاح والمخدرات أو خروج الهاربين، والذي ما كان ليوجد لولا المشكلات التي ثارت بين البلدين في وقت ما حول هذه المنطقة، ويبقى فقط طريق الجو مع ارتفاع كلفته وصعوبة الحصول على التأشيرة من كلا الطرفين. قد تكون هذه المعلومات مفاجأة بالنسبة للكثيرين، ولكنها واقع، فالبلدان اللذان كانا بلدا واحدا يوما ما لا يملكان خطا بريا أو قطارا يربط بينهما، رغم كل المراحل التي مرا بها باسم التكامل والتعاون والوحدة والاتحاد والتنسيق وسم ما شئت من اسماء. مرة أخرى لا مجال لنجاح سياسي إذا غابت المصلحة، مصلحة الشعوب وارتباطها، وإدراك ذلك متأخرا أفضل كثيرا من عدم إدراكه أو تجاهله على الإطلاق.

* * * *

(٤)

مصر وليبيا

كانت الطائرة متجهة إلى طرابلس، وكان الوقت نهاية عام ١٩٩٠، ولم يكن قد مر على غزو العراق للكويت سوى أسابيع قليلة، وتحولت القاهرة وقتها إلى ميدان صحفي رئيسي يضم صحفيين من كل بقاع الأرض. كانت على متن تلك الطائرة مجموعة كبيرة منها مدعوون في مؤتمر صحفي للعقيد القذافي. وجاء مقعدي إلى جانب أحمد قذاف الدم، وكانت المرة الأولى التي التقيته فيها، فقد قرأت اسمه عدة مرات أيام السادات مقرونا دائما بمحاولات تخريبية مدعاة، وبدأت معه حوارا امتد طيلة الرحلة، واكتشفت فيه سياسيا من الطراز الرفيع، مؤمنا بأفكاره ويصارع بها حتى لو كانت مغايرة للاتجاه العام، قادرا على الحوار ومتفتحا لقبول الآراء الأخرى ومحاجبتها. ولم أتمكن من منع نفسي وقتها، أن أسأله عن قصة الأعمال التخريبية التي نسبت إليه في السبعينات، وكانت إجابته ضحكة عالية قائلا: «فتشني».

العلاقات المصرية - الليبية شهدت في مرحلة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات نقلة هائلة في مستواها وعمقها، والأهم من ذلك قدرتها على تفادي المشكلات وحلها، وقدرتها أيضا على التطور في وجه مقاومة واضحة من أطراف خارجية وداخلية أيضا، تلك الفترة المزدهرة كان وجود قذاف الدم كمسؤول عن هذا الملف المهم، ملف العلاقات المصرية - الليبية سببا رئيسيا فيها. وقد تمكن في تلك الفترة من أن يمتلك شبكة من العلاقات الرسمية والشعبية فاقت التصور، واستغل هذه الشبكة الواسعة لهدف أساسي هو دفع وتطوير هذه العلاقات، وكان ذلك لا يأتي بسبب كونه مسؤولا

رسميا عن هذه العلاقات، لكنه كان يأتي نابعا عن قناعة حقيقية وإيمان - أؤكد صدقه - بأهمية هذه العلاقات وحتمية تطويرها ودفعها للأمام من أجل صالح الشعبين، بل الشعب الواحد كما يعتقد.

وكان يتهم من الكثيرين بأنه مصري الهوى وهو لم ينف ذلك، وفاخر دائما بوجود قطاع من عائلته يقطنون غرب مصر.

هذا الإيمان بأهمية هذه العلاقات هو الذي دفعه دوما للتدخل في كل كبيرة وصغيرة تتعلق بها، ولم يكن غريبا أن يتدخل مرات عديدة، حضرت بعضها، من أجل حقوق عامل مصري بسيط تاه في ليبيا أو طالب ليبي في مأزق بالقاهرة.

في منتصف التسعينات ترك قذاف الدم ملف العلاقات الليبية - المصرية، وصاحت خروجه ضجة افتعلها البعض، وعلى الرغم من ذلك، لم يتراجع اهتمامه لحظة في البحث دوما عن أساليب لدفع هذه العلاقات وتطويرها، أو نزع فتيل أية مشكلة يمكن أن تتسبب في تفجير هذه العلاقة التي تعرضت للكثير من العواصف ومحاولات إعاقتها.

استحضرت العديد من الصور والمواقف المرتبطة بهذه العلاقات وبدور قذاف الدم فيها، عندما علمت ، أن الرئيس مبارك والعقيد القذافي اتفقا على تسمية قذاف الدم كمنسق عام للعلاقات المصرية - الليبية، واستبشرت خيرا بأن هذا الاختيار المصري - الليبي، سوف يكون عنصرا أساسيا في تطوير هذه العلاقات ودفعها للوصول إلى المستوى المفترض لها أن تصل اليه، فلم يعد هناك من مخرج سوى إيجاد صيغة مصلحة تجمع بين الشعوب المتجاورة، وأظن أن المصريين والليبيين أكثر تأهلا لمثل هذا الارتباط، خاصة مع وجود الإرادة السياسية لدى قيادتي البلدين، وتوفر عناصر مؤمنة وفاعلة مثل قذاف الدم.

نادي المنصاعين العرب.. الله غالب!

«الله غالب» هذه إحدى التعبيرات الليبية الدارجة - إن لم تكن الأشهر - وأظنها كذلك في بلدان المغرب العربي. ظل هذا التعبير حاضرا أمامي منذ أن أعلنت ليبيا أنها قررت وإرادتها الحرة التخلص تماما من كل أسلحة الدمار الشامل المحظورة دوليا، والتخلص من كل المواد والمعدات والبرامج الخاصة بإنتاج هذه الأسلحة، وقبول الخضوع لمراقبة دولية، والتزام ليبيا بالاتفاقات والمعاهدات الدولية في هذا الشأن.

الإعلان الليبي كان مفاجئا للجميع عدا الأشخاص المشاركين في الاتفاق عليه، ولم تكن هناك مقدمات واضحة أو خطوات مسبقة تدل على الإعلان الذي تم، أي أنه أيضا كان مفاجئا حتى لليبيين أنفسهم في «الجماهيرية».

ردود الفعل العربية الرسمية المعلنة كانت مرحبة بالقرار الليبي، وردود الفعل الاعلامية والمعبرة في جزء منها عن ردود الفعل الرسمية غير المعلنة أبدت مزيجا من الشماتة، الاستغراب، الاستخفاف، والمفاجأة، البعض قال: «هذا هو القذافي يفاجئنا دائما بما هو غير متوقع». والآخر قال «لقد قدم التنازل الأكبر بلا ثمن». وعبر صوت آخر ومتكرر «لقد رأى ما حدث لصدام، وظن أن الدور جاء عليه، فبادر وتنازل قبل أن ينفذ فيه ما يخشى منه».

والحقيقة أن جزءا مما سبق صحيح، وجزءا آخر تعبير عن صدمة المفاجأة، فالأكيد أن ما حدث في العراق وما حدث لصدام حسين أخيرا ينبغي أن يضعه كل الحكام أمام أعينهم، ليس خشية من الأميركيين، ولكن خشية من شعوبهم. ولكن الموقف الليبي الأخير وفقا لما أعلن من مختلف الأطراف، هو وليد تسعة أشهر من المفاوضات، أي أن البداية كانت في الفترة التي يتم فيها التمهيد لغزو العراق، وهذا يعني أن الإدراك الليبي بالمخاطر القادمة بدأ قبل سقوط العراق، وقبل سقوط صدام. وقراءة الأحداث وقتها تؤكد على أن ما حدث كان سيحدث بالتأكيد، حتى رغم صراخ الصارخين في محطات التلفزيون العربية.

الإعلان الليبي الأخير - رغم واقعيته المريرة - إلا أنه إعلان واضح عن هزيمة دون معركة، تنازل مع الحفاظ على الحد الأدنى، وهذا الحد الذي وصف بالأدنى يستطيع الليبيون فقط تحديده.

اعلان الهزيمة من قبل ليبيا ليس بلا ثمن وفقا للنظرة الليبية - وهي نظرة تحمل منطقا - فبهذا الإعلان عن الانصياع للقانون الدولي - حتى لو كان ظالما - هو تجنب لليبيا من السقوط في الفخ العراقي. لسان حال الليبيين المقتنعين بما حدث يقول، ماذا يمكن لنا أن نفعل في حال ضرب قدراتنا العسكرية؟ هل يمكن لنا أن نقف أمام هجوم طائرات إسرائيلية مثلا لو تحركت لتلك المواقع ونحن نعاني من آثار حصار دام ١٥ عاما ولا نملك بالتالي إمكانية الدفاع عما نملك؟ ماذا كان سيفعل العرب لو حدث هذا؟ هل يملكون القدرة على وقف مثل ذلك الاعتداء لو حدث؟

استمرار ليبيا في برنامج التسليح - الذي كان غير معلن - يبدو أنه بات مستحيلا في ظل الظروف الدولية الراهنة، والشكر لأسامة بن لادن وصادق حسين - فقد بات الحصار والتدقيق حول تحركات المواد والعلماء المرتبطين بهذه الصناعة محل متابعة ومحاولات إجهاد مستمرة، وتم بالفعل خلال الفترة الماضية ضبط بعض الشحنات المرتبطة بهذه البرامج، وفيما يبدو أيضا، وفي ظل النشاط الاستخباراتي المكثف وغير المسبوق خلال العامين الأخيرين، فإن استمرار سرية أي برامج تسليح باتت شبه مستحيلة، وهذه الحالة تجعل من استمرار أي برامج تسليح غير متطابقة مع القانون الدولي - حتى لو كان ظاهريا - يبدو مستحيلا، واستهدافها يبدو منطقيا ومتوقعا. إذا ما طبقنا عناصر هذه المعادلة على ليبيا فإن الوضع يكون كالتالي: دولة تملك برامج تسليح وبرامج نووية من المحتمل تسرب معلومات عنها من خلال أجهزة مخابرات، ويمكن أن تكون قد تعرضت لضغوط نتيجة للحالة الدولية الراهنة مما تسبب في العجز عن إمكانية الاستمرار في هذه البرامج، إضافة إلى عدم قدرة الدفاع عنها في حال تعرضها للهجوم. هذه الأمور مجتمعة تؤدي بالضرورة إلى اتخاذ قرار مثل القرار الذي اتخذ. حتى لو بدا الأمر محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، أو لنقل البحث عن بداية جديدة للعلاقات مع العالم الجديد.

إعلان ليبيا للهزيمة والانصياع للقانون الدولي من طرف واحد هو إعلان عن واقع مرير، ليس معنى هذا أنني مع استمرار برامج التسليح النووي، ولكن الانصياع العربي الكامل من الجميع دون استثناء في ظل وجود استثناء واحد لإسرائيل هو ما أقصده، فالعرب جميعا منصاعون من قبل، وليبيا هي المنصاع الأخير، فمرحبا بهم في النادي. الواقع المرير الذي نعيشه تفاصيله كثيرة، وملامحه نعيشها جميعا، والاعتراف بهذا الواقع هي أول خطوة

للتطور، والالتزام بالشرعية الدولية هو خطوة عاقلة، البناء التالي عليها هو الطريق الصحيح. مواجهة الواقع الدولي الجديد فرادى هو طريق النهاية لهذه الأمة، والتنسيق وبناء العلاقة بين أطراف «النادي» على أسس مصالح الشعوب ورغباتها وخلق حالة من الارتباط النفعي المتبادل هو الطريق لتحويل هذا «النادي» من نادي «المنصاعين» إلى ناد يشكّل رقما في المعادلة الدولية القادمة.

في ظل الظروف الضاغطة، اجتهدت ليبيا بقرارها الذي يدمرها تدميرا، ومع هذا الاجتهاد فإن السؤال يظل مطروحا على الذين ينتقدون ليبيا ماذا هم مقدمون من بدائل؟ والإجابة ليست بعسيرة.

رد الفعل الذي لم أذكره هو رد الفعل على مستوى قطاع من الناس في الشارع الذين ليسوا مسؤولين ولا إعلاميين، وهو رد فعل ساخط ناظم على الموقف الليبي الأخير، وهو أيضا موقف مفهوم في ظل التركيبة النفسية العربية التي تعاني من الإحساس بالهزيمة وتبحث عن أي شخص أو طرف يمكن أن يواجه «الغول» ويقول له «عينك حمراء»، وكانوا يظنون أن ليبيا ما زالت تقول ذلك، ولكن أدركت ليبيا أن الغول أقوى من أن يواجه، وأن مصادقة الغول ذي العين الحمراء في هذه المرحلة أسلم وأكثر أمنا حتى لا تخرج لافتة النهاية من «حفرة».

* * * *

(٦)

تعليقا على ما سبق

عندما فهم الثور الأسود

وأنا أقص لابنتي ذات الأعوام الستة حكاية أو «حدوتة» قبل النوم، ذات ليلة من ليالينا الأخيرة، وجدنتي أتوقف أمام قصة أظن أننا جميعا سمعناها محكية لنا من أهلنا، أو حكيناها نحن لأولادنا، وهي قصة الثيران الثلاثة مختلفى الألوان، الأسود والأبيض والأحمر، والتي حار معها الأسد أو الذئب - لا أدري، ولم يتمكن أبدا من القضاء عليهم مجتمعين، ولم يكن أمامه إلا ان يفرق بينهم مستغلا اختلاف الألوان لينفرد بهم ثورا ثورا، وبدأ بالأبيض وانتهى بالأسود الذي قال قولته المشهورة، وهو تحت أنياب الأسد أو الذئب - ليس مهما - تلك المقولة التي أصبحت تراثا حيوانيا أو إنسانيا - لا يهم أيضا، طالما أنها صحيحة - عندما قال «قتلت يوم قتل الثور الأبيض» ولكنه كان إدراكا متأخرا.

حكيت لكم الحكاية ولم أذكر لماذا توقفت أمامها في هذه الأيام بالذات، تسربت من بعض المسؤولين العرب خلال الفترة الأخيرة، سواء في أحاديثهم الخاصة أو من خلال بعض إداراتهم أن رسائل أبلغت لهم بأنهم سوف يكونون في مأمن إذا ما أبدوا القدر المناسب من التعاون مع التوجه أو التحرك، أو التصور، الأميري في المرحلة القادمة، وتزامن هذا مع قدر من التباعد، أو عدم الرغبة في إيجاد مساحة من الحوار أو التنسيق بين الأطراف العربية المختلفة، إما بمنطق الشك، أو بمنطق البحث عن الحل المنفرد، أو العلاقة المتميزة مع الشريك الخارجي، وبدا ان هذا التنسيق الغائب مرده لدى

بعض الأطراف رغبة في النجاة، أو هكذا يعتقدون كما اعتقد الثور الأسود منذ البداية.

ليس المقصود هنا الحديث عن تنسيق للمواجهة بمفهومها التصادمي، ولكن ما أقصده هنا هو التنسيق بغرض التدارس والتفاهم للوصول إلى قواعد مشتركة، إلى تفاهم متبادل، إلى تصور مشترك لتحديد وتقسيم أدوار في مواجهة القادم والذي يبدو أنه قريب.

ليس كل ما يقدمه الأسد أو الذئب الأميري كله شرا، وليس أيضا كله قدرا محتوما، والتعامل بمنطق الثور الأسود في هذه الحالة سوف ينتهي بنا إلى أن يتحول كل ما يقدمه الأسد أو الذئب الأميري إلى شر حتى لو كانت به عناصر إيجابية، وأن نتحول نحن إلى كائنات يعبث بها أسياد الأولمبيي كيفما يشاؤون كما يحدث في الأساطير الإغريقية، فلا تملك من أقدارنا إلا البكاء علينا وعليها.

البحث عن الإيجابي - وهو موجود - من الحالة الصعبة التي نواجهها الآن، والقدرة على الاستفادة - أو على الأقل التجاوز بأقل قدر من الخسائر - من هذه الحالة لن يتأتى، إلا إذا أدركت كل الأطراف العربية أنها في قارب واحد، ولن ينجو كل طرف إذا ما قرر أن يقتطع منفردا جزءا من القارب ظنا منه أنه بذلك سوف يكون من الناجين، بل إن الحفاظ على القارب متماسكا سوف يكون الوسيلة للفهم والاستفادة والتجاوز، ولنا في الثور الأسود عبرة.

* * * *

.. بديلا غير الحائط

في نقاش مع أصدقاء حول الوضع العربي طرحت سؤالاً افتراضياً: هل من الممكن تخيل حرب بين دولة عربية وأخرى؟ وكانت الإجابة حاسمة بنعم، فبين كل الأطراف العربية من الخلافات والاختلافات ما هو مرشح لأن يتطور - أو يطور - لأسباب مختلفة داخلية وخارجية - ليتحول إلى سبب للنزاع. وأعقبت سؤالاً بـسؤال آخر: «هل يمكن تصور حرب بين فرنسا وألمانيا مثلاً؟» وكانت الإجابة قاطعة بـ«لا».

توقفت متسائلاً حول مغزى الإجابتين، الدول العربية التي تمتلك من مقومات التقارب والتوحد، سواء على مستوى اللغة أو الثقافة تمتلك في ذات الوقت مقومات الاختلاف القادر على التطور إلى ما هو أبعد من اختلاف الرؤى (!)، في حين أن دولتين مثل ألمانيا وفرنسا اللتين مرتا بتجربة حرب واحتلال قاسية مازال شهودها على قيد الحياة، إضافة إلى الاختلافات الثقافية واللغوية، لا يمكن تخيل وقوع حرب بينهما، ولا أقصد هنا ألمانيا وفرنسا تحديداً، ولكن يمكن تطبيق المثال على أي دولتين أخريين مماثلتين.

السبب في ذلك ببساطة يعود إلى أن تلك الدول وصلت في علاقاتها إلى مرحلة لم تعد تمتلك فيها ترف تطوير خلافاتها إلى ما يضر شعوبها، ذلك أن المصالح بين هذه الدول تجاوزت منذ فترة مصالح النظم السياسية وتخطتها إلى ارتباط مصالح الشعوب المكونة لهذه الدول، لذلك فإن أي خلاف سياسي لا يمكن أن يتطور إلى شكل أو مستوى يمكن أن يسيء ويضر بمصالح شعوب هذه الدول.

بتطبيق هذا على الدول العربية، نجد أن إرادة النظم السياسية هي الأعلى والأكثر تأثيراً، وغني عن الذكر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة - بل على

المطلق في معظم الأحيان- أن لشعوب هذه الدول تأثيراً يذكر في تحديد إرادة نظمها السياسية. إضافة إلى ذلك، وهو العنصر- الأهم، فإن ارتباط مصالح شعوب هذه الدول العربية هو ارتباط ضعيف شديد الوهن إن لم يكن غائباً بشكل تام.

الحديث عن الارتباط المصلحي بين الشعوب العربية ليس الغرض الرئيسي- منه هو الحيلولة دون تطور النزاعات، ولكن أتصور أن طرح مفهوم ارتباط مصالح الشعوب العربية هو البديل الوحيد المطروح الآن لأي شعارات عجزنا عن تحقيقها تتعلق بمفاهيم الوحدة العربية. بل وتتجاوز ذلك إلى مستوى الأمن القومي العربي المشترك، فلا أظن أن هناك فرصة للحديث عن هذا الأمن «المشترك» لو لم تكن هناك مصالح «مشتركة».

اعتدنا لعشرات السنين أن نطرح تصورات منقوصة لمفاهيم الوحدة والتقارب، وكان الانتقال الرئيسي فيها هو غياب مفهوم المصلحة، وظلت هذه الشعارات تراوح مكانها في أوساط النخبة السياسية، وتوظف من أجل مصالح قصيرة الأمد والنظر لهذه النخب، وعلى المستوى الشعبي ظلت تلك المفاهيم في حدود المشاعر العاطفية غير الناضجة، ولم تعمل النخب السياسية - بوعي أو بدون وعي - التي تمتلك إمكانيات الفعل على تطوير هذه الشعارات وتلك المشاعر وترجمتها إلى مصالح مشتركة، حتى وصلنا إلى ما نحن عليه الآن.

والآن، ونحن جميعاً لانجد خلف ظهورنا إلا حائطاً لا نعرف حدوده، ليس أمام تلك الإدارات السياسية العربية إلا أن تصلح من خطأ عشرات السنين - بقصد أو بدون قصد - وأن تعيد النظر في مفاهيم تلك الشعارات التي استغلت في غير ما تحوي من معان، وأن تبدأ - تلك النظم - الحركة نحو خلق حالة من ارتباط المصالح الشعبية العربية، والتي هي الضمان الوحيد لأن نجد خلفنا وأمامنا بديلاً غير الحائط.

الذكاء السياسي

بعد ظهر أحد الأيام عاد ابني الأكبر - ستة أعوام وقتها - ومعه رسالة من المدرسة تفيد بأن مظاهرة سوف يقوم بها تلاميذ المدرسة بعد عدة أيام يطالبون فيها بتخصيص شرطي مرور أمام باب المدرسة كل صباح، لأن أحد زملائهم كادت تدهسه سيارة. وحثت الرسالة الأهالي على المشاركة في المظاهرة دعماً لأولادهم.

في اليوم المخصص، وفي الثامنة صباحاً كان أطفال المدرسة في الحي الهادئ في لندن متجمعين يحملون لافتات يطالبون فيها بمطلبهم، ويرافقهم مدرسوهم وبعض الأهالي، وتحرسهم الشرطة في مسارهم المحدد سلفاً. انتهت المظاهرة، وبعد أيام كان هناك شرطي أمام مدخل المدرسة تنفيذاً لمطلب المتظاهرين من الأطفال.

تذكرت هذه المظاهرة التي شاركت فيها مع ابني وأنا أتابع ما يحدث في الشارع العربي من مظاهرات، ومن رد فعل حكومي على هذه الجموع التي تحركت بشكل عفوي، وبإحساس ضاغط وخانق بالألم والإحباط والغضب. وللمفارقة فرد الفعل هذا الذي اتسم بقدر ملحوظ ومرفوض من العصبية والعنف، وصل إلى حد القتل في بعض الدول لأبناء الوطن من المتظاهرين على يد أبناء الوطن من رجال الأمن وتوقف عند حد الاعتداء بالعصي في البعض الآخر، ووصل إلى حد الاعتقال والحبس في البعض الثالث.

التظاهر ثقافة وتربية، والتعامل مع الجموع الغاضبة عن حق ذكاء وسياسة. لذلك لا أجد أمامي إلا أن أدين الذين اعتدوا على حق المتظاهرين في أن يعبروا عن غضبهم حتى لو كان هذا التعبير متجاوزاً في

بعض الأحيان. هذا التجاوز من قبل بعض المتظاهرين والمتمثل في الاعتداء على بعض المنشآت العامة أو الأملاك الخاصة، هو أمر منتقد ومرفوض، ولكن يتحمل الجزء الأكبر من مسؤوليته تلك الأنظمة التي لم تعط لهؤلاء الفرصة طيلة عشرات الأعوام الماضية لأن يمارسوا هذا الحق بشكل منظم، بل ظل هذا الحق مجرماً ويصل إلى حد التخوين في بعض الأحيان - إن لم يكن معظمها - والآن عندما يخرج هؤلاء ووقودهم الغضب والإحساس بالمهانة تجد الأنظمة نفسها في ورطة، فموقف الشارع تتفهّمه بعض الأنظمة، بل تتعاطف معه، فقد أصبحت في ذات الخندق نفسه لأول مرة - لكن في الوقت نفسه تعجز أجهزة هذه الأنظمة أو مستشاروها عن فهم هذا التغير. وبدلاً من أن تتعامل مع غضب الشارع المشروع بذكاء تتصرف معه بقدر لا يحسدون عليه من عدم الكياسة وبأبعد قدر ممكن عما يمكن أن يوصف بأنه ذكاء سياسي.

تقف مسألة القتل للمتظاهرين، واعتقالهم، وترهيبهم كعائق إضافي، وعامل يساعد ويعمق الهوة بين الجماهير وأنظمتها التي بات بعضها يشكل عبئاً نفسياً وسياسياً على هذه الجماهير، ولسان حال الشارع يقول ما نواجهه من إحباط وإهانة مما يحدث اليوم أكثر من كاف، و«مش ناقصين» سلوكيات بعض أجهزة الأنظمة التي تظن أنها تخدم أنظمتها بالمزيد من الإجراءات التي يعتقدون أنها تحمي، لكنها في الواقع لا تفعل إلا مزيداً من الفجوة بدلاً من التوحد.

أردت أن أكتب عن الذكاء السياسي في تعامل الأنظمة مع الجماهير الغاضبة، فوجدتني أكتب عن الغباء في التعامل، لهذا قد يكون من الأفضل أن أغير عنوان المقال.

الكوزماتيك السياسي

تشهد جراحات التجميل في العالم هذه الأيام ثورة حقيقية، فقد أصبحنا الآن نشاهد جداتنا من الفنانات وسيدات المجتمع - وبعضا لا بأس به من رجاله - وهم في مظهر يشعرون بالشيخوخة نحن من عمر مرحلة أواسط العمر. ولكن يظل السؤال، هل تنجح عمليات «الشبشية» - بمعنى إعادة الشباب - وهل يتجاوز نجاح هذه العمليات المظهر أم أنها تستطيع أن تتجاوز إلى ما هو أعمق من ذلك إلى الجوهر ذاته. بهذا التساؤل أنا أتجاوز الحديث عن عمليات التجميل البشرية وأدخل مباشرة إلى عمليات التجميل السياسية، وهو الأمر الذي تسعى إليه عديد من أنظمة العالم في هذه المرحلة، ومن بينها عدد لا بأس به من أنظمتنا المصونة. هل ما تسعى إليه هذه الأنظمة الآن من عمليات تجميل شكلية في المظهر الخارجي لهياكلها السياسية هو أمر كاف لتجنب القدر المحتوم، وهذا القدر المحتوم ليس بالضرورة أن يكون خارجيا أو أميركيا، ولكن الاحتمال الأكبر أنه قدر داخلي. هل هذا القدر السطحي الشكلي من التغيير سوف يمكن هذه الأنظمة من إطالة عمر الشباب أو استعادته؟

داعبتني هذه الفكرة بعد حوار دار بيني وبين أحد كبار المسؤولين العراقيين في حكومة سابقة، لا أملك الحق في ذكر اسمه لأني وعدته بألا أثير إليه بأي شكل. تحدث الرجل عن المحاولات المتكررة التي حاول تمريرها إلى أساطين الحكومة السابقة في العراق من أجل إحداث بعض من التغييرات السياسية، وأشار في ذلك إلى أن هذا هو بعض مما أشار به عليه بعض من المعارضين العراقيين في الخارج، مطالبين الحكومة العراقية السابقة باستخدام «الكوزماتيك» السياسي، أي القيام ببعض عمليات التجميل كتخفيف الضغط على الناس، وإتاحة الفرصة لبعض الأصوات المعارضة بالعودة،

وممارسة بعض الأنشطة السياسية التي تعطي الانطباع بالحرية السياسية في الوقت الذي لا تغير فيه جوهرها من طبيعة النظام وسيطرته ووسطوته. ولكن كما يبدو، وكما أكد لي السياسي العراقي أن النظام السابق لم يستسخ هذا المفهوم التجميلي، وفضل البقاء محافظاً غير مؤمن بتغيير المظهر بعمليات تجميل لا تتفق وقناعاته وقدراته على الاستمرار والسيطرة والمواجهة بدون أي عمليات تجميل. وهكذا سقط النظام بوجهه الحقيقي دون تجميل، وأظن أنه حتى لو قام بتلك العمليات التجميلية لكان ساقطاً بالتأكيد وليس بالضرورة نتيجة عوامل خارجية أو حتى داخلية.

وأعود للتساؤل، هل في هذه المرحلة يمكن لعمليات التجميل السياسية، مهما امتلكت من تقنية حديثة وقدرة على إعطاء انطباعات كاذبة، أن تنقذ أنظمة شاخت سياسياً وفقدت بشرتها القدرة حتى على تحمل المزيد من عمليات الشد أو الحقن، أم أن الحل هو معالجة حقيقية للجسد المريض والبحث بجديّة عن أساليب تعيد لجسد وعقل وروح المجتمع شبابه ونضارته!

ما شهدته العالم خلال الأشهر الأخيرة، وما أدركته الشعوب من حقائق محيطية بها، وما استشعرته الأنظمة من مخاطر حقيقية للمرة الأولى، كل هذا يجعلنا جميعاً حكماً ومحكومين في قارب واحد، والعواصف الآتية لن تميز بين ركاب القارب، لذلك ليس هناك من طريق إلا التوحد والبحث عن أسلوب جديد، وطرق مبتكرة وجادة لتحديث القارب المشترك وإعادة الشباب إليه ليتمكن من الإبحار بنا إلى الأمام، إلى المستقبل. أما الإصرار على استمرار الوضع الحالي مع إنجاز بعض عمليات التجميل الشكلية فلن يجدي، وثمنها أعلى مما نحتمل جميعاً.

لن تفلح عمليات التجميل في إصلاح ما أفسده الزمن، حتى لو سعد أجدادنا وجداتنا بوجوههم الشابة بينما لا يملكون القدرة على الركض بأجساد عليلة .

حكاية الأعمى والأطرش

بين فترة وأخرى يعود لي ابني بنكته يحكيها لي ضاحكا، آخرها قصيرة سريعة تقول: «واحد أعمى قال لواحد أطرش: فيه حد بيراقبنا».

استحضرت هذه النكتة وأنا أحضر إحدى الندوات المملة، فابتسمت ثم عدت إلى ما يدور في الندوة عن أسباب تراجع المشاركة السياسية، فاسترجعت النكتة مرة أخرى، ووجدت أنها تفسر إلى حد كبير شكل علاقة معظم أنظمتنا مع شعوبها - التي هي نحن - التي هي أقرب إلى تلك المحاولة من التواصل بين أعمى وأطرش، وهي محاولة لا تثير إلا الضحك في أفضل الأحوال، أو الأسى في حالة الإفاقة.

وتوضيحا لما أقصد، فإن أنظمتنا اختارت، أو فرض عليها، أو هذا هو حالها، حالة العمى، المتمثلة في عدم رؤية حقيقة الأشياء، وعدم رؤية شعوبها واحتياجاتها الحقيقية، سواء كانت هذه الاحتياجات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وخلقت مساحة أشبه بالربع الخالي بينها - أي الأنظمة - وبين شعوبها.

وفي المقابل فإن الشعوب من جانبها قد أصيبت بحالة من الطرش.. عدم القدرة على سماع صوت أنظمتها أو التواصل معها، وهذه الحالة من الطرش يمكن أيضا تصنيفها إلى حالين، طرش اختياري، وآخر عضوي ومرضي، والأمر الأكيد أنه، حتى لو بدأت الشعوب هذه الحالة من الصمم الاختياري - أو «التطارش» - فإنه بالتأكيد يتحول فيما بعد إلى حالة مرضية عضوية جبرية، تؤدي بالضرورة إلى استحالة في التواصل.

حالة العمى التي تصيب الأنظمة لا تقف فقط عند تجاهل شعوبها، ولكنها تتجاوزها إلى عدم القدرة على تحديد المخاطر القادمة، حتى إذا تمكنت من تحديد هذه المخاطر، فإنها بالتأكيد لن تكون قادرة على توصيل احساسها بالخطر إلى شعوبها التي ترفض أن تسمع، ولكنها قادرة على رؤية أن أنظمتها لا ترى ولا تريد أن ترى، فكيف تثق فيمن لا يراها أو لا يريد أن يراها، حتى لو شاهدت الشفاه تتحرك متحدثة محدرة، فإن حكمها على من لا يرى بأنه لن يستشعر الخطر القادم، أو لن يتمكن من أن يواجهه وحده، سيبدو ما ذكرت من قبل، وكأنه حالة من السفسطة أو مسائل المنطق الفارغة من المضمون، وقد يكون هذا صحيحا، لكنه للأسف أقرب ما يكون إلى حالنا الذي هو أيضا يدور في دائرة من الشعور المسيطر بالعدمية..

جميعنا نمر بأزمة، أنظمة وشعوبا، حكاما ومحكومين، والحديث طويلا عن المشاركة دون السماح بممارستها بالفعل لن يفيد، ولن تفيد دعوات المواجهة المشتركة للخطر إلا إذا تخلت الحكومات والأنظمة عن حالة الاستهانة برغبات شعوبها، وعن رؤية الاحتياجات الحقيقية لها، وعلى الجانب الآخر لن يمكن تجاوز ذلك الخطر وعبور مرحلة الأزمة إلا إذا تخلت الشعوب عن حالة الغياب الاختياري، وتلك الحالة من الإضراب الصامت، وفعلت من مشاركتها وحضورها، وفرضت اللغة والأسلوب والموضوع الذي ينفي عنها تلك الحالة من الطرش الاختياري. لسنا في حاجة إلى مبادرات خارجية لعلاجنا من العمى أو الطرش، نحن نملك - أنظمة وشعوبا - امكانية العلاج، إذا امتلكننا الإرادة لذلك.

* * * *

سجن مختلف

سمحت إدارة سجن بارليني في جلاسجو بعد ثلاثة أيام من المنع لعبد الباسط المقرحي أن يطلع على عدد جريدة «الشرق الأوسط» الذي احتوى على لقائي به، وهو اللقاء الذي تم باعتباري صديقا للأسرة. حاولت لقاءه عقب ذلك، لكن نصحني بعض المحامين بتأجيل هذه الزيارة لأن إدارة السجن قد تكون متحفزة بسبب نشر اللقاء مع عبد الباسط ضد قواعد السجن.

أتاني صوت عبد الباسط عبر الهاتف يشكرني على زيارة أسرته، وما زال يشكو وسيظل يشكو من الظلم الواقع عليه ويستخدم دائما عبارته التي كررها معي مرات عدة، وبالتأكيد يفعل هذا مع كل من يتحدث إليه. عبارته تقول: «إن جوهر المشكلة عندما يكون الخصم هو الحكم».

ما زال عبد الباسط يأمل ويعمل من أجل الوصول إلى حل لوضعه الذي بات يواجهه، يعد حاليا للتقدم إلى لجنة مراجعة الأحكام البريطانية، يجتمع بشكل شبه يومي مع محاميه ومع موظفي القنصلية الليبية في جلاسجو، والتي عملها الرئيسي - إن لم يكن الوحيد - هو قضية عبد الباسط. ولمست أن وجود هؤلاء يشكل تخفيفا كبيرا على عبد الباسط.

قد يكون الحل قضائيا سواء بالتبرئة أو العفو هو الاحتمال الأبعد، إلا أن الظروف الآن تبدو أكثر تهيؤا لحل سياسي في إطار التطورات المهمة التي تشهدها ساحة العلاقات الليبية الأمريكية، والعلاقات الليبية الغربية بشكل عام. وهذا الحل يكمن في ما سبق أن طرحه نيلسون مانديلا مطلع هذا العام عندما زار عبد الباسط في سجنه وطالب بنقله إلى دولة إسلامية لقضاء ما

تبقى له من عقوبة، وهو الاقتراح الذي قوبل برفض كامل وقتها من الصحافة الاسكتلندية وأهالي الضحايا، ولكن هذه المرة عندما طرح هذا الموضوع مرة أخرى عقب التوصل إلى الاتفاق مع الولايات المتحدة وبريطانيا فإن استقباله لم يكن بالرفض المطلق، وإنما ساد قدر من الترقب لما ستسفر عنه الأيام.

وعبد الباسط قال لي عبر الهاتف ان مدير السجن بادر بالحديث إليه بعد نشر- إمكانية نقله إلى سجن في بلد إسلامي لينصحه بألا يصدق كلام الصحافة لأنه جزء من الاتفاق الذي تم، وكان رد عبد الباسط له - كما ذكر لي - إنك لست صاحب القرار في بريطانيا.

الأکید ان السجون العربية لن تكون بمستوى سجن بارليني، وكما قال العديد من الكتاب فإن عبد الباسط في بارليني يملك من الحقوق ما يحسده عليها مواطنون عرب في بلادهم لا مسجونون، ولكن عبد الباسط يرد على ذلك بقوله بأن كرامة الانسان هي الأهم هنا، يكفي - على حد قوله - أنه في اي بلد اسلامي أو عربي فإن جو العداء سوف ينتفي، وإمكانية التفاهم مع الجو المحيط اعلى، إضافة إلى ان الأهل والأصدقاء سوف يكونون أقرب. كل هذه اضافات يراها ويفتقدها عبد الباسط الذي يقول: «ان تكون مسجوناً خارج بلدك فهذه عقوبة إضافية».

ما زال عبد الباسط غارقاً في تفاصيل قضيته ودراستها مع نفسه ومع محاميه، وما زالت عائلته قريبة منه وبعيدة في ذات الوقت، وما زال يبحث عن عدالة افتقدها مرات عدة ويدفع ثمناً لسياسة هي أكبر منه ومن عائلته، ويأمل في أن تكون ذات السياسة هي الطريق الذي يخرج منه من بارليني إلى أي بقعة ليس غريباً عنها.

القمم العربية^(١) : نظر

(١)

حتى لا يتحول العرب

إلى جزء من الفولكلور اليهودي

لست أدري تماماً هل قصة الحاخام والخنزير هي من قصص الفولكلور اليهودي أم أنها من قصص ما قبل النوم التي يحكيها الآباء والأمهات الاسرائيليون لأطفالهم قبل النوم لهدف تربوي مستقبلي. بغض النظر عن المصدر، فإن هذه القصة باختصار تقول إن رجلاً يهودياً صالحاً ذهب إلى الحاخام يشكو إليه من قسوة الحياة، حيث يعيش في حجرة صغيرة هو وزوجته وأطفاله الخمسة أو السبعة وأمه وأبوه في ظروف لا تطاق وحجرة مزدحمة لا يدخلها الهواء، سمع له الحاخام باهتمام ثم قدم له الحل وهو أن يشتري خنزيراً ويضعه معه في الغرفة يشاركهم فيها. أبدى اليهودي دهشته من الحل متسائلاً: خنزير؟، أكد له الحاخام ما قاله وشدد عليه ألا يعود إليه قبل اسبوع على مشاركة الخنزير لهم حجرتهم.

مر أسبوع عاد بعدها اليهودي الصالح إلى الحاخام وهو في حالة يرثى لها، سأله الحاخام عن أحواله فشكا له إن أحواله باتت أسوأ بعد مشاركتهم الخنزير برائحته وعفنه ومخلفاته داخل ذات الحجرة، فقال له الحاخام : أخرج الخنزير من الغرفة، وأبلغني غدا كيف أصبح حالك؟.

^(١) قمة شرم الشيخ ٢٠٠٠ .

وبالفعل حضر اليهودي الصالح إلى الحاخام في اليوم التالي بشوشا باسمه وبادره بالقول : الآن الأحوال أصبحت أفضل بكثير.

هذه هي السياسة الإسرائيلية باختصار، الضغط الشديد حتى تبدو العودة إلى الأوضاع الأقل من الطبيعية انتصارا وانجازا يشعر به الطرف المقهور.

وعلى نفس المستوى فإنه يمكن القول إن تحقيق السلام ليس مجرد عملية أخلاقية أو إنسانية، حتى لو بدا الهدف منها كذلك، ولكنها تعبير عن توازن بين قوى ومصالح متصارعة ينبغي أن تحقق التوازن بين قوى متواجهة ومصالح متعارضة، ولو لم يتحقق هذا التوازن فإن السلام «أو ما يتم التوصل إليه تحت هذا المسمى» يصبح علاقة بين قهر قوي وضعيف، ومع الأسف هذا هو الواقع الذي نراه بأعيننا كل يوم في ما اصطلح على اعتباره سلاما بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بمعايير القوة والمصالح لا ينتج عنه بأي حال قدر من التوازن بل خلل واضح يعبر عن نفسه في القبول الاضطراري بالضغط وما ينتج عنه بعد ذلك، تماما كما حدث مع اليهودي والحاخام.

وتجربة نتائج شرم الشيخ الأخيرة قريبة ودليل على ذلك، فهذا هو مطمح الفلسطينيين العودة إلى أوضاع ما قبل الثامن والعشرين من سبتمبر (أيلول)، أي العودة إلى الأوضاع التي كانت اصلا سببا في تفجر الأحداث، بعد ان مارس عليهم الاسرائيليون كل أنواع الضغط على الأرض وفي المفاوضات، فبات هدفهم العودة إلى الحال التي كانوا عليها قبل اندلاع الانتفاضة وبدء الضغط الإسرائيلي، ولم يحظوا في شرم الشيخ إلا بأقل مما سعوا إليه، واعتبر البعض أن هذا يشكل نجاحا، وهو أمر يتناقض بالتأكيد مع الشارع العربي.

نستطيع فهم القبول بשרم الشيخ ثم نتائجها الهزيلة بمفهوم الواقعية المريرة، أو مرارة الأمر الواقع، رغم ذلك فإن السؤال المشروع بالتأكيد، هل لنا أن

نقبل دوما بالواقع المرير حتى لو بدا مرفوضا، أم أنه يحق لنا أحيانا أن نتمرد على هذا الواقع أن نعلن ذلك على الأقل، عسى أن نتمكن من تغييره.

أظن أن الخطأ الذي يمكن أن نقع فيه أن تتبنى مصر- نتائج شرم الشيخ وكأنها تخصها وتدافع عنها، في حين أنها مجرد نتائج لمؤتمر عكست نتائجه موازين القوى بين أطراف الصراع، بذلت فيه مصر جهدا كبيرا وملحوظا للوصول إلى الحد الأقصى المتاح من النتائج، ولكن تبقى الحقيقة انها - أي النتائج - ما هي إلا تعبير عن علاقات القوى على الأرض، وبالتالي فإن مصر عندما تقدم هذه النتائج للقمة العربية فإنها تضعها أمام القمة بين كل البدائل الأخرى المطروحة لاتخاذ الموقف الذي يأمل البسطاء في الشارع أن يأتي معبرا عنهم، وأن يكون في ذات الوقت قابلا أيضا للتطبيق المؤثر، ويصبح في هذا المقام أن نتذكر القاعدة السياسية - بل الحياتية - فإن شروط أي عقد لابد وأن تكون مضمونة للأطراف قبل البدء في تنفيذ العقد، فلا يقدم طرف من الأطراف ما لديه مقدما ثم يعتبر أن من حقه أن يحصل على استجابة الطرف الآخر تطوعا.

وهذا هو المنطق الذي ينبغي أن يسود شكل العلاقات العربية مع إسرائيل، وهو الأساس الذي يمكن أن يكون مقبولا لقرارات القمة العربية، فلا نعطي بلا مقابل بل أن نجمد ونسحب ما أعطينا من قبل في علاقات بعضنا مع إسرائيل حتى يمكن لنا أن نمتلك من القوة على الأرض ما تنعكس على مائدة المفاوضات، وحتى لا نبقي دائما في وضع اليهودي الصالح في علاقته بالحاخام، حتى لا نتحول إلى جزء من الفولكلور اليهودي.

* * * *

(٢)

الخطاب العربي^(١)

من منطق التخوين إلى غواية الاستهانة

تصيب العرب هذه الأيام حالة غريبة، قد تكون أهم ملامحها الدهشة والعجب، فجأة، وفي وسط زخم شعبي بإحساس قوي عال، وإحساس مشترك بالخطر الذي يحيق بنا جميعا كعرب، وتعاطف إيجابي ومسؤول مع انتفاضة الأقصى، وسط كل هذا وبشكل يثير الريبة، تتحول الدفة نسبيا وتبدأ حالة من حالات المواجهة العربية - العربية.

أطراف تتهم، وأخرى ترد، وتتو إلى الأفعال وردود الأفعال، وللأسف الشديد فقد كان للإعلام دور ملحوظ في هذه المسألة.

مواقف عدة خلال الأسابيع الماضية بدأت قبيل عقد القمة العربية الطارئة في القاهرة طرحت تساؤلات مهمة وعلامات تعجب حول أسلوب الخطاب العربي - العربي.

بدأت هذه المواقف في الأيام السابقة على قمة شرم الشيخ التي استضافتها مصر- قبل القمة العربية، ثم مع إلقاء العقيد القذافي مفاجأته بكشف مسودة مشروع قرارات القمة قبل انعقادها، ثم ماخرجت به القمة من نتائج، وما تبع ذلك من بداية تراشق إعلامي، وفي كل هذه المراحل كان التساؤل حول أسلوب الخطاب السياسي والإعلامي العربي - العربي.

^(١) قمة شرم الشيخ ٢٠٠٠ .

عائنا جزءا من الستينيات والسبعينيات من مساوئ شابت أسلوب الخطاب العربي في تلك الفترة، جعلته يستند إلى منطق التخوين والاستهانة من قبل أطراف عربية بأطراف عربية أخرى. ما أشبه الليلة بالبارحة تساوت في ذلك معظم الأطراف في تلك الفترة، فإذا كان السادات قد وصف وقتها أحد الزعماء العرب بالمجنون، واتهم آخر ببيع القضية، فلم يقصر- غالبية العرب في ذلك الوقت في اتهام السادات بالكثير أقله الخيانة، وكان الإعلام الرسمي أداة مهمة في كل هذه الهجمات.

هذه الأجواء الكثيفة كنا نظن أننا تخطيناها، ولكن في ما يبدو فإن بعضا من رواسب الماضي بدأت تطل برأسها حتى كادت تتسبب في أزمات جديدة. فلم يكن مفهوما استخدام مساوئ لغة خطاب السبعينيات في الخلاف مع زعيم، أي زعيم عربي، لذا كان خارجا عن السياق ذلك الهجوم الشخصي- على القذافي في بعض الصحف المصرية لعدم مشاركته في القمة بأسلوب لم يختلف عن الأسلوب القديم، وكاد يتسبب ذلك في أزمة لولا حرص القيادتين المصرية والليبية على احتواء الأزمة قبل تفاقمها.

وعلى جانب آخر كان لتركيز بعض وسائل الإعلام العربية على مشهد حرق العلم المصري وتمزيق صور الرئيس حسني مبارك أثر سيئ. هذا الاتجاه إلى التركيز على المواقف المتطرفة وغير المتسقة مع الخط العام للموقف العربي من قبل بعض أجهزة الاعلام العربية كان له أثر سلبي لمسناه خلال الأيام الماضية على العلاقات المصرية - الفلسطينية، ذلك أن أطرافا في بعض وسائل الاعلام المصرية تلقت ما حدث لتبدأ مرة أخرى نفس المعزوفة التي شابت أجواء السبعينيات، وتجاوز الانتقاد موقف بعض الفلسطينيين - الذي هو موقف سيء بالفعل - لينسحب على الفلسطينيين جميعا.

إذا ما تناولنا موقف الفلسطينيين المنتقدين للموقف المصري والذين قاموا بحرق العلم وتمزيق صور الرئيس المصري، فإن الأجدر بهم أن يتوجهوا بانتقاداتهم هذه في الأساس إلى قيادتهم وليس إلى مصر التي يمكن أن نقول بثقة عن موقفها خلال العقد الماضي كله من القضية الفلسطينية، أنها مثلت عنصراً مهماً في دعم الموقف الفلسطيني، بل والحيلولة دون رضوخ الطرف الفلسطيني في بعض المراحل للضغوط التي تمارس عليه، وهو موقف تعرضت مصر - فيه طيلة الأعوام الماضية لانتقادات حادة من الولايات المتحدة الأمريكية، وأقربها ذلك الهجوم الذي تعرضت له مصر - والرئيس مبارك شخصياً من الطرف الأمريكي بعد فشل اجتماعات كامب ديفيد، والتي لولا الموقف المصري السعودي والمدعوم بموافقة عربية وإسلامية، الداعم لموقف عرفات التفاوضي والرافض لأي تنازلات في القدس، لولا هذا الموقف لكان الوضع الآن مختلفاً.

ما حدث في القمة العربية هو بالفعل أقل من طموحاتنا في الشارع العربي كله من محيطه إلى خليجه، والموقف العربي رسمياً كان صادماً لهذا التوجه الشعبي العام وهذا التوقع المشروع من قبل المظاهرات في شوارع العرب جميعها بكل طوائفهم، ولكن - وللأسف - فإن ماخرجت به القمة العربية هو الحد الأقصى - المتاح وفقاً للعلاقة بين الإمكانيات العربية المتاحة والإرادة السياسية للأنظمة العربية، ولكن هذه القمة وضعت لبنة غاية في الأهمية لبناء العمل العربي المشترك الذي يمكن أن يغير في معادلة الإمكانيات والإرادة السياسية، وهو الآن الذي كنا نتوقع أن تبدأ الأطراف المختلفة في البناء عليه وليس استخدامه كمعول للهدم.

عندما أخطأت - كما تعتقد - بعض وسائل الإعلام العربية في التركيز على الموقف المتطرف من بعض الفلسطينيين تجاه مصر، ردت بعض وسائل الإعلام المصرية بهجوم ضار على كل ما هو فلسطيني - وهنا أخطأت كما

نعتقد أيضا - وعادت لغة الفرقة ولهجة الانزواء، وهو ما يتناقض بشكل جوهري مع المصالح الاستراتيجية لمصر، بل ويتلاقى مع الأهداف الرئيسية لأية قوى معادية للدور القومي لمصر، والتي في مقدمتها عزل مصر عن تفاعلات النظام العربي.

وقد مرت العلاقات السياسية المصرية - العربية بمراحل مختلفة من التطور كانت مؤشرات الوحدة والعمل المشترك فيها تتذبذب بين اندماج وانحسار تدريجي. وقد صيغت هذه العلاقات في إطار حدود الدور الذي تلعبه مصر- في الساحة العربية، وكذلك فعالية هذا الدور وتأثيره في القضايا المختلفة. وقد أتاحت بعض العوامل الجغرافية والثقافية لمصر أن يكون لها دور وثقل سياسي وإعلامي داخل المنطقة العربية. فموقع مصر الجغرافي بين كل من البحر الأبيض والبحر الأحمر، فضلا عن تجانس الحضارة المصرية واندماجها مع الحضارة العربية، وما نتج عن ذلك من اندماج الثقافة المصرية مع الثقافة العربية، كان لهما العاملين أثر واضح في تحديد الدور المصري العربي، والذي تؤكد بوضوح من خلال التجربة القومية العربية التي برزت في فترة حكم عبد الناصر كحتمية جغرافية ثقافية أكثر من كونها أيديولوجية سياسية.

إذا، فالنتيجة الطبيعية التي نخرج بها بعد هذا التراشق الإعلامي هو التأثير السلبي في ثوابت استراتيجية.

وعلى مستوى آخر، تتجاوز إحدى القنوات الفضائية العربية في أسلوبها في تناول الأحداث من خلال بعض برامجها، ويختفي الخط الفاصل بين دور المذيع المحاور وصاحب الموقف، وتدار الحوارات من قواعد سياسية ومواقف أيديولوجية، فتكون النتيجة بعدا عن الموضوعية وإساءة إلى رموز ونظم من دون الوضع في الاعتبار تأثير ذلك على مجمل الوضع العربي كله. وكذلك رد الفعل المصري على موقف هذه القناة، والذي بدا مفهوما وفي حدوده عندما

خرج وزير الإعلام المصري صفوت الشريف ليعبر عن غضب مشروع، ولكن في ما بعد تجاوز آخرون هذه الحدود المفهومة، وبدأ الأمر وكأن هناك حالة من حالات الحرب المعلنة ضد القناة، وهو أمر لن يستفيد منه إلا القناة نفسها بهذه الدعاية المجانية، ولكن الأثر السلبي لكل ما يحدث سوف يبقى حاضرا.

الإعلام بين المثير والمضر ما سبق هو نماذج لحالة القلق والتوتر السائدة الآن على الساحة، وهو أمر في حاجة إلى وقفة مع النفس من قبل القائمين والعاملين في وسائل الإعلام العربية. ينبغي وضع مفاهيم جديدة وواضحة لحدود المسؤولية الإعلامية، وحدود واضحة بين ما هو مثير إعلاميا ومضر قوميا. لا أطالب هنا بوضع قيود، ولكن المطلوب هو الالتزام بالثوابت والتضحية بالمكسب المهين إذا ما أثر على هذه الثوابت. ما أقصده هو عدم العمل على الدق على مناطق الاختلاف بهدف الوصول بها إلى مرحلة الاختلاف.

أذكر أن اختلافا في الطرح والمفاهيم بدا من خلال كلمتي الرئيسين مبارك والأسد في القمة العربية، ولاحظت أن تركيز عدد من وسائل الإعلام العربية كان على محاولة البحث والتأكيد على وجود خلاف مصري - سوري والبناء على وجود هذا الخلاف، في حين أن ما حدث هو اختلاف صحي في رؤى، حتى لو كان هذا الاختلاف في نقاط جوهرية، فإن طرحة بشكل عام وعلني هو المطلوب، وليس المطلوب استخدام هذا الاختلاف كوقود لزرع الخلاف بين نظامين، وهنا يكمن الفارق الذي ذكرته سابقا بين الالتزام بالثوابت والإغراء المهني. هذه القضية تحتاج بحق إلى وقفة وإعادة تقييم بشكل عملي وموضوعي، بشرط أن نتفق جميعا قبل مناقشته أن نضع اتهامات العمالة والخيانة والتراجع والانبطاح وكل ما شابه من هذه الاتهامات جانبا قبل أن نبدأ الحوار.

(٣)

بمناسبة القمة العربية^(١)

(يامه القمر على الباب)

لست أدري تماما ما هي العلاقة بين معايشة لحظة أو مرحلة مهمة من التاريخ، وبين أغنية قديمة تتداعى من الذاكرة. يبدو للوهلة الأولى أن لا علاقة بينها وبين اللحظة المعيشة. وحتى أكون مختصرا ومباشرا من دون مقدمات معقدة، فإن هذه الحالة هي التي عايشتها خلال الأيام الماضية والتي شهدت تطورات عربية - ليس هنا مجال تقييم مدى أهميتها - تتوج اليوم بعقد القمة العربية - العاجلة أو الطارئة أو العادية تخير ماشئت - في شرم الشيخ. ظل مقطع صغير من أغنية الراحلة فائزة أحمد «يامه القمر على الباب» يتردد في ذهني، هذا المقطع يقول «ماعدش فيها كسوف، يامه اعملي معروف، قومي افتحي له الباب». في البداية لم أر ربطا مباشرا بين هذا المقطع وبين المرحلة المهمة التي نعايشها، ولكن بقدر من التركيز بدأت أتلمس الروابط بين ذلك المقطع وتلك الحالة.

اليوم، تلتئم القمة التي شهدت جدلا بدا غير معتاد، وإن كانت كل القمم، التي عايشتها على الأقل، شهدت مستوى مماثلا من الجدل وإن اختلفت الأسباب. تعقد قمة العرب اليوم كآخر تجمع دولي يلتئم لمناقشة

^(١) قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣ .

الأزمة العراقية التي هي أزمة النظام العربي بالأساس. وتأقي القمة بعد جدل - مرة أخرى جدل - ثار قبل وبعد اجتماع وزراء الخارجية العرب، وبيانهم المثير «للجدل» أيضاً، حول مسألة الامتناع عن تقديم تسهيلات لشن حرب على العراق، ووافق وزراء الخارجية العرب - وكما يتردد فإن أكثر من نصفهم يقدم بالفعل مثل هذه التسهيلات وفقاً لاتفاقيات دولية أو ثنائية - ولا نعلم ماذا سيفعل القادة أمام هذا المأزق والحل عندي - وهو لا يخفى على من سيصيغ البيان أو صاغه بالفعل - الحل يكمن في لغتنا الجميلة التي سوف تتيح لكل طرف أن يفسر - وفقاً لمواقفه ومصالحه. إذن لن تحسم مسألة الامتناع عن تقديم تسهيلات إلا حسماً لغوياً! فلا يملك أكثر من نصف القادة إلا الالتزام - أو الإلزام - بما هم مرتبطون به.

على الجانب الآخر، وفي إطار تداعيات الذاكرة، تقفز إلى ذهني، منذ بدأ الحديث عن القمة العربية، ما حدث في بغداد عام ١٩٧٧ - قمة بغداد الشهيرة - والتي أتت عقب زيارة السادات للقدس - وبغض النظر عن تقييم هذه الزيارة الآن - وهي القمة التي اتخذ فيها القادة العرب قرارهم بتجميد عضوية مصر - في الجامعة العربية، ونقل مقرها إلى تونس. وأنا هنا لا أطالب بإجراء مشابه، ولكن فقط أذكر بالحالة التي بدت حاسمة وقادرة على مواجهة أي قيادة عربية يعتقد الآخرون أنها تجاوزت وأضرت بصالح الأمة أو بمصالح وسلامة الشعب، فما بالك إذا ما كان الاثنان - الشعب والأمة - إضافة إلى السلام العالمي كله، معرضين للخطر، أوليست هذه لحظة مناسبة - أو تاريخية وفقاً للمصطلحات المحفورة في تاريخنا السياسي - ليتخذ القادة موقفاً حاسماً

واضحا يضغطون به من أجل الحيلولة دون الانزلاق إلى حرب يدفع الجميع ثمنها.
يصدر البيان الختامي عن القمة، فهل يمكن ولو لمرة أن يكون بيانا واضحا يبين
للشعوب - صاحبة الحق في المعرفة - مواقف قادتها الحقيقية من دون صياغات
توفيقية أو «كسوف».

أعود لمقطع الأغنية التي قد يفسرها بعض الخبثاء بأنني أربط بينها وبين مواقف
الداعين لعدم تقديم تسهيلات عسكرية وهم يفتحون «الباب» بالفعل خفية، وقد
يصلح هذا التفسير، إلا أن هناك تفسيرات أخرى تصلح أيضا، فالمواقف التوفيقية لم
تعد كافية لإصلاح الوضع العربي، والتخفي وراء الصياغات اللغوية لم يعد حصنا
كافيا، وإخفاء الحقيقة عن الشعوب ليس هو الحل، بالفعل «ماعدش فيها كسوف»،
يامه اعملي معروف، قومي افتحي له الباب».

* * * *

(٤)

الطيب والبلطجي والحريف^(١)

كان المشهد متكررا عصر- كل يوم بعد نهاية اليوم الدراسي، يتجمع الصبية استعدادا للعب مباراة في كرة القدم، تقوم الحقائق المدرسية فيها مقام المرمى، ويحدد خط متعرج - وأحيانا خط وهمي - حدود الملعب. ما استوقفني دائما منذ تلك الأيام، هو بروز عناصر ثلاثة رئيسية تتحكم في مسيرة ومصير المباراة، هذه العناصر هي صاحب الكرة، وأكثر الصبيان إتقانا لمهارات اللعب - من كنا نطلق عليه «الحريف» - والعنصر الثالث هو البلطجي. وسوف أفسر ما أقصد من خلال شرح دور كل منهم.

يتحكم الصبي صاحب الكرة منذ البداية، ويلتف حوله معظم الصبية في محاولة منهم لإقناعه بالبقاء للعب مباراة، هو يتمتع لأنه يعرف أنه وحده في هذه اللحظة، من يملك أن تكون هناك مباراة أو ينفذ الجميع، وهم يعلمون ذلك أيضا، وتبدأ مساومته بأن يعطى الحق في أن يختار هو أعضاء فريقه وسوف يكون هو بالضرورة «كابتن» هذا الفريق، وهنا يدخل العنصر الثاني «الحريف» الذي هو ثمن بقاء صاحبنا صاحب الكرة، وتتدخل بعض العناصر لإقناع «الحريف» باللعب مع صاحب الكرة حتى لو كان لا يتقن اللعب، فهذا هو ثمن إقامة المباراة، ويقبل «الحريف» على مضمض مشرطا أن يكون له الحق في تدعيم الفريق بمن يرى من عناصر.

^(١) قصة تونس ٢٠٠٤.

تبدأ المباراة ليفاجأ الجميع - كل مرة - بأن هناك من يدخل وسط الملعب مفسدا المباراة، معلنا ببرود وثقة وجلافة «فيها أو أخفيها»! إما أن أشارك في المباراة أو أخفي وأنهاى هذه اللعبة، وهذا بالطبع هو العنصر- الثالث البلطجي بين الصبية، الذي لا يتمتع إلا بقوة جسمانية قادر بها على أن يفسد المباراة من دون أن يملك أحد الصبية إيقافه، لذلك يتم البحث لحظتها بسرعة عن أضعف الصبية شخصية ويطلب منه الآخرون أن يترك مكانه للبلطجي ليشترك في اللعبة حتى لا يخفيها.

هذه صورة من الذاكرة عن أيام طفولة أظن كثيرين منا أدركها أو عاشها أو شاهدها تقع أمامه. بالنسبة لي قهر أمامي هذه الصورة مرات عدة عند متابعتي لأسلوب إدارة العرب لعلاقاتهم، سواء علاقاتهم داخل دولهم من خلال مؤسساتهم السياسية والاقتصادية، أو من خلال علاقاتهم البيئية، أي العربية - العربية. ولعل حالة القمة العربية الأخيرة التي فشل العرب في عقدها مرة، ويحاولون الآن بشتى الطرق ألا يفشلوا في عقدها مرة أخرى، هذه الحالة تصلح لأن تكون سبب مقنعا لي لاستحضار تلك الصورة القديمة المتكررة بين الصبية - فيما أظن حتى الآن - والمتكررة في حياتنا السياسية داخليا وخارجيا - أيضا حتى الآن.

أظن أنه منذ البداية لو أدرك صاحب الكرة أنه إذا ما امتنع وتحكم فإن اللعبة ستفسد، وبالتالي سوف يفقد هو أيضا إمكانية المشاركة. ولو عرف الصبية أنهم لو وقفوا موقفا واحدا لفرضوا شروطهم سواء على صاحب الكرة، أو على البلطجي الذي يحاول إفساد اللعبة.

كوميديا القمة العربية الفاشلة في الانعقاد أعادت بقوة تلك الصورة الصبيانية إلى الذهن. واستمرار الحالة حتى لحظات كتابة هذا المقال هي تأكيد على أن ما نراه في حياتنا اليومية هو انعكاس فيما يبدو لثقافة مجتمعاتنا، ويبدو أيضا أن ثقافة صاحب الكرة، وثقافة «فيها أو أخفيها»، هي أيضا ثقافة متحكمة في إدارتنا لعلاقاتنا. كان هذا مقبولا عندما كنا صبية، ولكن هذا لم يعد مقبولا الآن، خاصة أن اللعبة تجاوزت حدود لعبة كرة القدم داخل ملعب حدوده وهمية، وباتت الآن لعبة مصير شعوب، حدود ما سيقع عليه تتخطى حدود التخيل.

قصة قمة تونس التي لم تعقد، والتي من غير المعروف ما إذا كانت ستعقد أم لا، والتي من غير المعروف أيضا ماذا كانت أصلا ستكون قمة تونس أم قمة القاهرة، هذه القصة مع كل ما سبقها وصاحبها وما زال يصاحبها حتى الآن هي قصة من قصص العيب العربي الذي سوف يظل يدفع ثمنه أهل هذا الوطن الذين ظلوا حتى الآن في موقع المتفرجين على مباراة تدور داخل حدود وهمية متعرجة، مباراة فقدوا اهتمامهم بها منذ فترة.

* * * *

(٥)

غاب نهار آخر .. وأتت قمة أخرى!!^(١)

غاب نهار آخر، غربتنا زادت نهارا، واقتربت عودتنا نهارا .. هذا ما تغنت به فيروز لأعوام طويلة .

منذ فترة ليست بالقصيرة غابت هذه الأغنية عن أسماعنا ، وكأننا سئمنا الغربة والغياب ، وسقطت قناعتنا بإمكانية العودة . أعلم أن هذه الأغنية تتحدث بلسان أهلنا من الفلسطينيين الذين ما زالوا ينتظرون يوم العودة الذي بشرتهم به قيادات العرب جميعا، وغنت له فيروز آملة في أن كل يوم غربة يزيد هو يوم يخصص من طريق العودة ، ولكن فيما يبدو أن حياتنا كلها كالديون ، تزداد يوما بعد يوم بفضل الفائدة على هذه الديون ، فلا تنتهي، وكذلك فالأمل - ليس فقط في العودة للفلسطينيين - يبتعد .

ليس حديثي اليوم عن عودة اللاجئين، ولكنه عن بعد الأمل في التطور والاصلاح عنا كنظام عربي يبدو أنه شاخ أو شيخ . اليوم تنعقد قمة أخرى، لتزيد قممنا في العدد قمة ، ويتأكد لنا أن غربتنا داخل نظامنا العربي تتزايد يوما بعد يوم، والأمل في أن ينصلح حال هذا النظام أيضا يبتعد ولا يقترب .

^(١) قمة تونس ٢٠٠٤ .

أخيرا تلتنم القمة الأزمة ، التي لم يجد معها تعليقا رسام الكاريكاتير الفنان مصطفى حسين سوى أن يعبر عنه بسخرية مريرة على لسان عمرو موسى في رسم كاريكاتوري، أن القمة ستلتئم لأنهم أخيرا تمكنوا من إيجاد أماكن على الطائرات للقادة للمشاركين في القمة .

ضحك هو كالبكاء من حال أمة ونظام يترنح باختياره في ظل عالم يتحرك إلى الأمام ، بلا هوادة .

القارئ للتقرير المنسوب إلى مؤسسة بوز آلن هاميلتون عن الوضع الحالي للعمل العربي المشترك سوف يصاب بحالة حقيقية من الإحباط ، بعد أكثر من خمسين عاما - تقترب الآن من الستين - يتسم العمل العربي المشترك بغياب التنسيق وضعف العمل العربي المشترك وضعف العلاقة بين المجالس الوزارية العربية وضعف التواصل والتنسيق وعزلة أجهزة العمل العربي المشترك عن بعضها البعض وغياب الأدوار الواضحة وتضارب أدوار الأجهزة والمؤسسات وعدم التنفيذ لكثير من المعاهدات والاتفاقيات العربية، هذا قليل من كثير ذكره التقرير الذي أعدته مؤسسة عربية للحالة العربية ، وهي حالة إن دعت إلى شيء فلا تدعو إلا إلى حالة من الإحباط والألم لحلم لم يكتب له أبدا أن يتحقق ، حلم في أن يكون هناك نظام عربي متماسك ذو قوام قادر على العيش في هذا العالم الجديد .

تنعقد اليوم قمة أخرى لا نتوقع منها إلا أقل من المواقف السابقة ، قمة.. جاهد الحريصون عليها أن تنعقد للحفاظ على الحد الأدنى للعمل العربي المشترك، ولكن مع شديد الأسف فإن هذا الحد الأدنى لا يلبي أبدا

طموحات وتوقعات الناس في الشارع . قمة عانت من الإلغاء مرة ، والتهديد بالإلغاء
مرات عدة ، قمة حتى لحظتها الأخيرة لا يمكن تأكيد انعقادها ، قمة تعاني من
مستوي التمثيل فيها رغم محاولات مخلصين لها بالنجاح في دعمها ودفع آخرين
للمشاركة، قمة لا تعاني فقط من مستوى التمثيل، بل من مستوى القرارات
المتوقعة منها، وهو مستوى أقل ما يوصف بأنه سيكون مخيبا لآمال القطاع المعرض
من الناس في الشارع .

لست أدري الرابط بين أغنية فيروز، غاب نهار آخر، وبين حال النظام العربي،
ولكن أظن أنه رابط نفسي داخلي ، فذات الإحساس بالحزن والألم يمر بي كلما تداعت
إلى ذاكرتي غاب نهار آخر أو نظرت إلى حالنا العربي .
فالغربة تزداد نهارا بعد نهار .

* * * *

العهد والوفاق والتضامن .. نـظـر!^(١)

الأستاذ أبو الوفا كان مدرسا للغة العربية ، قرأت لأول مرة كلمة نظر - بضم النون - علي يديه ، اعتاد أن يكتبها على كراساتنا عندما لا يكون راضيا تماما عما فيها ، فهمنا وقتها أن نظر - بضم النون مرة أخرى - تعني أن ما كتبنا لم يكن بالممتاز ولا بالجيد ، ولا بالسيء جدا ، وبالتالي هو منزلة بين منزلتين ، فهمنا أن نظر - بضم النون - تعني استياء من حال ما قرأ لم يرق إلى حالة الثورة أو الغضب .

في مرحلة تالية اكتسبت كلمة نظر - بضم النون حتى لا ننسى- - معنى مختلفا ، وذلك عندما بدأت أقرأها على الأوراق الحكومية لدى موظفي الدولة ، وعندما كانت تكتب هذه الكلمة كانت تعني ببساطة أن الموضوع المعروض لم يحظ أيضا لا بالموافقة ولا بالرفض ، ولكنه أيضا حالة بين حالتين ، ولكن نتيجتها تعني أن الموضوع المطروح مصيره التجميد والحفظ ، وبالتالي النسيان ، وأن أقصى- ما يحتمله أو يستحقه أن ينظر إليه نظرة باردة لا معنى فيها ولا قرار منها ، ويمر مرور الكرام أمام عين الموظف الكسول بطبعه، وغير القادر علي اتخاذ قرار بفرض أنه يملك هذه القدرة . وهكذا اكتسبت كلمة نظر - بضم النون وأرجو ألا تملوا من التذكير - معنى جديدا لدي ،، قديما لدي التفكير البيروقراطي ،، وهو معني التجميد والحفظ والنسيان الملهذب . وقد أفتح قوسا هنا وأدافع عن اتهام جهاز البيروقراطية بالغباء ، ففي ظني أن الجهاز البيروقراطي يتمتع بقدر عال من الذكاء

^(١) قمة تونس ٢٠٠٤ .

والقدرة على نحت طرق تعبيرات جديدة قادرة على التكيف لإعاقه أية محاولة لتجاوز معوقات الجهاز البيروقراطي ، وهذه شهادة أردت تسجيلها .

عندما خرجت علينا صحف الإثنين الماضي صبيحة نهاية مؤتمر القمة العربية في تونس بأنباء مفادها أن الخلافات بين الدول العربية قد استمرت حتى اللحظة الأخيرة حول وثيقة العهد والوفاق ، وحفاظا على ماء الوجه أمام الشعوب العربية والعالم - أظن أن الترتيب مختل - فقد تم الاتفاق علي أن يوقع وزراء الخارجية على وثيقة العهد والوفاق بتوقيع نظر - بضم النون - أقصد أن يوقع الوزراء بالأحرف الأولى، ولست أدري لماذا ليس بالأسماء الكاملة؟ هذه دعاية - التفسير الذي قدم لعدم توقيع الزعماء على الوثيقة أن يعلن الزعماء رفض توقيعها قبل أن تمر عبر القنوات الشرعية في بلادهم وتوافق عليها الجهات المختصة فيها والبرلمانات - ان وجدت - وذلك اتباعا للأصول السياسية - هكذا - وبالتالي فإن توقيعها يتعارض والأصول السياسية.

قد يكون من المناسب هنا التذكير بأن وثيقة العهد سميت بأنها وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية ، ويجدد بموجبها القادة التزامهم بميثاق جامعة الدول العربية وتنفيذ القرارات المتخذة في إطارها ، والالتزام بتطوير العمل العربي المشترك في كافة المجالات وإصلاح آليات عمل الجامعة العربية . هذا هو المضمون العام للوثيقة التي لم يتمكن القادة من الاتفاق على التوقيع عليها ، لذا وقع عليها وزراء الخارجية بتعبير نظر.

قدرات الجهاز البيروقراطي هائلة على ابتكار وسائل جديدة دائما على العيش والاستمرار في العرقلة ، وقدرات العرب أيضا هائلة علي نحت الجديد من الوسائل التي لا تؤدي في النهاية إلا إلى استمرار التجميد والمصطلحات التي لا تعني سوى التجميد ، وأساليب الحركة التي نتيجتها في أحسن الظروف محلك سر إن لم يكن للخلف در.

(١)

وزراء خارجية الفسيفساء العربية^(١)

في ذلك المبنى العتيق المواجه لنيل القاهرة الذي لا يخلو من فخامة تميز الطراز العربي في الديكورات الداخلية، ذلك المبنى المسمى منذ أنشئ بجامعة الدول العربية، داخله تنتشر لوحات فسيفسائية لتجميع هذه القطع من الفسيفساء المتعددة الألوان والأشكال والأحجام لتخرج في شكل لوحات تبهر النظر.

وكهذه الفسيفساء يبدو الموقف العربي - ليس فقط الحالي ولكنه كذلك منذ سنوات طويلة - وإن نجح الفنان القديم في تجميع هذه الفسيفساء في شكل لوحات جدارية، فإن قطع الفسيفساء العربية ما زال سر تجميعها وإخراجها في مظهر مقبول سرا مجهولا، فشلت المحاولات جميعها حتى الآن في جعل هذه الفسيفساء تتجمع في شكل واحد صلب يعطي الإحساس بالثقة والاحترام.

اليوم يجتمع وزراء خارجية الفسيفساء العربي المبعثر والضعيف في محاولة لبحث صيغة أو موقف. يأتي الاجتماع متأخرا «بعض الشيء» كما يعتبره البعض، «متأخرا جدا..» كما يعتقد معظم العرب البسطاء في شوارع العرب الممتدة من الخليج إلى المحيط.

^(١) قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣ .

يأتي اجتماع اليوم للبحث عن موقف عربي متماسك وواضح، ويأتي الاجتماع والعالم كله يهوج بمظاهرات الرفض للحرب دون مبرر أو الحرب من أجل البترول، يأتي اجتماع اليوم أيضا وقد حسم الألمان والفرنسيون والصينيون والروس موقفهم واضحا من رفض الحرب واتخذوا مواقف واضحة في مختلف الساحات والمجالات والمجالس من المجالس الخاصة وحتى مجلس الأمن.

ويبحث الراضون للحرب عن موقف عربي داعم من الدول العربية - المتضرر الأول من أي حرب قادمة - ليدعم من موقف تلك الدول، ولكن حتى اليوم لم تخرج جملة عربية متفق عليها تعبر عن موقف عربي واضح متماسك رافض لهذه الحرب. وبينما يخرج دعاة السلام في العالم في مظاهرات راقية ومظاهر متحضرة لتنظيم حملات قوية ومؤثرة ضد الحرب، لم نتمكن نحن حتى الآن في مجتمعاتنا العربية من تنظيم مثل هذه المظاهرات على هذا المستوى، أو حملات تنضم إلى مثيلاتها في أنحاء العالم وتدعمها.

الدعوة المصرية لقمة عربية تأتي في وقت حرج، ولكنه متأخر، لم أتمكن أبدا من أن أفهم تلك التحضيرات الطويلة، والمساجلات والنقاشات حول جدوى قمة عربية دون إعداد كاف. لست أدري ما هو حجم الإعداد المطلوب أكثر من وجود خطر حرب تدق على الأبواب. اجتمع قادة العالم شرقه وغربه منذ بدايات الأزمة، واجتمعت التكتلات العالمية المختلفة عدة مرات، ولكن بعض العرب - بل معظمهم - لم يروا ضرورة ملحة لعقد مثل هذه القمة. ورغم ذلك فإن تأتي متأخرة أفضل من ألا تأتي أبدا.

اليوم تبدأ اجتماعات وزراء الخارجية العرب تهيئدا لقمة عربية تشهدها شرم الشيخ الأسبوع المقبل، وأملنا - وهو ما بقي لنا من حق - في أن ينجح هذا الاجتماع أو تلك القمة في حل لغز الفسيفساء العربية لتخرج لوحة - أو موقف - يحمل الحد الأدنى من التجانس والاحترام.

(٢)

حقاً إنها فسيفساء عربية!!^(١)

قدم أحد نواب البرلمان المصري سؤالاً أو استجواباً - لا أذكر - حول أسباب ازدياد حالة الاكتئاب عند الشعب المصري، واتهم فيه الحكومة بأنها سبب في هذا الاكتئاب. وأنا هنا أطور هذا الاستجواب إلى بعد أكثر من بعده المصري المحلي، عندما اقترح أن يمتد الاستجواب ليشمل الشعوب العربية جميعها، وأطوره إلى بعد مرضي آخر عندما أضيف إليه أعراضاً أخرى غير الاكتئاب، مثل عدم الثقة بالقدرة على الفعل، اليأس من الحالة العربية، الإحساس بالدونية أمام شعوب ما زلنا نعتقد أننا أساس نهضتها. وأقترح ألا يطرح هذا الاستجواب على البرلمان المصري ولا على أي من البرلمانات العربية - إن وجدت - ولكن أن يضاف كبند رئيسي- على اجتماعات وزراء الخارجية العرب، واجتماعات القمة القادمة، وأطالب بأن يذيل هذا الاستجواب بطلب تحديد المسؤول عن هذه الحالة، وبشكل أدق، حدود مسؤولية المجتمعين عن هذه الحالة.

في مقال سابق تحدثنا عن الفسيفساء العربية، وثنينا - وبعض الأمانى ما زالت مشروعة - أن يتمكن وزراء خارجية الدول العربية في اجتماعهم من أن ينجحوا في أن يجمعوا هذه القطع المتناثرة من الأحجار - أو الدول - المختلفة الألوان والأحجام والأشكال - والأهداف أيضاً - في لوحة تمتلك الحد الأدنى من التكامل والتجانس، وتؤكد على أن ما يسمى بالنظام العربي

^(١) قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣ .

يملك القدرة على الإعلان الواضح عن موقف محدد تجاه قضايا تمسه أكثر مما تمس غيره على الكرة الأرضية. كان الأمل في أن تخرج لوحة تعيد إلى المواطن العربي الحد الأدنى من الثقة في نظامه، وتساعد على الخروج من حالة اللا ثقة والاكنتاب، كان الأمل في أن يخرج ممثلو القادة بموقف جدير باحترام أبناء «النظام العربي» واحترام «النظام العالمي»، ولكن ما حدث - وتابعناه جميعا - كان أشبه بمسرحية هزلية مكررة، كان يمكن لنا أن نضحك منها سابقا، ولكنها في هذه المرحلة وهذه الأيام لا تدفع إلا إلى ضحك هو أشبه بالبكاء.

انتهت اجتماعات وزراء خارجية الفسيفساء العربية، وأثبتت بالفعل أن ما يطلق عليه «النظام العربي» هو حقا نظام «فسيفسائي» أشبه بلعبة الـ Puzzle، وأن سره ما زال سرا مخبوءا لم يتمكن إنس بعد من معرفته.

انتهت اجتماعات وزراء خارجية ما يسمى بـ «النظام العربي» بتلك الضجة التي تابعتها جميعا الأحد الماضي وحتى اليوم، ويجتمع الوزراء ذاتهم مرة أخرى الخميس القادم قبيل اجتماع القمة الذي شهد جدلا لا يدل إلا على أزمة مزمنة يعاني منها «النظام العربي»، ولا يؤكد إلا على استمرار حالة الاكنتاب العربية العامة. أظن أن البرلمان المصري رفض مناقشة الاستجواب حول ازدياد ظاهرة الاكنتاب، وأعتقد أيضا ان اجتماعات العرب القادمة سوف تحذو حذو البرلمان المصري، فلن تناقش ظاهرة الاكنتاب العربي، وفقدان الثقة والإحساس بالعجز، وغالب الظن أن المجتمعين أيضا لن يجيبوا عن السؤال المهم حول: «إلى أي مدى أنتم مسؤولون عن هذه الحالة؟».

* * * *

(١)

المتهمون

لكل جريمة طرفان، ضحية ومتهم، وضحية الجريمة التي بدأت فصولها الأخيرة على أرض العراق منذ أيام معروفة، وهي الشعب العراقي الذي دفع الثمن طويلا من قبل ويستمر في سداد دين لا يعرف من أين أتى.

أما المتهمون في هذه الجريمة فهم كثر، ويحтар المرء في أن يحدددهم وفقا لحجم تورطهم في الجرم، ليس سهلا تحديد من هو المتهم الأول أو الأخير في قائمة الاتهام. ولكن ما سنحاول الإشارة إليه هو طرح أسماء من يعتقد أنهم متهمون، وأترك لكم مهمة ترتيب المتهمين.

عندما شاهدت الرئيس الأميركي جورج بوش - الذي بدأ العراقيون يحملونه أوصافا عديدة - أثناء كلمته الأولى عقب بدء العمليات العسكرية ضد العراق، وكان يتحدث عن الأبرياء الذين سوف يحاول تجنب قتلهم أو إصابتهم، ركزت في عينيه وبدا لي كممثل سيئ يحاول ابتزاز عطف الجمهور، والجمهور يعلم وبوش يعلم أنه ليس محلا لهذا التعاطف أو هذه الثقة. لم أستطع إلا أن أشعر بأن رئيس القوة العظمى في عالم اليوم، ما هو إلا زعيم لقوة متعجرفة.

حولت «الريموت» إلى التلفزيون العراقي، فشاهدت دليلا آخر يشير بوضوح إلى المتهم الثاني، مظاهرات لرجال ونساء وأطفال يحملون في أيديهم صورا للرئيس العراقي، يغنون ويهتفون «بالروح بالدم نفديك يا صدام»، بدوا لي كالطير المذبوح يرقص من الألم، وتداعت إلى ذهني القصص الكثيرة التي سمعتها من أصدقاء عراقيين عاديين عن الأهوال التي

عاشوها، وما زال أهلهم يعيشونها في بلدتهم، وتداعت إلى ذهني أيضا الروايات الكثيرة عن طبيعة نظام الحكم هناك، وعن الدماء الكثيرة التي تلون أياما - بل أعواما - من تاريخ العراق طوال الحقبة الماضية وما زالت.

ويقف في قائمة المتهمين النظام العربي، ذلك النظام الذي واجه منذ أعوام طويلة سؤالا متكررا أمام كل أزمة «هل تلك هي نهاية النظام العربي؟» وتنتهي الأزمة، وتأتي أخرى لي طرح ذات السؤال. وأظن أن الوقت قد حان الآن لتغيير صيغة السؤال «هل هناك ما يمكن تسميته بالنظام العربي؟»، لقد وقف ما يسمى بـ«النظام العربي» موقفا لا لون له ولا قوام، ولأنه - أي النظام - ابن الأنظمة العربية المشتتة الشاردة، المتنازعة المتصارعة، فقد أتى ابنا - أي النظام - يحمل جينات أهله، فبدا عاجزا عن التعامل مع المشكلة العراقية التي بدأت قبل قصف الأيام الأخيرة بعقدين من الزمان تقريبا.

أما الأنظمة العربية - معظمها - فقد آثرت التعامل بمنطق المصلحة قصيرة النظر، أو النفاق السياسي مع النظام العراقي خلال الفترة الماضية، ورأينا نظاما تغمض عينيها عن أصل المشكلة وتؤثر التعامل، يحكمها في ذلك النفاق السياسي لشعوبها أو النظام العراقي، أو لمصلحة قصيرة النظر أو حسابات سياسية أو اقتصادية ثبت الآن أنها خاطئة.

ولا أملك أن أعفي قطاعا عريضا من المثقفين والسياسيين من قائمة الاتهام، أولئك المثقفون والسياسيون الذين غضوا الطرف عن ممارسات النظام العراقي والنظام العربي، وتناسوا كل ما يتشدقون به عن حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، وبديلا عن مناصرة الحق وما يدعون أنهم يؤمنون به، ناصروا وناققوا نظاما وأنظمة أهدرت الشعب العراقي وفي الطريق شعوبهم.

القائمة طويلة، والقرائن عديدة، وأكثر منها الأدلة، والآن أتى دوركم لتحديد من هو المتهم.

* * * *

(٢)

محمد ع. محمد ن.

«بالروح بالدم نفديك يا عراق» كان هذا هو الشعار الذي رفعه ويرفعه الآلاف من العراقيين الآن في مظاهراتهم التي تخرج عفوية لأول مرة منذ عقود. ترك صدام حسين موقعه في الشعارات وتركه للعراق صاحب الحق الأول والوحيد في أن يفدى بالروح أو بالدم من قبل أبنائه، وليت قادة العالم الذين يحتلون مثل هذا الموقع في شعارات بلادهم أن يتخلوا هم طوعية عنه - أي الموقع في الشعار - قبل أن يجدوا أنفسهم خارجه - أي المقعد وليس الشعار.

تلك المظاهرات التلقائية هي أحد المظاهر الصحية القليلة التي بدأت تدب في أوصال العراق المحتل الآن من القوات الأميركية والبريطانية بالاشتراك مع شخصيات تحمل الجنسية العراقية - إضافة إلى جنسيات أخرى - عادت بصحبة تلك القوات - بعضهم يعود لأول مرة - طمعا في منصب قيادي، أو أملا في أداء دور يجزون عنه، أولئك من يسمون أنفسهم المعارضة العراقية في الخارج، وبعضهم اختار الخارج لأنه مطار د ب جرائم تمس الشرف في الداخل، فاختار الخارج «كملاذ آمن»، ويعود اليوم إلى الداخل محمولا على فوهات مدافع قوات التحالف.

لا أظن أن الآلاف الذين يخرجون الآن إلى شوارع العراق مطالبون بخروج قوات التحالف، أملين في الوحدة يقبلون أن يكون حكامهم الجدد هم

أولئك الآتين عبر البحار، هم بالتأكيد - أي العراقيون - لا يستحقون ذلك العقاب بعد طول معاناة مع نظام صدام ومن سبقه. حق أولئك الذين يتظاهرون في الشارع اليوم أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم في إطار سياسي يرتضونه، وفي إطار وحدة وطنية يختارونها ولا تفرض عليهم. التعامل مع العراق بمنطق الغنيمة لن يؤدي إلا إلى مزيد من التمزق والتشرذم، وعودة أبطال المعارضة الورقية من الخارج لحكم الداخل لن يكون إلا بداية لمعاناة جديدة لا يستحقها أولئك الذين تحملوا صداما، وقاوموا غزو التحالف قدر طاقتهم، واليوم يخرجون يطالبون بالحرية الحقيقية.

تمكن العراقيون نسبيا من تجاوز صدمة الانهيار المفاجئ على عكس العديد ممن هم خارج العراق، ومن أمثلتهم ذلك المواطن الذي سمى نفسه «محمد ع محمد ن» وأرسل رسالة إلى صحيفة «صوت الأمة» القاهرية ليعلن فيها أن «أصحاب الأقلام الرخيصة والجنرالات الاستراتيجيين كلهم سيدفنون رؤوسهم في الوحل خزيا عندما يلقنهم الزعيم المفدى العظيم صدام حسين دروسا أليمة في الفكر العسكري العبقري».

«محمد عين محمد نون» نموذج لمن لم يصدق بعد ما حدث، وهو الأمر الذي تجاوزه العراقيون، ولا نتمنى أن تصل بهم الأمور وتطوراتها إلى الحد الذي ينتشر فيه بين العراقيين العديد من النماذج مثل محمد عين محمد نون، والتي تترحم على أيام صدام حسين وتترقب عودته.

* * * *

(٣)

صدام حسين الرئيس ..

صدام حسين الحشيش!

تمكنت قوات مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية المصرية من ضبط تجار مخدرات يروجون لصنف جديد من الحشيش اسمه «صدام حسين»، ويعد هذا النوع أو المنتج أحدث أنواع الحشيش، ولاقى رواجاً بين المتعاطين، وبالتالي صار أغلاها سعراً. ما سبق هو خبر حقيقي وليس مفتعلاً، وضبط هؤلاء التجار مروجي حشيش صدام حسين تزامناً بالصدفة مع يوم إلقاء القبض على صدام حسين، ولا أعتقد أنه كان هناك أي تنسيق بين عمليتي الضبط، ضبط تجار حشيش صدام وضبط صدام الرئيس، ولكنها مصادفة. وأيضاً لا أظن أن المصادفات كلها ليست ذات دلالة، ولكني أعتقد أن بعض المصادفات تحمل دلالات مهمة، وأيضاً يمكن لنا نحن أن نحملها دلالات نعتقد أنها مهمة.

في وقت الأزمات - لاحظت أنني أتحدث كثيراً عن وقت الأزمات - تسود حالة من الرغبة في الهروب المتطرف هذا الهروب يأخذ أشكالاً مختلفة، ابتداءً من إدمان المخدرات إلى إدمان السياسة، وما بينهما تزداد نزعات التطرف والإرهاب والفساد والانحلال، بالتزايد في الإدمانين، يبتعد المجتمع جله عن الوسطية ويتشتت ما بين أطرافه المتناقضة. ضمن هذه الحالة المتطرفة تلعب السياسة والإعلام دوراً مهماً في ترويج أفكار وأشخاص يتقمصون أو يتلبسون حالة المهدي المنتظر والمخلص (بضم الميم وتشديد اللام)، ونزايد -

أو يزايد بعضنا - في الإعلام على مسألة الجماهير العريضة اليائسة المشتتة في أطراف المجتمع المتطرفة، وتبدأ عملية التسويق أو التخدير، وابتلع الناس الطعم، ويدخلون في دائرة الادمان، ويعتقدون أن تلك البضاعة - أو الزعيم أو القائد - هو الحل الحقيقي، تبدأ حالة الإسقاط من واقع كل شخص على المخلص أو المخدر المنتشر ناظرا إليه باعتباره القادر الذي تتجسد فيه إمكانية تحقيق أحلامه المجهضة وواقعه الصعب، أو على الأقل يعتقد أنه - أي هذا المخلص - هو التعويض عن حالة القهر واليأس والانهازم عندما يراه واقفا - أو هكذا يعتقد - أمام الأعداء - أي أعداء - وعندما يسمع منه أو ينقل عنه أنه البوابة الشرقية أو الغربية أو من أي اتجاه - للدفاع عن الأمة العربية التي تعيش أكثر أيامها امتهانا.

صدام حسين - الرئيس وليس الحشيش - تم ترويجه تحت هذا الإطار، وتحول إلى «حشيش» أدمناه ، وساعده في ذلك آلتة الإعلامية وواقعنا السياسي والإعلامي، والغريب أنه حتى بعد سقوط بغداد والعراق تحت الاحتلال الأمريكي - بسبب صدام في الأساس - استمرت حالة الترويج له، وبالتالي استمرت حالة الإدمان، وساهم في ذلك قطاع لا بأس به من أجهزة الاعلام ومن المثقفين والسياسيين العرب، ولا أستبعد هنا - عملا بنظرية المؤامرة - أن تكون أطراف غربية أو أميركية ضالعة في ذلك أو على الأقل سعيدة باستمرار ترويج الحشيش، صدام حسين هذه المرة ليس الرئيس القومي حارس البوابة الشرقية، ولكنه المقاوم المناضل المجاهد ضد الاحتلال، الذي يلهب المقاتلين بخطبه الحماسية عبر شرائط الكاسيت، وصدق مرة أخرى البسطاء المغلوبون على أمرهم المحبطون من واقعهم، المتألمون لامتهانهم على أرضهم من أعداء الداخل وأعداء الخارج، من محتل الداخل ومحتل الخارج، صدقوا مرة أخرى ليس اقتناعا، ولكن رغبة في التصديق، أو هي حالة

استمرار للإدمان الذي دأبوا عليه طوال سنين، ظلوا مصدقين حتى اللحظة التي شاهدوا فيها رجلا أشعث الشعر خارجا من حفرة - كما قالوا - متعاوناً مسلماً قالوا عنه إنه صدام حسين، والغريب أنه حتى الآن ما زال الكثيرون يرفضون أن يصدقوا أنه هو صدام حسين، هم في الحقيقة أشبه بمن يرفض أن يتخلى عن المخدر الذي أدمنه عمراً طويلاً، لذلك استمرت حالة الرفض لتصديق ما يشاهدونه بأعينهم، وبدأ البحث الذي لن يتوقف تحت أي ظرف عن أسباب تفسير عدم مقاومة بطلهم أو «حشيتهم»، بل حتى عدم استخدامه الرصاصة الأخيرة التي وعد أنه سوف يستخدمها ليحرم أعداءه لذة التشفي وسعادة لحظة الانتصار.

ولكنه فيما يبدو أبي إلا أن يذيق المدمنون عليه صدمة الإفاقة على الحقيقة المرة، إنه ليس إلا ديكتاتورا أضع بلده وتسبب في احتلاله وصدمة للمرة العاشرة جماهير المدمنين على الوهم والخرافة وانتظار المخلص، والتي روجها ويروجها واقع سياسي محبط، وواقع اجتماعي «أقل تقدماً» - حتى لا أقول متخلفاً - وقطاع من الإعلام أدمن ترويج مثل تلك الخرافات والمخدرات.

سقوط تجار حشيش صدام حسين في أيدي أجهزة الأمن المصرية سيتسبب فيما أظن في ارتفاع أسعاره، وسقوط صدام حسين الرئيس لا أظن أنه سوف يوقف استمرار تجارة الوهم والخرافة.

* * * *

نرفض خطاب بوش

ولنناقش مضمونه

أعلن من السطر الأول أنني ضد أي تدخل سافر من قبل أي قوى أجنبية لتغيير أو لفرض تغيير واقع داخل أي دولة، وأن التغيير هو حق لنا - ان استطعنا امتلاكه فعلا - وليس حقا لأي طرف خارجي.

بعد هذه المقدمة التي أصبحت لا بد منها في هذه الأيام التي تتطير فيها الاتهامات مثل الألعاب النارية العشوائية من اليمين ومن اليسار، وأحيانا من أعلى ومن أسفل، اتهامات من كل القوى السياسية غير السياسية، بعد هذه المقدمة التي وددت أن أبرئ نفسي فيها بداية أقول، إن الضجة التي افتعلت حول خطاب بوش هي مقبولة شكلا، لكن المضمون في حاجة إلى مراجعة.. أتفهم تماما رفض تدخل الرئيس الأميركي في الشؤون الداخلية للمجتمعات العربية، حتى وإن كان ذلك وفقا للحسابات الأميركية ضرورة أميركية، ولكن ما توقفت أمامه هو أن الهجوم انصب على بوش بسبب خطابه الذي دعا فيه الدول العربية إلى مزيد من الديمقراطية، ولم يتوقف أحد لمناقشة مضمون هذا الخطاب، والذي أظن أن معظمنا استمع ملخصا له من إحدى الفضائيات أو من أحد الأصدقاء في جلسات الإفطار والسحور الرمضانية، ولم يكلف معظمنا نفسه قراءة مضمون الخطاب. ويذكرني هذا الهجوم نفسه الذي انطلق

وقت أطلق وزير الخارجية الأميركي كولن باول المبادرة المعروفة باسمه، وهي المبادرة التي اكتشف معظمنا بعدما هدأت عاصفة الهجوم أنها تتضمن جزءا من الحقيقة الأليمة التي يعيشها الكثير، ولا نبالغ إن اعترفنا أن باول لم ير كل الحقيقة التي نعيشها، والتي هي أكثر قسوة مما طرح في مبادرته الشهيرة.

كنت أتوقع أن يتوقف دعاة الديمقراطية وإعادة بناء المجتمع أمام مضمون الخطاب، ويبدأون البناء عليه، وليس الرفض المطلق لما فيه، أنا شخصا لي تحفظ أساسي - كما سبق أن ذكرت - على حق الآخرين في التدخل في الشؤون الداخلية لنا حتى وأن اكتسبوا أو اختطفوا هم هذا الحق، وتحفظي على المضمون مبني على أن إدراك الرئيس الأميركي لحقيقة الأوضاع في المنطقة فيما يبدو هو إدراك ناقص وغير متكامل، وقياسه للتطور الديمقراطي المجتمعات العربية هو قياس كوميدي - من وجهة نظري - يغيب عنه الكثير من الإدراك لحقيقة الأوضاع، وهو قياس لا يمكن إلا أن أنظر إليه بريبة حول المغزى من تأكيده على الإشادة بتقدم بعض الدول في مسيرة الديمقراطية وفقا للمعايير الأميركية وتعثر البعض الآخر، ومطالبة البعض الثالث بالمزيد من الجهد.

ليست فقط صحيفة «الفايننشال تايمز» هي التي تؤكد أن العالم العربي يتشكك في دعوة بوش إلى الديمقراطية ولا يصدقها، بل أستطيع أنا وأنت وكل شخص آخر أن يشكك تماما في هذه الدعوة الأميركية، ونستطيع أن نجد أسبابا وأهدافا أميركية متعددة وراء هذه الدعوة، بل إن حدود وملامح هذه الدعوة هي أيضا محل تشكك، فالأكيد أن أي شكل من أشكال الديمقراطية

التي يمكن أن تهدد المصالح أو السياسات الأمريكية في المنطقة أو العالم سوف يقف أمامه الرئيس الأمريكي شخصيا، إذ المطلوب أميركا هو ديمقراطية وفقا للمصالح الأمريكية.

رغم كل ما سبق، فإنني ما زلت أعتقد أن الهجوم أو انتقاد خطاب بوش لا ينبغي أن يعمينا عن أن بعضا مما طرح فيه صالح للبناء عليه من قبل دعاة الديمقراطية، والمشاركين في محاولة إصلاح مجتمعاتنا من داخلها لا من خارجها، وإلا فدعونا نتفق جميعا على أن نهاجم خطاب بوش، وبوش شخصيا، ولكن لنناقش مضمونه.

* * * *

الفصل الثالث

دماء على جلايب بيضاء

الهجرة إلى الأطراف والتطرف وأشياء أخرى

لم يكن صعباً أن أجد في معاجم اللغة تعريفاً للتطرف والوسط، وأظنه أيضاً لن يكون صعباً إذا ما حاولنا نحن من خلال نظرتنا لواقعنا أن نضع تعريفاً أو مفهوماً مجتمعياً لتلك اللفظية.

التطرف في اللغة هو: لفظ مشتق من «الطرف» أي الناحية، أي منتهى كل شيء، وتطرف في لسان العرب يعني «أق الطرف» وجاوز حد الاعتدال وابتعد عن «الوسط». إذا باختصار فإن التطرف هو التنحي، تجاوز حد الاعتدال: أي البعد عن الوسط.

ما سبق هو التفسير اللغوي، والذي أظن أنه لن يتناقض كثيراً مع محاولة تعريفنا أو تلمسنا لحضور هذين المعنيين في مجتمعاتنا. في ظني أن أخطر ما يمكن أن يهدد مجتمعاً من المجتمعات أن يصاب في منطقة الوسط، وذلك عندما تتحول منطقة الوسط والاعتدال فيه إلى منطقة طاردة نحو أطراف المجتمع، وفي هذا السياق، فإن هجرة أبناء المجتمع إلى أطرافه هو إضعاف أكيد لبنية هذا المجتمع.

في ظني أيضاً - وبعض الظن صحيح - أن قوة المجتمعات تقاس بعمودها الفقري - سياسياً وديموقرافياً واقتصادياً - وهذا العمود الفقري هو منطقة الوسط، بمعنى أنه كلما كانت سياسات وسلوكيات ومواقف واقتصادات المجتمع تتركز في منطقة الاعتدال وعدم الغلو والتجاوز، كلما كان ذلك

دليل صحة وقوة لهذا المجتمع. وكلما كان الأمر عكس ذلك، فإن ذلك دليل لا ريب فيه على أن المجتمع يواجه أزمة، تتفاوت حدتها وخطورتها بدرجة هجر منطقة الوسط والهجرة نحو الأطراف.

الإرهاب والإدمان هما وجهان لعملة واحدة، وهما نتيجة لهجرة المنتمين لهما إلى تلك الأطراف، كذلك التزمت والانفلات، التسول والسرقعة، الغنى الفاحش والفقر المدقع، كل تلك المتناقضات هي أبناء لحالة انهيار الوسطية والاعتدال في المجتمع. عندما يضطر الشباب أن يترك منطقة الاعتدال في المجتمع، أو يطرد منها، فإنه يهاجر إلى أحد أطراف المجتمع، وهذا الطرف الذي يهاجر إليه يمكن أن يكون طرف الإرهاب أو طرف الإدمان، الدوافع التي تدفع هؤلاء الشباب إلى هذه الأطراف تكاد أن تكون واحدة، ولكن تتدخل عوامل أخرى محيطة هي التي تحدد أي طرف متجاوز يتم تسكين هذا الشاب فيه. كذلك فإن حالة العري التي تقابلها حالة الاختفاء والتمترس وراء كل ما يمكن من ثياب وسواتر، هي نتاج لعوامل الطرد التي تدفع بأولئك الفتيات والنساء إلى الهجرة إلى طرف التعري أو التخندق.

باختصار فإن غياب الوسطية، التي تعني العدل والسماحة عن المجتمع، تدفع بأبنائه إلى الهجرة إلى أطرافه، ويدفع ثمن ذلك المجتمع بكل عناصره، هذه الحالة من الهجرة من الوسط إلى أطراف المجتمع لها عوامل متعددة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهذه العوامل منها أيضا ما هو داخلي وما هو خارجي. ولكن العنصر الغالب والحاضر دائما في كل هذه العناصر هو الإحساس بغياب العدالة وغياب الإحساس بالحضور والمشاركة. ويمكننا ببساطة ودون أن نفرط في التفاصيل الكثيرة أن نلمس تطبيق هذا الغياب للعدالة وذلك التغييب للمواطن في كل العناصر التي ذكرناها من قبل، داخليا وخارجيا.

فغياب العدالة الاقتصادية في المجتمعات، وغياب العدالة السياسية، والحرمان من حق المشاركة في القرار، والتغيب الفكري والسياسي، كل هذه الآثام تتحملها نظم الداخل، السياسية والاجتماعية والثقافية، وبعض من القوى الخارجية التي تمارس أقصى أنواع الظلم في ممارساتها تجاه المنطقة.

كل هذه العوامل جميعا لا تفعل شيئا إلا خلق حالة من اليأس لدى أبناء المجتمع تجعلهم يكفرون بالعدالة والسماحة، ولا يجدون ردا مناسبا على هذه الحالة إلا بالهجرة إلى الأطراف المختلفة بتناقضاتها، ويتحول المجتمع إلى حالة انقسام حادة، مواجهة منتظرة في أي لحظة، وهذه الحالة من المواجهة أو الصدام المتوقع لن يجد المجتمع وقتها منطقة فيه قادرة على امتصاصه، لأن المنطقة الوحيدة المؤهلة للقيام بهذا الدور هي منطقة وسط المجتمع التي هجرها أهله وكفروا به.

قد يبدو ما فات وكأنه حالة من التفلسف أو الهلوسة الكلامية، ولكن إعادة قراءة تلك الهلوسات ومحاولة تطبيقها على واقعنا، يمكن أن تقود إلى نتيجة تقول إنها ليست هلوسات ولكنها كابوس يملك من مقومات الواقع الكثير، ولن يكفي التمني أن يحول دون تجنب نتائج هذا الكابوس، ولكن إدراك هذه الحالة والتعامل معها من قبل النخب الحقيقية في المجتمع، واستعادة روح الحوار الجاد والحقيقي، قد يكون هذا بداية لإعادة الأمل لأبناء المجتمع للعودة من مهاجرهم في الأطراف إلى الوسط.

* * * *

ولا يزال النفاق يفرز إرهابا

النفاق والغباء والظلم وسوء الفهم وسوء النية وسوء التربية وسوء المجتمع، كل هذه الصفات وغيرها تصلح أسبابا لتفسير تزايد النزعة الارهابية عالميا، وإسلاميا على وجه الخصوص. نجح «المجاهدون» الجدد في تلطيخ وجه الحضارة الإسلامية بمزيج من الدم والبارود. نجح نتاج النفاق والغباء في المجتمعات الإسلامية من «مجاهدي» هذه الأيام في تشويه صورة الجهاد ومفهومه ومضمونه. وها هي دماء أبرياء تسفك على أرض الله بيد من يدعون أنهم المجاهدون في سبيل الله، وما هم إلا إفراز تعيس لأمراض مجتمعات وعصر.

باتت عادة أصيلة لدينا أن نرى أعراض المرض تنخر في أجسادنا وأجساد مجتمعاتنا، ولا نملك إلا أن ننظر لها في بلادة غير مباليين. نشترك جميعنا في هذا، سلطة وقوى سياسية واجتماعية ومثقفين، بل يزداد الأمر بشاعة وعبثا عندما ينخرط كل هؤلاء أو بعضهم في مرحلة ما لينافقوا تلك التيارات التي اختطفت الدين رهينة، ورفعت كل أدوات التهيب بدءا من التكفير وحتى الاغتيال في وجه كل من حاول نقاشها أو دفعها عن غيها. هذه حقيقة غرضنا الطرف عنها لسنوات طويلة في بلادة - أيضا نحسد عليها. وامتألت الساحة بأصوات بربرية لعنف هذه التيارات، بل سعت بعض قوى سياسية للمهادنة والتنسيق معها، ووجدت من رجال أعمال غطاء اقتصاديا هائلا لها، وتورط سياسيون ومسؤولون في دعم أو غض الطرف عن هذه التيارات

وممارساتها. ولم يتخلف عن ركب النفاق الاختياري هذا عدد لا بأس به من المثقفين - أو أدعيائهم - والكتاب، باحثين مبررين لتوجهات لم تجد صعوبة أن تترجم فيما بعد إلى سلوك إرهابي دفع ثمنه أبرياء من دمائهم التي سالت، ليس فقط في استنبول مؤخرا ولا الرياض قبلها بأيام، ولكنها بدأت منذ زمن أطول عندما مارست هذه الجماعات إرهابها في شوارع وحارات مدن مصر والجزائر. الجماعة الإسلامية المصرية اكتشفت حقيقة الخطأ الذي وقعوا فيه سنين طويلة، أريقت فيه دماء أيضا كثيرة، وهذا الاكتشاف حتى لو كان متأخرا، إلا أن الاكتشاف المتأخر أفضل كثيرا من العناد والثبات على الخطأ. يقول قادة الجماعة الإسلامية تعليقا على تفجيرات الرياض التي وقعت في مايو (ايار) ٢٠٠٣ «لقد جاءت هذه التفجيرات لتلقي مزيدا من اللبس والغموض حول مشروعية الجهاد ضد المحتلين من ناحية، والعمليات الإرهابية ضد المدنيين والأجانب من ناحية أخرى (...) إن هذه العمليات وأشباهاها تؤدي وتساعد على الخلط المتعمد بين الجهاد لدفع المظالم، والإرهاب المرادف للظلم (...)، علينا أن نذكر كل من قام بهذه التفجيرات ومن ينوي القيام بمثلها أنهم يقدمون بلادهم غنيمة باردة لأعداء الإسلام».

هذه شهادة ورؤية من شاركوا من قبل في عمليات دفع المجتمع كله ثمنها، ودفعوا هم أيضا الثمن. فهل هذه الشهادة كافية للسائرين في مواكب نفاق مثل هؤلاء الإرهابيين للإعلان عن موقف واضح، والتوقف عن الدعم المنظور وغير المنظور سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وتبريريا لهؤلاء الإرهابيين. هم أبناء المجتمع وأبناء أمراض المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هم مسؤولية الجميع، وأول مشاهد العلاج لهذا المرض هو مواجهتهم بحقيقتهم والتوقف عن الخوف منهم أو نفاقهم، وبالتوازي البحث

عن الأسباب التي أدت إلى دفع هؤلاء للسير في هذا الطريق. لست أدري إلى متى يمكننا أن نقف مدافعين بجد عن نبذ تهمة الإرهاب عن الإسلام أمام العالم كله إذا ما ظل نفر منا يسعدون برؤية دماء الأبرياء، مسلمين وغير مسلمين، تجري لتلطخ حضارتنا وتاريخنا، وتصادر علينا مستقبلنا.

في أعقاب انفجارات استنبول أستطيع أن أتخيل شبح ابتسامة - رغم ملامح الحزن المرسومة - على وجه الرئيس الأميركي جورج بوش وهو يواجه المتظاهرين ضده في لندن ولسان حاله يقول «ألم أقل لكم؟!». وأظن أن كثيرا من هؤلاء المتظاهرين يمكن أن يكونوا قد نظروا إلى دماء الضحايا على شاشات التلفزيون ثم طووا لافتاتهم عائدين متممين «معك حق». رواية من السيرة النبوية تقول إن صحابيا يدعى أبو دجانة في يوم أحد، وبينما كانت الحرب دائرة والسيوف تنال من الرقاب والسهام تخرق الصدور، وإذا به يرى فارسا ملثما يحث المقاتلين من الكفار ويحمسهم، فأتجه إلى الفارس بسيف رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان في يده، وهم ليضربه به، فسمع ولولة، فعلم أنها هند بنت عتبة فقال «أكرمت سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أضرب به امرأة»، أي أن هذا الصحابي رفض أن يضرب امرأة تحمس الكفار على القتال، فكيف إذا كانت امرأة عادية من المدنيين أو طفلا أو شيخا، أو عائلة آمنة نامت تحت سقف منزلها تنتظر بداية نهار جديد لم يأت قط. رحم الله أبا دجانة، ورحمنا الله من سافكي الدماء ومنافقيهم.

* * * *

الإسلام السياسي وشرعية غض الطرف

الحضور الكثيف واللافت للنظر في جنازة وعزاء مصطفى مشهور المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين (المحظورة) طرح تساؤلا مهما حول مفهوم شرعية القوى السياسية. قدر البعض حجم من شارك في الجنازة بعشرين ألفا، وبالعكس البعض الإخوان في تقديرهم بنصف مليون. سواء انحنأنا للتهوين أو التهويل في حجم المشاركة، إلا أنه في كل الأحوال فإن أية مشاركة ما بين هذين التقديرين في هذه المناسبة المرتبطة بجماعة «غير شرعية» و«محظورة» قانونا تتطلب منا التوقف في محاولة للفهم وإعادة النظر في مفهوم الشرعية - وذلك ضمن العديد من المفاهيم التي تتطلب مراجعة وتحديدًا جديدًا ومختلفًا في حياتنا بكل تفاصيلها - فهذه الجماعة - التي اختلف معها سياسيا - والتي هي بحكم القانون «محظورة» حظيت في هذه المناسبة بالعديد من الشواهد التي تتناقض مع عدم شرعيتها.

فقد حظيت الوفاة والجنازة والعزاء بقدر كبير من الاهتمام الإعلامي والحماية الأمنية. والسرايق الذي لم يحمل سوى اسم مصطفى مشهور مجردا من وصفه بالمرشد كان على مدخله منصة جلس فيها معظم أعضاء مكتب الإرشاد «الحاكم» للجماعة. وغص السرايق بآلاف تراوحت أعمارهم ما بين العشرينات في القاعة، والسبعينات والثمانينات في المنصة، وما بين تقبيل الأيدي والأكتاف والرؤوس. فبين أعضاء الجماعة بدت ملامح قوة سياسية موجودة تحظى بشرعية الوجود على الأرض، وبالتمثيل في البرلمان، في الوقت

الذي يحظرها القانون وينزع عنها شرعيتها، وفي ذات الوقت يسبغ عليها النظام الحماية الأمنية دون استفزاز، وهو تصرف سياسي حكيم من الطرفين ولهم مقرر معلوم للجميع.

هذا التناقض يطرح أهمية إعادة النظر في آلية المنع والمنح التي تسود الأنظمة العربية - حيث توجد أحزاب - في علاقتها مع القوى السياسية المختلفة، وتطرح التساؤل حول الأسباب التي على أساسها تمنع الشرعية أو تمنح، وهل الدوافع هي دوافع المصلحة العليا بالأساس أم للتعارض مع الدستور أم الخشية أو عجز القوى السياسية التقليدية عن مواجهة القوى السياسية الإسلامية؟

يمكن وصف وضع تيار الإسلام السياسي في المنطقة بشكل عام بأنه لا هو غائب عن الساحة ولا هو حاضر بحرية، لا هو مقيد ولا هو مطلق السراح، هو المانع والضد معا. ووسط كل هذا تظل العلاقة الحاكمة بين قوى الإسلام السياسي والأنظمة العربية هي علاقة الفر والكر، وبين قوى الإسلام السياسي والقوى السياسية الأخرى علاقة الانتهازية السياسية من الطرفين.

الإخوان المسلمون - الجماعة المهمة في حركات الإسلام السياسي المعاصر - هي نموذج يصلح للتطبيق عليه، فمنذ عام ١٩٥٤ نزع عن الجماعة شرعيتها ودخلت في مواجهة مع النظام انتهت بأزميتين كبيرتين - سماهما الإخوان محنتين - عامي ١٩٥٤ و١٩٦٥.

وخرجت الجماعة بصفقة مع الرئيس السادات، لكنها لم تصل إلى حد منح الجماعة شرعيتها القانونية مرة أخرى، ولكنها اكتسبت حرية الحركة والعمل

واستخدمها النظام في بعض من معاركه، واستفادت الجماعة من تلك العلاقة ولكن ظل سيف الشرعية مسلطا على رقبة الجماعة، ووصلت إلى البرلمان عدة مرات في إطار تحالف مع قوى سياسية في علاقة حكمتها الانتهازية السياسية من الطرفين. وسارت العلاقة في إطار الكر والفر، وتحت مظلة شرعية غض الطرف من قبل النظام، واستغلال المساحات المتاحة من قبل الجماعة. وبرغم التضييق الأخير على الجماعة، والذي بدأ منذ حوالي عشر سنوات عندما اتهمت الجماعة بالعمل ضد النظام، إلا أن استمرار حضورها وقدرتها على الوجود يطرحان مرة أخرى التساؤل عن حضور أو بالأحرى غياب القوى السياسية الأخرى التي عجزت حتى الآن عن ملء الفراغ السياسي في الشارع العربي.

إعادة النظر في مفهوم شرعية القوى السياسية هي أحد الهموم التي ينبغي أن تطرح للنقاش في هذه المرحلة، على أن يكون الحاكم الرئيسي- لهذه الشرعية هو عدم مصادرة الاجتهادات المختلفة بما فيها الاجتهاد الإسلامي، وبالتالي ووفقا لهذا المفهوم نفسه فإنه لا يحق لقوى الإسلام السياسي أن تمارس العمل السياسي بمفهوم الحق الإلهي، فهم أصحاب اجتهاد وضعي وإنساني، وأن تكون الممارسة وفقا لقواعد اللعبة السياسية المتفق عليها في المجتمع

* * * *

(١)

تساؤلات حول حدود الإلزام

خرج علينا من يدعي أنه المنسق الإعلامي لمؤسسة «سحاب» التي توصف بأنها تابعة لتنظيم القاعدة ليبشرنا بقوله إن شريطا جديدا «لرئيس» تنظيم القاعدة أسامة بن لادن سوف يصدر قريبا قبل عيد الأضحى، وأن هذا الشريط سوف «يعد حدثا تهتز له المنطقة»، وعندما يأتي الحدث فإن «الشريط سوف يبث على قناة الجزيرة الفضائية».

منذ سنوات طويلة - أظن بعضنا ما زال يذكرها - كانت تجوب شوارع المدن سيارات تحمل فوقها ميكروفونا عالي الصوت لتعلن عن فيلم هندي جديد دائما هو أقوى من «سانجام»، ولم أعرف أبدا وحتى الآن ما هي قوة «سانجام» الذي ظل مقياسا ثابتا لسنوات عديدة لقوة الأفلام. تطورت وسائل الدعاية والإعلان ودخلت إلى السوق أشكال جديدة ساعد عليها التطور التكنولوجي الهائل، خاصة في مجال الاتصالات، ولكن فيما يبدو تطورت الوسائل وتراجعت الأفكار والثوابت.

عندما قرأت هذا التصريح الفج لمسؤول مؤسسة «سحاب» استحضرت تلك الصورة القديمة، واستحضرت معها الأساليب الحالية للدعاية والإعلان عن الألبومات الجديدة لمطربي هذه الأيام، وهي الأساليب التي تبدأ مع خبر

صغير يمرره محرر مجهول في صحيفة مجهولة أو غير مجهولة عن الاستعدادات للألبوم الجديد، وتصل إلى حد افتعال حكايات مزيفة تصل إلى حد الخطف أو الاختفاء أو قصص حب وعشق مفتعلة ترتبط بالمغنية أو صاحبة الألبوم ليدور اللغط والحوار حوله أو حولها، وهو أسلوب يضمن انتشارا للألبوم قبل صدوره. وما بين هاتين الطريقتين تتناثر أساليب أخرى متمثلة في الحوارات الصحافية أو مقاطع من الفيديو كليب، كل هذه الأساليب لتمهد لظهور الألبوم الجديد. وفيما يبدو فإن أسامة بن لادن أو «مدير أعماله» في مؤسسة «سحاب» قد تأثر بهذه الموجة الجديدة في أساليب الدعاية لدى شركات إنتاج الكاسيت فقرر أن يتبع ذات الأسلوب طالبا من جمهور المتشوقين لمتابعة وسماع بن لادن الانتظار حتى قبيل العيد ليلتقوا به من جديد معلنا عن حدث كبير من أعماله، لو صح حدوثه - لا قدر الله - فإنه لن يخرج بالتأكيد عن إضافة أرقام جديدة في خانة الضحايا الأبرياء لأعمال الإرهاب التي فاخر بها المسؤول الإعلامي لمؤسسة «سحاب» عندما أشار إلى أن بث الأشرطة الأخيرة لمنفذي التفجيرات التي استهدفت حي المحيا في الرياض هو دليل كاف من «القاعدة» على مسؤوليتها عن تلك التفجيرات.

لم يستوقفني فقط أسلوب الدعاية للألبوم القادم - عفوا - للشريط القادم لأسامة بن لادن، ولكن ما استوقفني حقا هو ذلك الأسلوب الذي أكد فيه المسؤول الإعلامي بنبرة لا تخلو من التحذير بأن المؤسسة - أي سحاب - سوف تقطع علاقتها بقناة «الجزيرة» إذا امتنعت الأخيرة عن بث أي شريط لها، مكررا «القناة ملزمة بنشر أي شريط نقوم بإرساله إليها»، وأنا هنا

أطرح السؤال، الذي أعتقد في أهميته، حول حدود الالتزام الواجبة من أي وسيلة إعلامية تجاه مصادرها، وهل من حق المصادر أن تفرض على الوسيلة الاعلامية أسلوبا معيناً في بث المعلومة التي يخصها بها حتى لو كانت انفراداً؟ وماهي المعايير التي ينبغي للوسيلة الإعلامية - وهي هنا قناة الجزيرة - التي على أساسها توافق بلا قيد أو شرط على بث كل ما تنتجه مؤسسة «سحاب» لنجمها اسامة بن لادن؟ وهل في المسألة علاقة بقضية الاحتكار التي بدأت تسود الأوساط الفنية والعربية، ويبدو أنها بدأت تتسلل إلى الأوساط السياسية والإرهابية أيضاً؟.. لست أميل بطبعي إلى نظريات المؤامرة، ولا أعتبرها حاضرة هنا، ولكن أظن أن كل التساؤلات السابقة تقع في إطار المشروع من الأسئلة.

جميعنا في انتظار الشريط الجديد لبن لادن، ولن أحزن لو لم يصدر، وسوف أكون أكثر سعادة لو صدر وهو يحمل على لسانه تجريم كل ما حدث بيده أو بأيدي رفاقه وتابعيه، وندم على ما فات، وأعلن عن اكتشاف مدى الخطأ والجرم الذي تسبب ويتسبب فيه، والذي يدفع ثمنه الأبرياء، وكل المسلمين والعرب في كل مكان. أتمنى أن يكون شريط مراجعة، وله في موقف الجماعة الإسلامية المصرية التي راجعت مواقفها أخيراً مثلاً جديراً بأن ينظر إليه بعين الاعتبار، هي آمنيات لا أظن أنها سوف ترى الواقع.

* * * *

(٢)

الدعاء لـ (بن لادن) في نادي الجزيرة

يوم ١١ سبتمبر ١٩٧٣ على أبواب القصر- الجمهوري في تشيلي سقط سلفادور الليندي قتيلا وهو يقاوم الانقلاب الذي دبرته ضده المخابرات المركزية الأميركية، وكان الليندي الرئيس المنتخب ديمقراطيا من شعب تشيلي قبلها بسنوات ثلاثة، ولكن فيما يبدو فإن اتجاه الليندي لتنفيذ برنامج لتأميم الشركات وفي مقدمتها شركات إنتاج النحاس والبنوك الكبرى - وكلها كانت أميركية رأس المال - هذه الخطة لم تكن مقبولة من إدارة الرئيس الأميركي نيكسون وقتها، فخططت ضده الانقلاب الذي أسفر عن مقتل الليندي واعداد ٣٠ ألفا واعتقال مائة ألف آخرين على يد الجنرال الدموي أوجستينو بينوشيه - الذي لا أعلم إن كانت أميركا تفخر بأنه صناعة أميركية أم لا - وحكم البلاد بالحديد والنار لمدة ١٧ عاما. كان هذا يوم ١١ سبتمبر، أو سبتمبر الخبيث على حد التعبير الأميركي.

في الأيام الماضية خيمت على العالم كله ذكرى الحادي عشر من سبتمبر الحديث، الذي هو فيما اعتقد ابن شرعي - أو غير شرعي - لممارسات ١١ سبتمبر من ثلاثين عاما، وسوف يظل هذا اليوم - الذي أسقط من الذاكرة وغيره من التواريخ - علامة فارقة في تاريخ العالم الحديث، يسميها الأميركيون اليوم الأسود، ويسميه بن لادن وتابعه الظواهري - أو العكس - يوم غزوتي واشنطن ونيويورك.

وأعتبره - وأظن أن كثيرين الآن معي - بأنه يوم الخسارة الأكبر للعرب والمسلمين، بل للعالم كله عدا الولايات المتحدة، حسابات المكسب والخسارة محسومة، الخاسرون معروفون والأكبر بين هؤلاء الخاسرين لسنا في حاجة لنبتعد كثيرا لنحدددهم، يكفينا الوقوف أما مرآة الحادث.

ضرب البرجين - أو العمارتين على اعتبار العديدين - سبب حالة من الارتياح النفسي والشماتة النسبية استمرت لأيام أو دقائق لدى العديد من الناس في مختلف أنحاء الأرض، لكنها كانت وقتية وانتهت لدى الغالبية عندما أدركوا حجم المصائب، وتخليلوا رد الفعل القادم، ولعل هذا الإحساس كان نتيجة لمثل ما حدث يوم ١١ سبتمبر عام ٧٣، والممارسات الأميركية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حافلة بسجل كفيل بخلق حالة من الارتياح والحذر والكره أحيانا لممارسات الإدارات الأميركية المتعاقبة، وليس الأميركيين كأشخاص أو ثقافة.

هذه الحالة من التشفي استمرت لدى البعض نتيجة الإحساس بالقهر والامتهان، وعدم القدرة على رؤية الآثار الناجمة عما حدث، وكنتيجة لهذا اكتسب بن لادن شعبية لدى بسطاء الناس، باعتباره من يواجه الغول الأمريكي، هذه الحالة التي سادت عقب الأحداث امتدت إلى طبقات اجتماعية متعددة، ولا أنسى ذلك اليوم بعد سقوط البرجين بأسابيع في نادي الجزيرة - الذي يحلو للبعض تسميته بنادي الارستقراطية المصرية - عندما استمعت من فتاة ترتدي شورتا تقول إنها تدعو لبن لادن كل صلاة فجر أن ينصره الله على الأميركيين.. وقتها من كان يناقش عكس هذا الاتجاه يرحم بالجهل والوقوع في أسر الغرب وثقافته وسياسته وأمواله في بعض الاتهامات، كل من حاول وقتها أن يبين آثار وخطأ ما حدث كان هذا نصيبه.

الآن، و بعد مرور أكثر من عامين على تدمير البرجين، وأكثر من ثلاثين عاما على اسقاط نظام حكم ديمقراطي تعارضت مصالحه مع مصالح الولايات المتحدة الاميركية، أظن أنه حري بالأطراف جميعا أن تقف، وأن تعيد النظر فيما حدث ولماذا حدث، وهل هو مرشح للحدوث مرة أخرى.. أدين بن لادن وتابعه - أو العكس - أصحاب غزوتي واشنطن ونيويورك اللذين شاهدناهما يسيران بين جبال لا نعرف أين هي ولا لماذا هي مخضرة، يحملان سلاحا يتكآن عليه ويفاخران بما حدث، ولايباليان بما يدفعه العالم كله من جراء ما فعلاه. وفي ذات الوقت أدين ما حدث منذ ثلاثين عاما على يد إدارة أميركية - كمثلها من كل الإدارات الأميركية - لم تر إلا مصالحها فما كان منها إلا أن أجهزت على أحلام شعوب وإرادتها، وهي دائما ترفع لافتة الديمقراطية حتى وهي تجهز عليها.

* * * *

رقبة من؟

ينتاب العديد من الدول العربية هذه الايام مزيج من القلق والذعر والرغبة في تبرئة ساحاتها امام المجتمع الدولي، أو لأكن أكثر دقة امام الفاعل الاكبر - والاوحد احيانا - في المجتمع الدولي وهو الطرف الأمريكي. بدأت هذه الحالة منذ الحادي عشر من سبتمبر وتأصلت وتأكدت منذ غزو العراق على يد الفاعل الدولي.

انتابت الولايات المتحدة الأمريكية حالة دفعتها إلى البحث يمينا ويسارا وفوقا وتحتا عن كل ما له علاقة بما اعتقدته إرهابا او مصدرا للإرهاب. وفي إطار هذا البحث المجنون طالت منظمات واشخاصا ودولا، ووجدت العديد من هذه الدول نفسها امام تهمة بشكل مباشر او مرشحة للاتهام بانها اما دولة ارهابية او داعمة للإرهاب أو مصدرة له أو حاضنة لعناصره، او منبت له. وبالطبع كان نصيب الدول العربية التي تقع تحت اي من هذه العناوين كبيرا، وتتالت الاتهامات وتنوعت، وبالتالي تباينت ردود افعال هذه الدول، وان توحدت جميعها، إن سرا أو علنا، في اتجاه محاولات إثبات التبرئة من هذه الاتهامات، واستخدمت في ذلك أساليب متنوعة ابتداء من الإدانة، وحتى فتح الأبواب بلا ضوابط ولا حدود للطرف العالمي الفاعل وأقصد امريكا، لتفعل ما تشاء داخل حدود هذه الدول.الخطأ الكبير الذي تقع فيه بعض من هذه الدول هو أنه في سبيلها لتبرئة نفسها تحاول ان تلقي بالتهمة على دول أخرى، واتخذت بعض الدول من هذه الأجواء وهذا المناخ وسيلة للتقرب من الطرف الأمريكي لإثبات حسن النية و«الصدقة» وذلك بالإيحاء او الإشارة إلى تورط أطراف عربية أخرى في مستنقع الإرهاب بالتمويل أو

التدريب أو الاحتضان. وفي المقابل نزعنا الدول الأخرى إلى دفع هذه الاتهامات عنها بالتأكيد على أن جذور هذا التطرف لا تأتي من داخلها وإنما من دول «شقيقة» لها.

ما يحدث الآن هو تعبير عن هذه الفوضى التي تحكم السلوك العربي العام، فليس الحل في تبادل الاتهامات أو دفعها بعيدا إلى الآخر، ولكن الحل يكمن أولا في شجاعة الاعتراف بوجود الخلل. ثم البحث مجتمعين عن أسبابه من أجل إصلاحه لا من أجل أن نعلق الجرس في رقبة أي طرف.

جميعنا يعلم جيدا إن نشأة ومو هذه التيارات المتطرفة التي اختار بعضها الإرهاب وسيلة، إنما هما نتيجة لظروف ثقافية وسياسية واجتماعية مختلفة، كلنا يمتلك جزءا من هذه الظروف، وجميعنا مسؤول عن نمو هذه الظاهرة، وهو نمو يتحمل الفاعل الأساسي والوحيد أحيانا - أقصد أمريكا - نصيبا لا بأس به من مسؤولية نشأته ونموه، والذاكرة يمكنها أن تستحضر تلك الأيام التي دفع فيها شباب العرب للذهاب إلى أفغانستان بدعم رسمي، وتمويل أهلي ورسمي، وترحيب وتنسيق أمريكي. جميعنا يستطيع أن يتذكر دون مجهود أن أطرافا عديدة عربية رسمية وأهلية وأطرافا دولية ومنظمات ودولا ومؤسسات مالية رعت ودعمت هذه التيارات. والنظر في أي من القضايا الخاصة بهذه الجماعات سوف يوضح صدق هذا. لكن الحل لن يكون بتبادل الاتهامات، أو بدفع الكرة بعيدا، أو البحث عن رقبة الآخر لنعلق الجرس فيها، وخطب الود الأمريكي على حساب «الأشقاء» و«الجيران» لن يساهم إلا في تعجيز طالب الود و«أشقائه» و«جيرانه» والجرس في هذه الحالة سوف يكسر كل الرقاب.

الفصل الرابع

نوافذ على القلب

عجوز سرايفو وبيغوفيتش

لن أنسى مشهد العجوز البوسنية وهي تقف أمام أنقاض سوق سرايفو وهي تبيع الورد. هناك مشاهد تمر على الإنسان فتتحفر داخل الذاكرة ، وتظل رفيقا له بقية العمر، من بين هذه المشاهد مشهد تلك العجوز، كان ذلك في فبراير أو مارس عام ١٩٩٥، ولم يكن قد مر على مجزرة سوق سرايفو الشهيرة والتي راح ضحيتها عشرات من البوسنيين البسطاء سوى أيام قليلة، كنت قد وصلت إلى سرايفو على متن طائرة عسكرية تابعة للأمم المتحدة، وكانت حرب البوسنة في أعنف أيامها، شاهدت الكثير هناك، وتحفظ ذاكرتي بالعديد من الصور المشابهة في حضورها في ذاكرتي لصورة تلك العجوز، ولكن مشهد السيدة العجوز التي تبيع الورد تحت أصوات رصاص القناصة، وعلى أرض لم تجف دماء الضحايا عليها بعد، هذا المشهد هو الرغبة الحقيقية في الحياة، وهو تعبير أيضا عن أسلوب خاص في الحياة.

دروس عدة تعلمتها خلال الأيام التي قضيتها في البوسنة، دروس في الحياة، وفي الموت، وفي السياسة والدين، ليس هنا مجال سردها، ولكن من بين ما توقفت أمامه مسألتين هامتين تتعلقان بالمسلمين الذين كانوا هناك، أقصد من اصطاح على تسميتهم «المجاهدون العرب»، والمسلمون الذين لا يزالون هناك، وأقصد بهم المسلمين من أهل البوسنة أنفسهم، أي البوسنيين. التقيت هناك عربا كانوا قد تركوا - أو فروا - من أفغانستان، ورأوا في البوسنة موقعا جديدا لهم يمارسون فيه نشاطهم، بعضه نشاط دعوي أو إنساني، والبعض الآخر في مجال المعركة، ولمست في طبائع من التقيت بهم تغيرا ملحوظا بينهم وبين أقرانهم في بلادنا. وأذكر وقتها أنني ربطت بين هذه الطبائع الأكثر ليونة وتسامحا وتفتحا وبين طبيعة بلاد البوسنة، فهذه البلاد الجديدة فرضت عليهم نوعا من التغيير كان سهلا رؤيته. وعلى الرغم من

ذلك فإن اتفاق دايتون الذي وقع في فترة لاحقة كان من نتائجه المباشرة إخراج أولئك المجاهدين من البوسنة، وكان ذلك أمرا طبيعيا ومتوقعا سواء من القيادة البوسنية في ذلك الوقت أو من خلال طبائع البلاد ومسلميها الذين هم بالتأكيد مختلفون في ثقافتهم عن المسلمين في بلادنا، فهم مسلمون أوروبيون، أو أوروبيون يدينون بالإسلام، وهذا هو ما لم يدركه العديد من المهتمين بالعمل الاسلامي في عالمنا العربي والإسلامي في تلك الفترة، إذ اعتبروا أن القضية البوسنية هي قضية دينية للدفاع عن الاسلام، وهو الأمر الذي لمست أنه ليس كل الحقيقة حتى في نظر أهل البوسنة من المسلمين، والذين كانت قضيتهم قضية وجود كهوية عرقية وليس قضية دينية، خاصة أن معظمهم لم يكن قد اكتشف بعد أبعاد هويته الإسلامية، وبالتالي رأيت هناك أوروبيين مسلمين يبحثون عن الحق في العيش.

من بين التجارب التي مررت بها كانت تجربة المرور عبر النفق الشهير الذي كان الممر الوحيد الذي يربط سراييفو المحاصرة ببقية أجزاء البوسنة، وكان عبارة عن نفق يمر تحت الأرض بالقرب من منطقة المطار المكشوفة التي كان يسيطر عليها الصرب وركب القناصة لا يتوقف من فوقه، طوله يقل قليلا عن الكيلومتر، وكان يستخدم في نقل الإمدادات إلى المدينة المحاصرة عبر عربات تمر فوق قضبان حديدية. مررت عبر هذا النفق - ليس بصفتي الصحفية ولكن كمرافق لأحد المجاهدين العرب - وصوت رصاص القناصة لم يتوقف، وعند الطرف الآخر وجدت حالة من القلق الأمني بين مقاتلي البوسنة، وعلمت أن هناك شخصية مهمة تمر عبر النفق الآن وهم في حالة قلق لتأمينها. وبعد قليل خرجت عربة من ظلام النفق يدفعها بعض المقاتلين البوسنيين، وكان على متنها علي عزت بيغوفيتش، الذي استقبله البوسنيون العاديون بالتصفيق والهتاف والأمل.. وعندما ودع العالم الرئيس البوسني المسلم لشعب البوسنة الأوروبي المسلم. وجدت أن ذاكرتي مازالت تحفظ بيغوفيتش فوق العربة والعجوز بائعة الورد في سوق سراييفو.

عبد الناصر.. الحاضر الغائب

«فلنتوقف المدافع ولنتوقف أزيز الطائرات، فمن كنا نريده أن يسمعها لم يعد هناك» نسبت هذه العبارة إلى الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون يوم وفاة عبد الناصر.

كانت هذه إحدى العبارات الأثيرة التي كنا نردها باعتزاز يوم كنا طلبة في الجامعة، وقتها كانت الحركة الطلابية «السياسية» في نزعتها الأخير في نهاية السبعينيات. كانت هذه العبارة المنسوبة إلى الأعداء - وقتها - بمثابة شهادة تأكيد لصحة ما نؤمن به، وما زالت هذه عادتنا حتى الآن، نبحت عن الآخر ليشهد لنا، ويحمينا، ويصلحنا، و«يضر بنا» إن لزم الأمر.

تمر اليوم ثلاثة وثلاثون عاما على رحيل جمال عبد الناصر، رغم أن الرقم غير مفر بتناول الذكرى، حيث إنها ليست يوييلا فضا أو ذهيبا إلا أن عبد الناصر يعود إلى الواجهة في معظم الأوقات الصعبة التي يمر بها العرب، فرادى أو مجتمعين. ويتم استدعاء عبد الناصر من الذاكرة من كلا الفريقين، من يريد أن يرجمه، ومن يريد أن يرفعه عاليا في السماء.

عند الأزمة يبدأ البحث في أحد اتجاهين، اتجاه عمن يعتقد أنه السبب في الأزمة، واتجاه آخر يستحضر المدد بمن يعتقد أنه كان قادرا على تجاوزها، وهذا هو - في رأيي - تفسير عودة عبد الناصر إلى الساحة من جديد. عندما تظلم السماء يؤكد الراجمون لعبد الناصر بأن السماء بدأت إظلامها منذ بدأ انقلابه الذي سماه ثورة، فضاعت الحقوق وضاعت الآمال، وتبدد الحلم. ويستحضره الباحثون عن المخلص - بشد اللام - بأنه لو كان عبد الناصر حيا لكان قادرا على قيادة الأمة للخروج من النفق المظلم، ولو

كان حاضرا لما مارس ما يمارسه حكام قرروا أن يسلكوا الطريق المعاكس لأحلام شعوبهم. وليس غريبا أن يحمل المتظاهرون الفقراء في أماكن عدة صور عبد الناصر إذا ما قرروا أو جرأوا أن يخرجوا ليعلنوا رفضهم لأحوالهم وأحوال حكامهم.

واليوم تمر الأمة - إذا ما ظلت هناك أمة - بأزمة، هي بالفعل أزمة وجود وبقاء - ليس بديله الفناء - ولكن بديله ضياع الهوية، والبقاء على رصيف قطار لن يأتي قط.

ولأنها أزمة يعود عبد الناصر ليطل مرة أخرى، مرة ملعونا باعتباره سبب البلاء، ويصل الأمر إلى حد اعتبار صدام حسين وبن لادن امتدادا له، وهو في ظني افتراء عظيم، كما يطل أيضا باعتباره الذي كان قادرا على قيادة الأمة لتجاوز الأزمة، أو لإعطاء الإحساس بكرامة باتت في مهب الريح، إن لم تكن قد ذهبت مع الريح.

ليس في السياسة، ولا في الحياة هذا القطع الفاصل بين الأبيض والأسود، ليس البشر أختيارا أو أشرارا بشكل مطلق، وكذلك القادة ليسوا شياطين أو ملائكة، الخطأ الكبير الذي نقع فيه هو إطلاقنا لأحكام ونحن نعيش ظروفًا مختلفة اليوم على أشخاص عاشوا وأحداث وقعت في ظروف مغايرة تماما، التقييم الموضوعي للأحداث ينبغي أن يكون وفقا لمعايير الوقت الذي وقعت فيه.

يظل عبد الناصر أهم شخصية سياسية عربية ظهرت خلال القرن الماضي، وتظل ثورة يوليو - التي بدأت «حركة مباركة» - هي أهم حدث اجتماعي سياسي شهدته مصر، ويظل دور الثورة عربيا وأفريقيا وعالميا هو أحد أهم ملامح التاريخ المعاصر.

هذا الإقرار بأهمية الشخص والحدث لا ينبغي أن يقف أمامنا حائلا دون مناقشة وقائع هذا الحدث وتطوراتهِ وتداخلاته، وفي ذات الوقت، رفضنا للشخص واعتراضنا على الحدث لا ينبغي أن يكون دافعا

إلى التهوين أو الامتهان لقيادة أو لجزء من تاريخ هذه الأمة سواء رضي
الراجمون أو رفضوا.

في مرحلة الشباب المبكرة كنت أرى الثورة بلا أخطاء، وأرى عبد الناصر بلا خطايا،
كنت أبحث في الآراء المختلفة لأبرئ الثورة وعبد الناصر من أي نقيصة، واستخدمت
واستخدمنا في ذلك تعبيرات حفظناها ورددناها دائماً، مثل «الثورة تأكل أبناءها»
و«أعداء الثورة» وغيرها من التعبيرات التي كانت بمثابة حماية لنا ولأذهاننا من أن
يلوث ثوب الثورة، أو عبد الناصر أي من السلبيات التي كانت تحاول أن تتسلل إلى
عقولنا، كانت الثورة كما نراها بلا أخطاء وعبد الناصر بلا خطايا.

واليوم، وبعد مرور هذه الأعوام، يبدو أن عقولنا تكون أكثر استعداداً لتقبل
النظرة الواقعية للأحداث، والقدرة الأعلى على تقييم الأشخاص، اليوم أصل شخصياً
إلى قناعة تقول انه لا يوجد مبرر واحد يمكن أن يبيح امتهان كرامة انسان أو حريته،
وأقول إن القائد مسؤول عن كامل مرحلته برجالها وإيجابياتها وتجاوزاتها، وهذا لا
يقلل من قدره وقيمه، وأقول إن تعليم الشعوب قيادة نفسها أصعب كثيراً من
قيادة هذه الشعوب، وهذه النقطة الأخيرة هي الخطأ الأكبر في ظني الذي وقع فيه
عبد الناصر، قد يكون لأسباب وظروف داخلية وإقليمية، عالمية، أو حتى لأسباب
خاصة بمن كانوا حوله، ولكن يظل هذا هو الخطأ. فقد كان جمال عبد الناصر زعيماً
وطنيا صادقاً، ولكن القيمة كانت تكتمل لو كان زعيماً «ديمقراطياً» وطنياً صادقاً.

رحم الله جمال عبد الناصر الذي كان ابناً باراً بحق لهذا الوطن، والذي يظل
استحضاره في لحظات الأزمة دليلاً على قيمته التي باتت حقيقة لن تتغير.

* * * *

سن الرشد

فيلم «الريشات الأربع» يتحدث عن مفاهيم إنسانية مختلفة أفرزتها لحظة هزيمة الجيش البريطاني المدعوم بقوات مصر-ية في حملته على السودان في نهاية القرن التاسع عشر أمام قوات المهدي. أتنني رسالة من الصديق مذكور ثابت رئيس الرقابة في مصر بالاشتراك في مجلس شورى النقاد لتقرير مصير الفيلم للعرض من عدمه، حيث أن أحد الرقباء يعتقد «وفقا لتقريره» في عدم صلاحية عرض الفيلم أنه يتحدث عن الحملة البريطانية على السودان في الوقت الذي يشارك فيه الجيش البريطاني في غزو دولة عربية هي العراق.

حضرت العرض ولم أجد فيه مايجيز مجرد التفكير في عدم عرضه، وإن كنت توقفت طويلا أمام المناقشة التالية لعرض الفيلم لبعض نقاد وكتاب السينما، فقد فوجئت ببعض المواقف التي بدت وكأنها لا ترضى بموقف الوصاية على قول الناس بدیلا، وكأن المتلقين يعانون تأخرا عقليا، أو عدم قدرة على فهم المسائل الكبيرة إلا بعد إقرار الأوصياء على عقولهم بذلك.

وخرج أحد الزملاء منتقدا الاتجاه الداعي لعدم فرض أي شكل من أشكال الوصاية على عقول الناس - وكنت ضمن هذا الاتجاه - فبرر الناقد السينمائي موقفه: «كنت في ما سبق متفقا مع ذلك الطرح - يقصد عدم فرض وصاية على كل الناس - ولكن بعد غزو العراق وفرض الأميركيان الرقابة على الأخبار فأنا مع الرقابة».

الغريب في هذا المنطق أنه يلوي الأمور والأحداث ليبرر موقفا معاديا لحق الإنسان في أن يقرر بنفسه، ويكرس وضعاً يمارس فيه هو ومن يمثلهم دور الوصاية على عقول الناس.

الجانب الإيجابي هو أن مثل هذه الأصوات لم تمثل الأغلبية، فقد تم إقرار عرض الفيلم من دون تدخل وفورا بما يشبه الإجماع. ولكن مثل هذه الأصوات تشكل بالفعل خطرا على المستقبل، ذلك المستقبل الذي لن يكون مشرقا إلا بالمزيد من الاقتناع بأهمية حرية التفكير والفكر، ورفض مفهوم الوصاية على عقول الشعوب، والاقتناع بأن هذه الشعوب قد وصلت الآن إلى سن الرشد.

في ذات الإطار ، فإن المحاولات التي بدأت تظهر أخيرا في توسيع دور الأزهر الرقابي على الأعمال الأدبية والإبداعية تصب في ذات الاتجاه، اتجاه تكريس سلطة الوصاية على عقول الناس، دور الأزهر الآن في مثل هذه الأمور ينبغي أن يتوقف عند دور الاستشارة، وليس دور الرقيب صاحب القرار، سواء في ما يتعلق بالأعمال الأدبية أو الفنية. مانطالب به هو تخفيف مانعائه من قيود سياسية ولسنا في حاجة إلى زيادة القيود تحت أي مسمى.

اعتاد الأزهر خلال الفترة الماضية أن يمارس دورا استشاريا ولكن وفقا لما بدأ يظهر من خلال الممارسة في الأعوام الأخيرة فإن هذا الدور يحاول أن يتجاوز هذا الدور الاستشاري إلى دور رقابي عملي يملك أن يمنع أو يجيز، ووصل الأمر إلى حدود التدخل فيمن يحق له الظهور على شاشة التلفزيون ليمارس الدعوة أو الفتوى.

ومع تحفظي الشديد على من يطلق عليهم «الدعاة الجدد»، فإنني أجد أن ازدياد المساحة التي يمارس فيها الأزهر دوره مؤثر غير إيجابي ينذر بازدياد مساحة الوصاية على حساب مساحة حرية الفكر.. نرحب بكل الأدوار في الحدود التي تدفع هذا المجتمع للأمام.

* * * *

أيام السادات وأسئلة حائرة

خمس سنوات من الإعداد، ثلاث ساعات من العرض على الشاشة الفضية، ٤ ملايين جنيه مصري في الأسبوع الأول، أوسمة فنون من الطبقة الأولى والثانية للمشاركين في الفيلم، طوابير من المصريين من مختلف الأعمار تصطف أمام دور السينما لمشاهدة الفيلم. حالة من الجدل بدأت ولن تنتهي قريباً حول الشخصية المحورية. هذه باختصار أهم ملامح الحالة المحيطة بفيلم «أيام السادات» الذي ينتشر عبر دور السينما في كل بر مصر.

نجم الفيلم يحيي حالة الجدل من جديد حول شخصية الرئيس المصري الراحل أنور السادات الذي قاد آخر حروب العرب التي تحقق فيها نصر أكتوبر عام ١٩٧٣، واغتيل في التاريخ نفسه وسط جيشه عام ١٩٨١. ويأتي هذا الفيلم في مرحلة يمر فيها الصراع العربي الإسرائيلي - إذا ما كان تعبير صراع مازال صالحاً للاستخدام - بمرحلة حاسمة، تبدو فيها الأمور مشتتة، بل تكاد تنذر بنذر حرب، ولكن في الوقت نفسه تعتبر معظم الأنظمة العربية - إن لم يكن جميعها - خيار الحرب مستبعداً بعدما استقر الحال على السلام كخيار استراتيجي. وهنا يكمن الصدى الذي يمكن أن يتركه فيلم «أيام السادات» هذه الأيام، حيث يعتقد المؤيدون للسادات أن هذا العمل في هذا التوقيت يأتي ليؤكد بعد نظر الرئيس الراحل الذي استطاع أن يسبق العرب جميعاً في فهم المعادلة، وبالتالي استبعد التطورات واختار زيارة القدس كبداية لطريق السلام.

في المقابل يرى المنتقدون أن السادات الذي قدمه الفيلم يختلف عن السادات الحقيقي، وأن كل ما حدث في الفيلم هو محاولة لتبرئة ساحة السادات من كل ما لصق به من اتهامات بدأت منذ تعاونه مع الألمان ضد الإنجليز، ثم علاقته بالقصر، ثم غيابه المتعمد ليلة تنفيذ ثورة يوليو، كما أنه

- أي الفيلم - قدمه كمخطط وحيد لحرب أكتوبر، وقدم زيارته للقدس واختياره للسلام بدون أن يقدم وجهة النظر الأخرى، وبدا الأمر وكأنه لاقى إجماعاً كان في الحقيقة غائباً في تلك الفترة.

الفيلم الذي قاربت مدته الساعات الثلاث نجح - في ما أظن - في مسألة مهمة جداً هي تقديم شخصية السادات كإنسان قريب من المشاهدين، أي أنه نجح في «أنسنة السادات» إذا صح التعبير - فبدأ شخصية مرحة يروي النكات، يجيد الكذب والحيل ليخرج من المأزق تلو المأزق بشكل يلقي قبول المشاهدين، رومانسياً يحب زوجته الثانية ويغني لها تحت سفح الهرم. باختصار فإن الجانب الإنساني من السادات نجح في أن يغزو قلوب المشاهدين للفيلم بحيث خرج أكثر المعادين للسادات وفي نفوسهم قدر ما من الإعجاب بهذا الجانب الإنساني فيه حتى ولو لم يصرحوا بذلك، وقد نجح أحمد زكي وحده في تقمص شخصية السادات بشكل شبه مطابق، ولكن على الجانب الآخر، فإن الفيلم لم يكن موضوعياً في تقديم الأبعاد السياسية والاجتماعية السائدة تلك الفترة، وبدا الفيلم منحازاً بلا تحفظ للسادات، شخصية وسياسة، وكان نقلاً أميناً لكتابي «البحث عن الذات» للسادات نفسه، و«امرأة من مصر» لزوجته السيدة جيهان السادات. وغابت عن الفيلم محطات مهمة في تلك الفترة، وحتى تلك التي عالجها لم تكن المعالجة بشكل متكامل.

لعل أهم ما يطرحه الفيلم من جدل من بين الكثير مما يطرحه، هل أصاب السادات عندما اختار أسلوب الصدمة في زيارة القدس؟ وهل أخطأ العرب عندما رفضوا الانضمام له في تلك الفترة وأضاعوا الفرصة؟ وهل كان سيسمح لهم بالانضمام إلى مسيرة السلام لو كانوا قد قرروا ذلك؟

أسئلة كثيرة كل ما فعله «أيام السادات» أنه أثارها من جديد، ولن تكون هناك إجابة حاسمة.

حفلات الضباع

يحضرني أحد مشاهد فيلم الكارتون «الملك الأسد» (Lion king) مرات عديدة، خاصة عندما يمارس - أو يمارس بعضنا - سلوكا لا يختلف كثيرا عما يجري في هذا المشهد، والذي يمثل الضباع عندما تجتمع على جثة لأحد حيوانات الغابة تمزق فيها، وتتصارع فيما بينها على قطع اللحم المميته، ويملأ تعبيرات الوجه قبح شديد نجح منفذو الفيلم في إبرازه، ومن ذلك الذيل المنزوي بين الساقين الخلفيتين لهذه الضباع.

مع الأسف الشديد يتقمص - أو يتقمص جزء منا - خاصة في مجال الإعلام العربي هذه الشخصية «الضباعية» عندما يتناول قضية أو حادثة ويكون طرفها أو أطرافها شخصيات عامة ومعروفة - وحتى غير معروفة في بعض الأحيان. وكان حادث الجريمة التي شهدتها القاهرة وراحت ضحيتها الفنانة ذكرى وثلاثة آخرون منهم زوجها رجل الأعمال الذي نفذ الجريمة بأسلحته ثم انتحر، هذا الحادث فتح الشهية «الضباعية» فينا، في مجالسنا - وهذا لا يهم كثيرا - وفي إعلامنا، وهذا هو ما يهمنا، فقد تحول جزء غير صغير منا في عدد غير صغير من وسائلنا الإعلامية إلى ضباع صغيرة وكبيرة، وانتهكت حرمت، واخترعت حكايات، وسمعنا أمورا لها العجب، تناقضت وتقاطعت، والتقت واختلفت، والنتيجة واحدة، حفل كبير شارك فيه الكثيرون في نهش جثث لا لشيء إلا من أجل التسلية.

لست أعارض إطلاقا الاهتمام بمتابعة مثل هذه الجريمة التي يندر أن تمر بنا في عمرنا، ولا نشاهدها إلا من خلال أفلام، وفي مجتمعات غير التي نعيش فيها، وهي جريمة تمتلك عناصر تشويق وإثارة لا يمكن تجاهلها أو عدم التركيز عليها، ولكن ما أعترض عليه هنا هي تلك الحالة من التشفي أحيانا،

ومن تصفية الحسابات أحيانا أخرى، ومن الرغبة في الظهور والصعود على درجات من جثث الموتى، وهي مسألة مارسها معظم المحيطين بالجاني والضحايا، واستغلها وسعد بها العديد من وسائل الاعلام.

أثبت الحادث الأخير أن معالجتنا لقضايا عديدة يشوبها الانفعال، وبعض الرغبات الانسانية السلبية المكبوتة، وآخر ما بحثنا فيه هو أمران، الحقيقة المجردة، والحفاظ على حرمة أموات .

غابت الموضوعية، وحضرت أغراض شخصية أو نوازع إنسانية، واستمعنا إلى قصص عديدة متناقضة والكثير منها مقزز.

أظهرت هذه الحالة عددا من الأسئلة المهمة الجديرة بالطرح مثل حدود حرية حيازة السلاح وأساليب استثمار أموال البنوك، وأمراض التجاعيد وأمراض أخرى التوقف أمامها ضروري لدراستها، ولكن شغلتنا الجثث والحكايات، أو شغلنا بالجثث وحكاياتها.

ما حدث جريمة بشعة بكل المعايير، والجاني فيها وضحاياه ليسوا ملائكة، ولكن أيضا، من شاركوا في حفل نهش الجثث بعد الجريمة هم أيضا بالتأكيد ليسوا ملائكة. المشهد التالي للجريمة إذا ما توقفنا ونظرنا إليه عن بعد لن يكون مشهدا مرضيا وسنكتشف أنه لم يكن بعيدا عن ذلك المشهد الذي ذكرته في البداية، مشهد الضباع في «الملك الأسد».

وأحيلكم في النهاية إلى مشهد آخر في ذات الفيلم، وهو المشهد الذي تسيطر فيه الضباع على حكم الغابة، عندها تذبل الأشجار، وتموت الضحكة والفرحة في عيون سكان الغابة، ويسود قبح الدمار محل جمال الحياة.

(١)

بعد (هاي) و (سوا) ..

ماذا نحن فاعلون؟

تبدو الساحة الثقافية والسياسية والعربية وكأنها تحولت إلى ساحة للحرب الأهلية بين مثقفي الوطن الواحد، وكأنها نجح أسامة بن لادن، ومعه الولايات المتحدة الأمريكية في شق الساحة الفكرية العربية إلى «فسطاطين» متعادين متناطحين، والخشية كلها أن يؤدي هذا التناطح والعداء إلى نفي مصلحة الأمة.

لا أميل إلى نظرية المؤامرة في تفسير كل الأمور، ولا أميل أيضا إلى مواقف التخوين والتشكيك في الولاء، ولكن فيما يبدو فإن هذه هي الحالة السائدة في المعتزك الثقافي والسياسي، بعد ما مر بنا من أحداث منذ سقوط البرجين، والحرب الأفغانية، وحرب العراق، والقرار الأميري بإدارة شؤون المنطقة، وهي الأحداث التي كشفت من المستور الكثير، ووضعت أطرافا وأفكارا كثيرة على المحك.

في ظل هذه الأجواء، يدور الآن جدل بين أطراف مختلفة حول حدود القرار الأميري بإدارة شؤون المنطقة في شقة الإعلامي، وذلك من خلال إذاعات ومحطات تلفزيون ومطبوعات مكشوفة وغير مكشوفة، يتم من خلالها الترويج للفكر الجديد، وهي المشروعات التي شهدت، حتى الآن، محطة إذاعة

«سوا» ومجلة «هاي» الموجهة للشباب، وكلاهما باللغة العربية، وتلا ذلك اتهامات لمشروعات إعلامية جديدة بأنها تلك «غير المكشوفة» من الإدارة الأميركية الجديدة لشؤون العقل العربي. وقد استحضر- الأستاذ فهمي هويدي في مقال له التجربة الأميركية في حربها الثقافية بعد الحرب العالمية الثانية، والمتمثلة فيما أطلق عليه «الاتحاد الدولي للحرية الثقافية». وقد يكون من المناسب استحضار تفاصيل تلك التجربة قبل طرح السؤال: هل ما يحدث الآن هو شكل من أشكال إعادة التاريخ لنفسه مرة أخرى؟

عندما بدأت الحرب الباردة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أطلقت الولايات المتحدة مشروع مارشال الذي قامت فلسفته على تقديم مساعدات اقتصادية للدول الأوروبية لئلا تسقط في يد الأحزاب الشيوعية، ثم أعلن الرئيس الأمريكي ترومان عام ١٩٤٩، برنامج النقطة الرابعة القائم على كسب الشعوب بالإصلاح الاقتصادي، وتقوية الأمم المعادية للشيوعية ودعمها اقتصاديا.

وتولت المخابرات المركزية الأميركية (CIA) تكوين واجهة ثقافية تحارب الشيوعية بالوسائل الثقافية، واستخدمت في ذلك المنشقين على الشيوعية، وكان الهدف الترويج للثقافة والذوق الأمريكي في الفن والطعام والملابس والغناء. وأنشئت عام ١٩٥٠ منظمة «كونغرس الحرية الثقافية» التي تحولت عام ١٩٦٧ إلى «الاتحاد الدولي للحرية الثقافية»، وكان لها فروع في ٣٥ دولة وأصدرت أكثر من ٢٠ مجلة.

هذه باختصار حكاية «الاتحاد» والآن السؤال: هل نحن نعيش أجواء مشابهة؟ هل نحن عرضة لتكرار تجربة دور مثل هذا الاتحاد؟ الأمر الذي أراه أن هناك دورا وحضورا أميركيا متعاطفا وأخذا في التزايد في الحضور في حياتنا، ليس فقط الثقافية، ولكن في كل تفاصيل حياتنا. هذا أمر نرفضه، ولكننا لا نملك أن نوقفه أو نحد من أثره وكل من يصطف في «فسطاط» أمام

الآخر. وفي هذا الإطار لا بد من البحث عن صيغة حوار مختلفة بديلا عن الاتهامات بالطالبانيه - نسبة إلى طالبان - أو الأميركية.

المخاوف التي تنتابنا من المحاولات الأميركية لفرض رؤاها من خلال «وسطاء ممولين» هي مخاوف مشروعة، والرد عليها باتهام من تنتابه المخاوف بأنه عدو للبرالية هو اتهام «كيدي» ، ولكن طرح السؤال حول مدى احتياج أميركا إلى «وكلاء» يقومون عنها بدور ما - وهي التي أصبحت «جارا» في - المنطقة - هو تساؤل منطقي، خاصة بعد سيطرة الإحساس الأميركي بأنهم لم يعودوا في حاجة إلى أحد بعد دخولهم العراق، وثبت أنهم لم يعودوا في حاجة إلى من يحارب عنهم حروبهم بالوكالة. إن طرح مثل هذا الرأي هو أيضا منطقي، ويحمل من عناصر الحقيقة والإقناع الكثير. ولكن يطرح تساؤل في المقابل - هو أيضا تساؤل مشروع - أن ما ينطبق على التدخل العسكري والتغيير بالقوة لا يمكن تطبيقه على التدخل الثقافي والفكري.

أظن أن التساؤلات والمخاوف هي مسألة مشروعة تماما، والحوار حولها وحول حدود الرغبة الأميركية في التدخل هو مسألة ملحة، وفض الاشتباك بين «الفسطاطين» مسألة مهمة للبدء في حوار وطني، والبحث عن مخرج وطني للخروج من المأزق الذي تعيشه الأمة.

من حق الأميركيين تماما أن يديروا معاركهم من وجهة نظرهم، ولا يلومهم عاقل إن فكروا ونفذوا أية خطط تتيح لهم تحقيق أهدافهم الوطنية - من وجهة نظرهم - حتى لو تعارض ذلك مع أهداف ومصالح الآخرين. هؤلاء الآخرون - الذين هم نحن - علينا أن ندير شؤوننا من منطلق مصالحنا - إن عرفناها - فإذا كان الأميركيون قد خرجوا علينا بسوا وهاي وغيرها من مشروعات إعلامية، فماذا فعلنا نحن؟

اهتمت وسائل الإعلام

«أبرزت وسائل الإعلام العالمية»، «اهتمت وسائل الإعلام الغربية والعالمية»، «نقلت وكالات الأنباء العالمية».. كل هذه مرادفات اعتدنا أن نراها في وسائل الإعلام «المحلية». هكذا فإنه دائما نلاحظ ونكتشف ونسعد باهتمام وسائل الاعلام العالمية والغربية - خاصة الأميركية - بالتصريحات التاريخية التي يصرح بها دائما كل سياسيينا وزعمائنا، والآن أضيف إلى القائمة كبار صحفيينا. فلم يعد الأمر يقتصر على مجرد الإشارة في اليوم التالي مباشرة لأي خطاب أو كلمة أو تصريح أو زيارة لسياسي من سياسيينا العرب، إلى اهتمام وسائل الإعلام العالمية بهذا الحدث الذي يتكرر دائما، ولكن الأمر تخطى ذلك إلى كبار الصحفيين والكتاب، خاصة الرؤساء منهم - أي رؤساء المؤسسات - فبمجرد أن يكتب أحدهم مقالا أو رأيا، وتنقل إحدى مكاتب وكالات الأنباء تلخيصا لهذا الرأي في إطار قصة تتعلق بموضوع يرتبط بما أدلى برأيه فيه، حتى تطالعنا نفس الصحيفة في اليوم التالي بخبر في صفحتها الأولى تزف إلينا فيه البشرى بأن وكالات الأنباء العالمية اهتمت بمقال الكاتب الرئيسي، ونقلت عنه فقرات مطولة، ويعيد الخبر تذكيرنا بمقال الأمس الذي كان محور حديث العالم كما يحاولون إيهامنا.

أعتقد - وأشك أن أكون مخطئا - أن هذه النوعية من الأخبار التي تصدنا على شاشات التلفزيون، أو التي تواجهنا على الصفحات الأولى من صحف الصباح - والمساء أيضا - في اليوم التالي لأي تصريح أو خطاب أو

زيارة، والتي تؤكد لنا اهتمام العالم بما يقوله سياسيوننا، إنما هي هدف في الاتجاه الخاطئ، وأشك كثيرا - وأعتقد أنني مصيب - أنه لا يوجد من المتلقين البسطاء - أمثالي - من يهتم بمتابعة أو قراءة مثل هذه الأنباء «المهمة». هذه النوعية من الاهتمام المفتعل لا تحدث إلا أثرا عكسيا لدى البسطاء أمثالي.

نحن لسنا في حاجة إلى البحث عن شهادات من آخرين للتأكيد على أهمية ما نقول أو نفعل، الأهمية تحضر- من داخل الفعل وأثره، والاهتمام يتولد من مصداقية ما يقوله زعماء وكتاب لدى المتلقين الأساسيين وهم الناس المحكومون أو القراء.

محاولة البحث عن شهادة من الآخر بأهمية ما نفعل أو نقول تقلل من قيمة ذلك، وأظن أن هذا السلوك هو ميراث إعلامي قديم، قد يكون قديما قدم اللغة العربية ذاتها، ومع اتساع وتطور وسائل الإعلام زاد أثرها وحضورها.

البحث بمقاطع عن صحيفة مجهولة أو إذاعة محلية نقلت أو اهتمت أو أبرزت أيا مما نفعل أو نقول، ثم تقديمه لنا على أنه حضور وتأثير، هو أمر بات من السلوكيات التي أظن أنها مرفوضة - ومن يختلف في هذا الرأي معي أرجو إبلاغي على عنوان البريد الإلكتروني - بل باتت تحدث أثرا عكسيا. وبدلا من أن يتوقف الزملاء الكبار من الصحفيين الرؤساء ويحاولون تصحيح هذا الوضع، يبدو أنهم استمتعوا أكثر بأن يتقمصوا هم أيضا الدور، فبات كل ما يقولونه يقع في دائرة اهتمام الإعلام العالمي والغربي.

لا أتوقع أن تنقل أي من وسائل الإعلام العالمي، والغربي أو الأميركي، أي جزء من هذا المقال.

(٣)

الجمهور عايز كده

في مرحلة ليست بالبعيدة، سادت السينما المصرية حالة من التراجع الحاد، وسيطر على سوقها ما اصطلح على تسميته بأفلام المقاولات. هذه النوعية من الأفلام والأعمال الفنية بشكل عام كان المبرر لها من وجهة نظر أصحابها أحد أمرين، إما «الجمهور عايز كده»، وبالتالي فإن دور المبدع أو الفنان ان جاز إطلاق هذه التسمية عليه هو البحث عن رغبات الجمهور ونزواته ومحاولة إشباعها، والمبرر الآخر بدا مغايرا ومعاكسا للتبرير الأول، وهو سيطرة معايير السوق الخليجي على المنتج الفني، وبالتالي تقديم أعمال يحيط بها من المحاذير والمحددات أكثر من الحاجة المتاحة للإبداع، وبالتالي تكون النتيجة إنتاجا لا يحمل من الإبداع قيمته. هذه الحالة من التراجع لم تبدأ في التحسن النسبي إلا عندما تخلص المبدعون، أو نفر قليل منهم، من هذين المبررين، وهذا هو الضمان الوحيد لأي نهضة حقيقية، عدم التمسح في رغبات ونزوات الجمهور، وإقامة مساحة أوسع للإبداع والتفكير في حرية حقيقية.

بتطبيق النموذج الفني السابق على الحالة الإعلامية العربية التي عشناها خلال الأعوام الأخيرة نكتشف أن هناك حالة من سيطرة مفهوم «الجمهور عايز كده» على معظم وسائل الإعلام العربية - خاصة التلفزيونية منها - وينسحب هذا ليس فقط على محطات التلفزيون والقائمين عليها بل يمتد إلى نجوم المرحلة التلفزيونيين من السياسيين والمحللين والمعلقين، وأصبح كل من

هؤلاء النجوم الجدد قادرا على ضبط موجته وفقا لطبيعة الجمهور المستهدف، فأصبحت لغة خطابه في «الجزيرة» مغايرة نسبيا لتوجهاته في «العربية»، ولن يمانع في أن يتبدل أو يتغير قليلا ليتناسب مع جمهور الفضائية المصرية أو السودانية أو الموريتانية، وبالتأكيد فإن اللغة والتوجه سوف يكونان مختلفين تماما إذا ما كان الحوار مع «سكاي نيوز» أو «سي إن إن». وفي كل مرة نجد هذا النجم يبحث عما يمكن أن يدغدغ الجمهور ويثير حماسه، يزايد على المواقف، ويعلو الصوت ويتحشج أحيانا، وعينه على المتلقي، فالنجم التلفزيوني يعلم أين مناطق الاشتعال والحماسة لدى المتلقي، فيتخلى عن رزائنه وحياده وعلمه وقدرته على التحليل ليضغط بكل ما أوتي من قوة صوت ظنا منه أنه يكسب بذلك تعاطف المتلقي حتى لو تناقض ذلك مع حقائق الأمور. وتكون النتيجة المزيد من الغرق في أوهام قوة، أو انتقام أو تلبس حالة غير حقيقية لا تكون نتيجتها إلا غيبوبة سوف يدفع ثمنها الوطن كله. وعندما يأتي الوقت الذي يفيق فيه المتلقون على الحقيقة المرة، وحالة الوهم التي عاشوها، ساعتها لن يفيد كثيرا ذلك الهتاف الشهير الذي تضج به جنبات العديد من دور السينما عندما يكتشف المتفرجون أنهم قد تعرضوا لخدعة كبيرة فتهتز قاعة العرض بأصوات غاضبة «سينما أونطة هاتوا فلوسنا».

* * * *

(٤)

صحافة غرف النوم

تراجعت تفاصيل قضية حسام أبو الفتوح رجل الأعمال المصري المليئة بتفاصيل عدة، ليعتبر الاهتمام عند شريط الفيديو «الحميم» وعلاقة أبو الفتوح بالراقصة دينا، وهل صحيح انهما تزوجا أم لا؟

وفي قضية يوسف عبد الرحمن وكيل وزارة الزراعة السابق والمتهم بإدخال مبيدات سامة تهدد حياة المصريين بأمراض سرطانية، تراجعت الكثير من تفاصيل القضية المهمة أمام تلميحات عن طبيعة العلاقة بينه وبين إحدى مساعداته.

وهكذا في العديد من القضايا التي اصطلح على تسميتها قضايا «رأي عام»، تتوارى في أحيان كثيرة القضايا الأساسية أمام تفاصيل فضائية تمتلك عناصر إثارة لمجرد الإثارة، وهكذا نجد متهما بتبديد مئات الملايين من قروض البنوك، لا تذكر له بعض الصحف سوى علاقاته النسائية صحت أو لم تصح، وتراجع اتهامات مسؤول باستغلال منصبه للتربح، لتترك الصحف ذاتها على الملابس النسائية الداخلية ووجود قطعة حشيش في مكتبه، وهكذا ننسى أو نتناسى، وتختفي أو يتم إخفاء المسائل الأساسية في تلك القضايا أمام موضوعات تتلون بألوان غرف النوم وتتعطر بدخان المخدرات.

لست ميالا لتبني التفسير التأمري الذي يفسر ذلك النوع من التركيز على تلك الموضوعات بأنه محاولة لتشكيل الوعي الجماعي في اتجاه، أو صرف

اهتمام الرأي العام نحو صغائر الأمور، ولست مع القائلين بأن الغرض من هذا التركيز هو صرف أنظار المجتمع عن قضاياها الأساسية أو عن العناصر المهمة في تلك القضايا والمرتبطة في الغالب بقضايا فساد وقضايا اقتصادية أو سياسية وشغله في تفاصيل إثارة.

لست ميالا لتلك التفسيرات التي تعتمد نظرية المؤامرة منهجا للتفكير حتى ولو كانت تمتلك مقدمات أو دلائل ذات وجاهة.

قراءة سريعة للعناوين الرئيسية - وحتى الفرعية - لمثل هذه الصحف، التي تنهج هذا المنهج، تساعدنا في الوصول إلى تفسير الحالة التي نحن بصدددها.

تختلف هذه الصحف في أسمائها ولكن عناصر ثابتة تشترك فيها - أو عناوينها وموضوعاتها - وبعضها مثل «فضيحة» «فنانة في فراش مسؤول»، «اعتداء جنسي»، «رشوة جنسية» وغيرها من التعبيرات، وحتى الموضوعات ذات الصبغة السياسية لا تخلو من مثل هذه التلميحات أو الصور، ولا تقف حدود المشكلة عند مثل هذه الصحف الصغيرة، ولكن تتخطاها عندما تغري بعضا من الصحف الرصينة إلى الانسياق في ذات الاتجاه ظنا بأنه الطريق لكسب القراء - عملا بمبدأ «الجمهور عاوز كده». وهكذا وبسبب هذا التناول المبتسر والخاطئ للعديد من القضايا في مثل تلك الصحف تتراجع العناصر المهمة في هذه القضايا أمام الإثارة الرخيصة.

حل مثل هذه المشكلة لا يتأتى بتشديد القوانين أو البحث عن المزيد من القيود، وأيضا لن يجدي التفسير التأمري لتغيب وعي الأمة، ولكن في ظني فإن إلغاء القيود على إصدار الصحف سوف يتيح الفرصة لخلق حالة من التوازن بين الصحافة الجادة، وتلك الباحثة عن الإثارة، ليكون الغرض الوصول إلى الحقائق العارية، لا تعرية ما لا يجب تعريته بلا هدف إلا الإثارة .

(٥)

أكياس الرمال

معدلات التغير في العالم أسرع كثيرا - للأسف - من قدرتنا على التكيف ومجاربة هذه المعدلات العالية، ولن أتحدث اليوم عن تلك الطفرات العلمية والاقتصادية وأستحضر حالنا فيها، ولكن ما أتناوله اليوم هو ذلك التطور الكبير في مجال الإعلام، ولا أقصد هنا فقط التطور التكنولوجي الهائل الذي نلمسه كل لحظة كمتلقين - وبالمناسبة هو أيضا أمر لا نملك صناعته لذا نكتفي بشرائه - ولكن أقصد التطور الحادث في حركة الإعلام وامتداده إلى داخلنا من الخارج في محاولة لإعادة تفكيك وتركيب العقل العربي وفقا لأجواء العالم الجديد، والذي كان يسمى فيما قبل العولمة، والآن أصبح الاسم الأكثر لياقة له هو عالم ما بعد ١١ سبتمبر وما بعد إسقاط صدام وغزو العراق. المرحلة الجديدة من التأثير الوافد علينا تتمثل في محاولة فتح مساحة من الديمقراطية والحرية بمفاهيمها الغربية - بل الأمريكية - والتي لا تصب في النهاية أيضا إلا في صالح أصحاب هذه المفاهيم. وخطورة هذا التطور أو التغير أنه لا يأتي بأيدينا، بل يأتي من الخارج وبأيدي بعضنا، ويقف المسؤولون عن صناعة الرأي العام في العالم العربي إما مسلما بما يحدث وإما مغمضا عينيه عما يحدث، أو مقتنعا بأنه فوق هذه المؤثرات التي لن تهزم منه ومن إعلامه الراسخ شعرة. مناسبة هذا الحديث هو ذلك المشروع الأمريكي الجديد الذي تبحث فيه واشنطن إصدار صحف وإنشاء محطات تلفزيون

عربية، هذا بالطبع غير محطة التلفزيون المزمع إنشاؤها، والجديد هنا هو دخول أمريكا بهدف «إعادة هيكلة الصحافة العربية .. الوحيدة القادرة على خلق مجتمعات مفتوحة وديمقراطية على النهج الأمريكي»، وفقا لما نسب لأصحاب هذا المشروع، ولخروج وسائل إعلام عربية جديدة مستقلة عن التأثير الحكومي. هذه الملامح من التغيرات القادمة تبدو في شكلها وكأنها فيضان قادم، لا ينبغي الوقوف أمامه متفرجين، مقتنعين بأنه «يا جبل ما يهزك ريح»، بل الطريق الصحيح الوحيد - مرة أخرى - هو أن نغير نحن بأيدينا، ما ينبغي أن نغيره، هاجمنا جميعا - أو معظمنا - ما اصطلح على تسميته مبادرة كولن باول، ولكن جميعنا - أو معظمنا - مقتنع في داخله بصحة الكثير مما ذكره من نواقص وعيوب في مجتمعاتنا، وبالتالي ليس أمامنا إلا مواجهة هذه المشكلات وحلها. في مجال الإعلام لن يكون الحل بمجرد فتح بعض القنوات وتوسيع الهامش نسبيا لبعض الآراء والبرامج أو الصحف، لأنها لن تكون كافية وحدها لصد الفيضان القادم، لن تكون هذه المساحات المفتوحة نسبيا وهذه الحرية النسبية إلا أشبه بأكياس الرمل التي توضع في مواجهة الفيضان، وهذه الأكياس لن تكفي إلا لتأخير حدوثه ولكنها لن تمنع من مواجهة الفيضان التي تكون إلا بإجراءات مغايرة ومتناسبة مع قوته، وهذا الفيضان القادم لن نتمكن من صدّه إلا بالمزيد من الحرية الحقيقية النابعة من داخل مجتمعاتنا وبأيدينا، حرية في التعبير في إصدار الصحف وفي إطلاق محطات تلفزيون تراعها أنظمتنا ولا تحاربها ولا تفرض عليها سيطرتها أو توجهاتها، ومهما أضفنا من أكياس رمل فإنها لن تكون إلا حلولا وقتية ولن تملك إلا أن تنفرط أمام قوة القادم.

* * * *

المثقف العربي بين السلطة والشارع

«لم يصل المثقفون العرب المعروفون إلى مناصبهم بفضل علمهم ومعرفتهم، ولكن بفضل علاقتهم مع السلطة، وهو الامر الذي ادى إلى انهيار المعرفة وتدني مستوى الحريات على مستوى الوطن العربي». هذا هو الاتهام الذي حملته تقرير التنمية البشرية الثاني.

ويستمر التقرير في اتهامه للمثقفين العرب عندما يقول: «إنه لوحظ على المثقفين العرب الذين تمكنوا من الوصول إلى دائرة صنع القرار انهم قد تمكنوا من ذلك لا بفضل علمهم واستقلالهم الفكري، بل بسبب مهارتهم في التغلغل والانخراط في السلطة السياسية، وهو الامر الذي جعل الحكومات والسلطات على مستوى الوطن العربي تقوم بتهميشهم وتجاهلهم عندما تحتاج إلى مشورة جادة بشأن الخيارات السياسية، والسبب في هذا التجاهل يعود إلى تفريط المثقفين في استقلالية المجال المعرفي والروضخ إلى هيمنة الأنظمة السياسية وسيطرة النزعة التبريرية من تلك النخبة لإثبات شرعية السلطات القائمة».

هذه زاوية من صورة المثقف العربي وعلاقته بالسلطة وهي مع شديد الأسف صورة فيها الكثير من الواقعية والحقيقة الصادمة. زاوية أخرى من الصورة قدمها لنا الروائي المصري المعروف صنع الله إبراهيم، عندما رفض جائزة الرواية العربية التي منحت له في نهاية ملتقى القاهرة الثاني للرواية العربية أواخر شهر أكتوبر ٢٠٠٣، مبررا رفضه للجائزة - بعد مقدمة عن الاوضاع العربية والمصرية - بأنه يعتذر عن عدم قبول الجائزة لأنها صادرة عن حكومة لا تملك مصداقية منحها. ولست أدري إذا ما كان صنع الله إبراهيم يقصر كلمته فقط على الحكومة المصرية أم أنها تمتد إلى حكومات أخرى قد يقبل أو قبل منها جائزة؟!

الزاوية الاولى من الصورة، التي قدمها تقرير التنمية البشرية تقدم حالة المثقف الذي اختار أن يلعب دور خادم السلطان وأدرك السلطان حجمه وحقيقته فعزله عن دوائر الفعل، وقربه من دوائر الاستفادة، لكن ظل المثقف في هذه الحالة خادما طيعا، باحثا عن فتات على حساب أحلام شعب وأمة، وهنا يكون المثقف قد خان الجماهير التي وثقت فيه ووضعت عليه آمالا، ويكون أيضا قد استغل هذه الجماهير لكي يصعد على أكتافها - أو جثتها - ليحقق لنفسه طموحا شخصيا محدودا وضيقا، ويرضى بدور خادم السلطان وهذا النموذج حاضر بيننا ويمكننا ببساطة أن نشير إليهم واستطيع أن أجزم أن كلا منا وهو يقرأ هذا الكلام يستحضر- في ذهنه أسماء هو يعرفها.

والزاوية الثانية من الصورة يصورها صنع الله إبراهيم بموقفه، وهو هنا تعبیر عن تيار حاضر بين المثقفين العرب الذين اختاروا موقف الطرف الآخر من السلطان، وكاد يكون في موقع المواجهة، وهنا تسود حالة العداء بين الطرفين والنتيجة أيضا ان يستبعد المثقف عن دائرة الفعل والتأثير والمشاركة من قبل السلطة وتخسر هنا كل الاطراف مرة أخرى.

في كلتا الحالتين تتحمل السلطة والمثقف المسؤولية، سواء في حالة الاستخدام او حالة الاستعداد، فالسلطة - اي سلطة - التي تستخدم الأساليب التي تهدف بها إلى تغييب دور المثقف وذلك بشرائه لن تكسب في النهاية الا خدما وغلمانا وايضا المثقف الذي يرضى بهذا الهوان ليس الا خائنا لامانة ما أوّمن عليه، كذلك الحال بالنسبة لحالة الاستعداد التي لن يدفع ثمنها الا الوطن كله.

العلاقة بين المثقف والسلطة ينبغي أن تكون علاقة متوازنة علاقة حوار، علاقة تأثير وتأثر متبادلين، ليست العلاقة التي نشهد ملامحها الآن، والتي بات من نتيجتها أن المثقف غاب عن قيادة الشارع، إن لم يكن قد طرد منه بالفعل، وبات المثقفون منقسمين بين صنفين أساسيين، إما خدما للسلطان أو أعداء له، وضاع بين الصنفين الصنف الثالث القادر على حمل مشاعل التنوير وانهاء حالة العداء والاستخدام السائدة بين المثقف والسلطة.

حكاية حوار مع الدكتور عاطف عبيد

حكاية إجراء حوار مع الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء المصري تعد نموذجاً جديراً بالدراسة حول أسلوب تعامل المسؤولين العرب مع وسائل الإعلام. كان مقرراً أن أبدأ إجازتي في اليوم التالي عندما تلقيت اتصالاً لإبلاغي بأن موعداً قد تحدد لي مع الدكتور عاطف عبيد، رئيس الوزراء المصري، في مقر رئاسة الوزراء لإجراء حوار صحفي معه. بعدها بقليل تلقيت مكالمة أخرى تطلب الأسئلة التي سوف أوجهها لرئيس الوزراء لكي يطلع عليها قبل الحوار. شرحت لمحدثي على الطرف الآخر أنني لا أضع صيغة لأسئلة مسبقاً، لكنني أعمل من خلال محاور للحوار معتمداً في إدارته على التفاعل مع الطرف الآخر، فطلب أن أرسل لهم عبر الفاكس المحاور الأساسية للحوار، وهذا ما فعلت.

تجاوزت الإحباط الذي أصاب أولادي لتأجيل بدء إجازتهم التي انتظروها منذ فترة، وذهبت إلى مقر مجلس الوزراء بوسط القاهرة في الموعد الذي كان قد تأجل لمدة ساعتين لانشغال رئيس الوزراء باجتماع وزاري.

انتظرت قليلاً في صالون أنيق في رئاسة مجلس الوزراء، تزين سقف قاعته لوحة فنية يبدو أنها لفنان فرنسي من مطلع القرن الماضي، ولوحة من السجاد تحمل صورة الرئيس حسني مبارك.

خرجت مجموعة من الوزراء إلى الصالون الملحق بمكتب الدكتور عبيد، وكان هذا علامة على أن الاجتماع الوزاري المصغر قد انتهى، ودخلت إلى مكتب الرئيس الذي استقبلني بابتسامة عريضة، ولمحت على الطاولة التي

أمامه صورة الفاكس الذي أرسلته يحمل محاور الحوار، ولاحظت وجود عدة نقاط تم تحديدها بلون مختلف.

تحدث الدكتور عبيد في البداية عن علاقته بـ«الشرق الأوسط» التي يقرأها يوميا منذ أكثر من عشرين عاما، لكنه عاتب عليها لأنها تتناول الموضوعات المصرية بصورة سلبية. أكدت له أن الموضوعية هي الأساس في عملنا، وأن أي نقص في المعلومات تتحمله المصادر الرسمية التي تجعل من مهمة الإعلام عملا إما مستحيلا، أو فاترا، أو دعائيا.

انتقل الدكتور عبيد إلى موضوع الحوار وأشار إلى الورقة التي أمامه، وقال ما معناه ان هذه الأسئلة أو المحاور تحمل في معظمها أسئلة سلبية ومحلية، وانه كرئيس وزراء لمصر لا ينبغي أن يكون الحوار معه كله في هذا الإطار السلبي، وأن الاسئلة ينبغي أن تقف عند حدود التساؤلات، وتترك له كرئيس وزراء حرية الاجابة بالشكل الذي يراه مناسباً، إضافة إلى أنه يعتقد ان اجاباته ينبغي ان تكون إجابات مكتوبة لأنه مسؤول عما يقول ولا ينبغي أن يسمح بترك إجابات قد لا تكون دقيقة. اعترضت على ما طرحه رئيس الحكومة، وذكرته بحوار سابق أدركته معه في المكتب ذاته، وكان حوارا حيويا وإيجابيا ومباشرا.

أصر الدكتور عبيد على وجهة نظره، مضيفا أنه لا ينبغي أن يظهر رئيس وزراء مصر في صحيفة عربية ولا يتحدث عن الشأن العربي أو أن يطرح وجهات نظر ذات بعد عربي، وأنه ينبغي ألا يغرق في التفاصيل المحلية، وأن يبدو توجه الحوار بشكل عام سلبيا.

أجبت الدكتور عبيد، الذي استقبل المناقشة بصدر رحب، بأنني أقدر تماما رغبة رئيس وزراء مصر في أن يراه القراء في صورة إيجابية، ولكن في ذات الوقت لا يرضيه أن يظهر هو في الصورة التي يريدها وأن أبدو أنا أمام القراء في صورة الصحفي الذي لا يعرف كيف يدير حوارا، وأضفت أنه لا

يمكن أن يجري أي صحفي حواراً مع رئيس وزراء مصر، ولا يسأله مثلاً عن انفلات سعر العملة، أو عن الاتهامات التي وجهها زوليكر في المؤتمر الاقتصادي الأخير في عمان حول إنسحاب شركات أميركية بسبب أجواء الاستثمار في مصر. جاء الرد هادئاً بأنه يفضل أن يكون الحوار من خلال أسئلة مكتوبة ذات محاور عربية وأن تكون أسئلة استفهامية عامة وأن يتناول هو في إطار إجاباته النقاط التي سوف تغطي بالتأكيد ما أريد معرفته من نقاط سلبية من دون أن أضعها في شكل سؤال. واقتُرحت في النهاية أن أضع أسئلة مكتوبة تحتوي كل النقاط والأسئلة التي أرغب في توجيهها لرئيس وزراء مصر سلبية وإيجابية، وأن أترك له حرية الإجابة عما يريد.

استمر الحوار أقل من ساعة بقليل، وتناول الدكتور عبيد بالشرح والرد العديد من النقاط الخاصة بالاستثمار وأجوائه وأسعار العملة، وازدياد حجم الاستثمار والتسهيلات المقدمة، وبدأ متفائلاً بالمستقبل، وأجاب عن العديد من الأسئلة، كل هذا في إطار «الدردشة» وليس الحوار بغرض النشر، وانتهى اللقاء بعد أن أقي المصور والتقط بعض الصور له لاستخدامها في الحوار الذي سوف يجيب عنه كتابة كما طلب.

وأرسلت الأسئلة في اليوم التالي، وكانت حوالي ٣٠ سؤالاً تغطي ما رأيت أهمية الحوار حوله. وانتظرت الإجابة عنها، وبدأنا محاولات الاتصال بمكتب الدكتور عبيد، أو أي من مساعديه، وهي المحاولات التي باءت جميعها بالفشل، واستخدمنا كل الوسائل الإلكترونية والهاتفية والبشرية، لكننا فشلنا في الوصول إلى إجابة، بل حتى إلى تواصل. وها نحن لا نزال في انتظار الإجابة، وقد مرت الذكرى الشهرية الأولى على اللقاء.. واقتربت الثانية .

ثقافة (اليوم التالي)

«احييني النهاردة وموتني بكرة»، هذا هو أحد الأمثال الشعبية المصرية، والتي أظن أن لها مثيلاً أو معادلاً لدى كل شعوبنا العربية، من المحيط الهادر حتى الخليج الثائر. وبالتدقيق في مفهوم مثل هذا القول الشائع نستطيع أن نتلمس أحد أهم المشكلات، أو لنقل الأمراض، التي تميز الشخصية العربية. وهذه المشكلة - أو هذا المرض - يتمثل في أننا دائماً عاجزون أو غير راغبين في تحديد خطواتنا التالية لما بعد اليوم. بشكل آخر فإننا دوماً نترك أنفسنا في موقع رد الفعل، لا نحاول أن نخطط سيناريوهات مختلفة للأحداث التي نواجهها أو قد نواجهها. أي أننا لا نملك سيناريوهات مختلفة لحياتنا، ولا نمتلك بدائل متعددة، ولكن ننتظر حتى يقع الحدث سواء كان الحدث سلبياً أو إيجابياً، وبعدها نقرر ماذا نحن فاعلون.

هذا النمط من التفكير ليس حكراً على القيادات في مختلف المجالات، ولكنه أسلوب حياة اخترنا أن نعيشه، ابتداءً من أصغر خلية في المجتمع، التي تبدأ من الشخص منفرداً، إلى الأسرة إلى العائلة أو القبيلة، وحتى أعلى مستوى في المجتمع. نحن في حياتنا لا نطرح السؤال البسيط المهم «وبعدين؟» أو «وماذا بعد؟»، أي ماذا بعد أن نختار أن نقوم بفعل ما، أو ماذا بعد أن يقع حدث ما؟ ما الذي يمكن أن يحدث وكيف يمكن أن نتعامل مع المتغيرات. نحن كأسرة نقرر أن نخرج من المنزل ولكن لا نعلم وجهتنا ولا ماذا نحن فاعلون، وإلى أين نحن متجهون، نكتشف فجأة أن شهر رمضان

يبدأ في اليوم التالي وكأننا لا نعلم بقدومه منذ ١١ شهرا. بعضنا يخرج في مظاهرات حاشدة، ولكن لا يحدد ماذا يريد من التظاهرة، وماهي الخطوة التالية لها، وكيف يمكن البناء عليها والاستفادة منها. نطالب باتخاذ مواقف مثل المقاطعة مثلا، ولكن لا نحدد، بعد أن نتخذ هذا الموقف، ما هي الخطوة التالية وكيف يمكن الاستفادة من رفع شعار جذاب يمكن أن يكون سلاحا ذا حدين. وهكذا ترتفع مستويات الفعل والحدث ورد الفعل المقابل حتى تصل إلى المستويات الأعلى، فلا نعرف ماذا نحن فاعلون تجاه العراق الآن، وماذا نحن فاعلون إذا ما سقط النظام هناك، ولا نعرف ماذا نحن فاعلون إذا ما وقعت الحرب، ما هي خطواتنا التالية، وكيف نواجه مرحلة ما بعد الحرب.

إن ما نفتقد إليه هو ما أسميه ثقافة «اليوم التالي» أي ثقافة الاستعداد لمواجهة مختلف الاحتمالات بردود فعل مناسبة لهذه الاحتمالات. وهذا العيب، كما ذكرت في البداية، ليس عيبا تنفرد به القيادات على مختلف المستويات، وليس عيبا تنفرد به السياسات العامة، بل عيب كامن في تكويننا كأفراد وكأسر وجماعات، ولذلك يتسرب ذات العيب حتى أعلى المستويات.

إذا ما بدأنا كأشخاص نعرف ماذا نحن فاعلون بعد أن ننتهي من قراءة هذه الجريدة، فالأكيد أننا نضع أقدامنا على أول طريق المعرفة.

* * * *

وكان عمرا لم يمر

منذ أكثر من عشرين عاما سرى بيننا صوت بدا غريبا عن الموجة التي كانت سائدة في تلك الفترة، وسمعنا كلمات وتعبيرات لم تكن مألوفة في كلمات الأغنيات التي كنا نسمعها ونستعيرها وننسخها من بعضنا البعض، لأننا كنا في ذات الوقت طلبة في الجامعة، وكان النسخ وسيلتنا الاقتصادية لنستطيع أن نكتنز أكبر مجموعة ممكنة من شرائط كاسيت فيروز والشيخ إمام وعزة بلبع وبوب مارلي ووصلات أم كلثوم، ووطنيات وحب عبد الحليم، وما كانت تطوله أيدينا من قصائد مظفر النواب وعفيفي مطر، وتسلسل وقتها بين هذه المجموعة صوت على رفته حمل من المعاني أقواها، وعلى خجله حمل من المشاعر أجملها. لم يكن محمد منير وسيما بمفهوم الفتى الأول الذي رسمته لدينا سينمانا العربية في أي وقت، ولا أذكر أنني رأيته يوما يرتدي ربطة عنق، ولا أظن أن هناك من رآه، ولكنه استطاع أن يكون أكثر المغنين في تلك الفترة وسامة - أو هكذا رأيناه - بما حملت أغنياته من معان.

«قول للغريب دربك هنا»، «يا عروسة النيل» و«أمانة يا بحر».

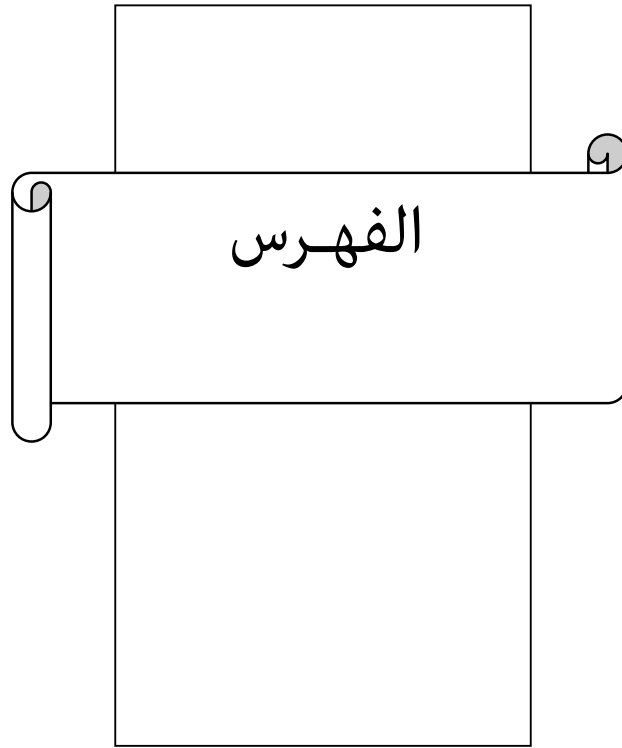
وتحول منير منذ تلك الفترة وحتى الآن إلى فنان يعتقد معظم من يحبونه إنه يعبر عنهم، وطوال الأعوام العشرين ظهرت أصوات جديدة اكتسحت الساحة لأسابيع أو أشهر أو أعوام، وكان يتوارى الجميع أمام هذا الاكتساح الجديد لفترة، وظهرت نجوم وأفلت نجوم أخرى، وطوال هذه الفترة ظل منير مستمر بهدوء ولكن برسوخ يذكر بانسياب مياه النيل من النوبة إلى البحر.

مر الفتى النوبي منير بمراحل متعددة في الأعوام العشرين، تعثرت تجارب ونجحت تجارب أخرى، ولكن كل الفترة لم يتوقف عن المحاولة، محاولة تكوين مشروع غنائي، ليكون المشروع الأول بعد غياب عبد الحليم حافظ.

وبعد غياب خرج منير أخيرا بألبومه الذي اختار له اسم «في عشق البنات» وفي هذه المجموعة يخرج منير مشروعه الجديد تقريبا في ملامحه النهائية، هو مشروع - كما فهمته كمستمع - يريد أن يؤكد من خلاله على قدرة التراث الموسيقي العربي على التجديد، بل التجدد، ولا يعتمد هذا إلا على فهم من يقدمونه لقدرات هذا الموروث الفولكلوري الموسيقي، وعلى القدرة على استيعاب هذا الموروث وهضمه والتعامل معه بعقلية وتكنولوجيا القرن الواحد والعشرين، والأهم من ذلك كل الإيمان بقدرات هذا الموروث، استطعت أن أرى شقاوة الفتى الصعيدي أو النوبي وهو يركض في شوارع قريته في أغنية «في عشق البنات» التي يقول مطلعها «نعناع الجنينة المسقي في حيضانه، شجر الموز طرح ضلل على عيدانه»، وبات من المعتاد لكل من يسير في شوارع مصر الآن أن يسمع منير وهو يتغنى «في عشق البنات أنا فقت نابليون» بلهجة نوبية وإيقاع فولكلوري جميل ليس غريبا عن مستمع قرن جديد. ويستمر منير في تقديم بل في تحديث القديم بأغنية «يا طير يا طائر» ثم يعود ليداعب ذكرياتنا بأغنية عبد الرحيم منصور التي غنتها نجاة في مطلع الثمانينات من ألحان هاني شنودة «أنا باعشق البحر» وكأنه أراد أن يوجه تحية لعبد الرحيم منصور، وعندما يغني أغنية «خايف أوعدك ما أوفيش» فإنه أيضا أراد أن يؤكد قدرته على تقديم الشكل السائد الآن ولكن في مستوى جميل، وينهي منير مجموعته - بل مشروعه الجديد - بأغنية «ربك لما يريد» التي تحمل قدرا من القوة والتسليم في ذات الوقت.

ويستمر سريان صوت منير فنيا، وكأن عشرين عاما لم تمر.

* * * *



الفصل الأول	
١١	لماذا لا تعود العلاقات بين مصر وإيران؟
١٤	السيارات ذات الستائر السوداء
١٦	دماء جديدة
١٨	<u>أهلة و صلبان</u>
	(١) البابا شنودة .. وممارسة الحقوق السياسية
٢٠	(٢) النافخون في الجمر
٢٢	(٣) برقع الحساسية
٢٤	ارفعوا السقف
٢٦	<u>في مسألة الحجاب</u>
	(١) البحث عن معارك خارج الحدود
٢٩	(٢) الحجاب بين الوضع والخلع
٣٢	<u>عن الرئيس المؤمن</u>
	(١) صورتان من الذاكرة
٣٥	(٢) السادات ما بين التخوين ورد الاعتبار
٣٧	(٣) ربع قرن من السلام
٣٩	<u>المجتمع المدني أسئلة بلا إجابات</u>
	(١) النقابات المحتلة
٤٢	(٢) الرهان على نقابة الصحفيين
٤٤	(٣) دلالات انتخابية
٤٦	(مصر الأم) ..
	ابنة الحضارة الفرعونية القبطية العربية الإسلامية
٤٩	لن يعود ذات الشاب

الفصل الثاني	
٥٥	ماذا فعلنا بحضارتنا ؟!
٥٨	<u>على هامش ماجرى :</u>
	البحث عن الغول والعنقاء واتفاقية الدفاع العربي المشترك
٦٦	ممتطو الأحصنة الخشبية وثقافة (التوكيل)
٦٩	من يجرؤ على الكلام ؟!
٧١	<u>المثلث الذهبي</u>
	(١) العرب بين خيار التمزق والحفاظ على الهوية
٧٥	(٢) مصر والسودان
٧٧	(٣) حنة واحدة
٧٩	(٤) مصر وليبيا
٨١	(٥) نادي المنصاعين العرب.. الله غالب!
٨٥	(٦) تعليقا على ما سبق عندما فهم الثور الأسود
٨٧	.. بديلا غير الحائط
٨٩	الذكاء السياسي
٩١	الكوزماتيك السياسي
٩٣	حكاية الأعمى والأطرش
٩٥	سجن مختلف
٩٧	<u>القيم العربية : نذر</u>
	(١) حتى لا يتحول العرب إلى جزء من الفولكلور اليهودي
١٠٠	(٢) الخطاب العربي من منطق التخوين إلى غواية الاستهانة
١٠٥	(٣) بمناسبة القمة العربية (يامه القمر على الباب)
١٠٨	(٤) الطيب والبلطجي والحريف

١١١	(٥) غاب نهار آخر .. وأنت قمة أخرى..!
١١٤	(٦) العهد والوفاق والتضامن .. نـظـر !
١١٦	<u>البازل العربي</u>
	(١) وزراء خارجية الفسيفساء العربية
١١٨	(٢) حقا إنها فسيفساء عربية!!
١٢٠	<u>حرب العراق القاتل و المقتول</u>
	(١) المتهمون
١٢٢	(٢) محمد ع. محمد ن.
١٢٤	(٣) صدام حسين الرئيس .. صدام حسين الحشيش!
١٢٧	نرفض خطاب بوش ولنناقش مضمونه
الفصل الثالث	
١٣٣	الهجرة إلى الأطراف والتطرف وأشياء أخرى
١٣٦	ولا يزال النفاق يفرز إرهابا
١٣٩	الإسلام السياسي وشرعية غض الطرف
١٤٢	<u>حكايتان عن بن لادن</u>
	(١) تساؤلات حول حدود الإلزام
١٤٥	(٢) الدعاء لـ (بن لادن) في نادي الجزيرة
١٤٨	رقـــــبة من؟
الفصل الرابع	
١٥٣	عجوز سرايفو وبيغوفيتش
١٥٥	عبد الناصر.. الحاضر الغائب
١٥٨	سن الرشــد

١٦٠	أيام السادات وأسئلة حائرة
١٦٢	حفلات الضياع
١٦٤	<u>الإعلام العربي رؤى مغايرة</u>
	(١) بعد (هاي) و (سوا).. ماذا نحن فاعلون؟
١٦٧	(٢) اهتمت وسائل الإعلام
١٦٩	(٣) الجمهور عايز كده
١٧١	(٤) صحافة غرف النوم
١٧٣	(٥) أكياس الرمال
١٧٥	المثقف العربي بين السلطة والشارع
١٧٧	حكاية حوار مع الدكتور عاطف عبيد
١٧٩	ثقافة (اليوم التالي)
١٨٢	وكان عمرا لم يمر

حقوق الطبع محفوظة لـ

دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي

يحظر نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب

إلا بعد الرجوع إلى دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي



عبد اللطيف النادي

- كاتب وإعلامي مصري .
- عمل مديراً لمجلة "المجلة" اللندنية في مصر - ١٩٨٦ .
- عمل مديراً لتحرير مجلة "المجلة" في لندن - ١٩٩١ .
- عمل مديراً لتحرير جريدة "الشرق الأوسط" في لندن - ١٩٩٨ .
- يعمل حالياً مديراً لمكتب جريدة "الشرق الأوسط" في القاهرة - ١٩٩٩ .
- يعد ويقدم برنامج "الرأي الثالث" في التليفزيون المصري .
- له مشاركات في مجالي الاسلام السياسي ووضع الأقليات .
- له مقال أسبوعي في جريدة «الشرق الأوسط» .

ارفعوا السقف

نقش في لفسيافا، العربية

ينبغي أن نبدأ نقداً ذاتياً من منطلق الحرص على وجودنا كقيمة في هذا العالم.

إن الاكتفاء باجترار الماضي هو شكل من أشكال التغيب. وللعلملة وجهان ؛ أحدهما يتمثل في التأكيد على مقومات وأسس وتاريخ حضارتنا ، والثاني همّه تفعيل هذه الحضارة ، وإلا باتت كبطة عرجاء وسط عالم يعيد تشكيل نفسه ولم يعد يكتفى بالركض وإنما تجاوز ذلك بكثير.

إن ما نحتاجه الآن هو وقفة العقل التي نستحضر فيها كل ما أضعناه أو فقدناه من مقومات وأسس لهذه الحضارة ، وفي مقدمتها حق الحوار ، والاختلاف ، والمشاركة في صنع القرار ، والحفاظ على حقوق الإنسان ، دون أن يخيفنا هاجس أن هذه الممارسة سوف تعود علينا بخوف أو بحزن.

النَّاشِرُ

